وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان
كلية التربية
قسم التاريخ

موقف صحيفة الاتحاد الدستوري من الأوضاع السياسية والاقتصادية في العراق ١٩٥٠-١٩٥٢

رسالة تقدمت بها الطالبة نور علي حافظ إلى مجلس كلية التربية/ جامعة ميسان وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

بإشراف الاستاذ الدكتور
يوسف طه حسين القريشي

١٤٤٦هـ ٢٠٢٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾

- صدق الله العلي العظيم -

(الاسراء:٨٥)

الإهـــــداء

إلى ذلك النور الذي اضاء طريقي

ذكرى ابي الغالي...

إلى من حاكت سعادتي بخيوط صبرها وتفانيها

امي الغالية...

إلى رفيق دربي ومن شاطرني حياتي

زوجي الغالي...

إلى اهلي... واحبائي

اهدي مداد قلمي...

الباحثة

الشكر والعرفان

الحمد لله والشكر له كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته بما منحني من قوة وصبر لإنجاز تلك الرسالة .....

أتوجه بخالص الشكر، والامتنان لأستاذي المشرف ا.د يوسف طه حسين الذي طوقني معروفاً وافضالاً يعجز بحقها الشكر إذ وجدته معلماً معطاءً فتح أمامي باب علمه سخاءً وكان لتوجيهاته العلمية الأثر البالغ في إعطاء الرسالة شكلها العلمي فله مني جزيل الشكر والتقدير والاحترام.

وأتقدم بجزيل شكري وامتناني إلى عمادة كلية التربية / جامعة ميسان و إلى رئاسة قسم التاريخ متمثلة ا.د محمد حسين زبون، ويدفعني واجب العرفان أن أشير إلى جهود أساتذتي الأفاضل في السنة التحضيرية ممن تتلمذت على أيديهم واغترفت من علمهم ما مكنني من المضي في البحث والرسالة ابتداء ا.د محمد حسين زبون و ا.د أمير على حسين و ا.د يوسف طه حسين و ا.م.د لطفي جميل محمد و ا.م.د محمد يونس عبد الله و ا.م.د تحسين على مهودر و ا.د نجم عبد الله .

ولا يسعني في ذلك المقام إلا أن أقدم أسمى آيات الشكر والتقدير إلى م.م على مهدي حسين الشامي الذي لم يبخل بوقتٍ أو جهد في مساعدتي بالكثير من الوثائق والمصادر التي دعمت الرسالة وأسهمت في إخراجها بتلك الصورة فجزاه الله عني خيراً ووفقه للخير والرشاد.

كما أتقدم بخالص عبارات الاحترام والعرفان بالفضل والجميل م.م محمد نزار مهاوي م.م تقى علاوي جعفر، الذين وقفوا بجانبي ومدوا لي يد العون طول مدة إكمال الرسالة.

وفي الختام أتقدم بواجب العرفان لعائلتي لما قدموه لي من دعم ومؤازره طول مدة الرسالة وبالخصوص زوجي حيدر .

وأوجه شكري وتقديري لأساتذتي الافاضل أعضاء لجنة المناقشة لموافقتهم على مناقشة الرسالة ولتجشمهم عناء قراءتها وتصويبها.

توصية المشرف

أشهد أن إعداد تلك الرّسَالة الموسومة بـ (موقف صحيفة الاتحاد الدستوري من الأوضاع السياسية والاقتصادية في العراق ١٩٥٠-١٩٥٢) التي تقدمت بها الطالبة (نور علي حافظ) قد جرى بإشرافي، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر.

التوقيع :

المشرف : أ . د. يوسف طه حسين القريشي

التاريخ : / / ٢٠٢٥

توصية رئيس القسم

بناء على توصية المشرف، أرشح تلك الرسالة للمناقشة .

التوقيع :

رئيس قسم التاريخ : أ. د محمد حسين زبون

التاريخ : / / ٢٠٢٥

المحتويات

المحتويات	الصفحة
المقدمة	١
الفصل الأول : نشأة الصحافة العراقية حتى إصدار صحيفة الاتحاد الدستوري عام ١٩٥٠	٥
المبحث الأول : لمحة تاريخية عن الصحافة العراقية (١٨٦٩-١٩٤٨)	٦
المبحث الثاني: الأوضاع السياسية والاقتصادية في العراق (١٩١٤-١٩٤٨)	٢٧
المبحث الثالث: نشأة حزب الاتحاد الدستوري وإصدار صحيفة الاتحاد الدستوري (١٩٤٩-١٩٥٠)	٣٩
الفصل الثاني: موقف صحيفة الاتحاد الدستوري من الأوضاع السياسية في العراق (١٩٥٠-١٩٥٢)	٤٩
المبحث الأول : موقف الصحيفة من الأوضاع السياسية الداخلية في العراق	٥٠
المبحث الثاني: موقف الصحيفة من قضية النفط ومعاهدة المناصفة في الارباح	٦٥
المبحث الثالث: موقف الصحيفة من انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢	٧٣
الفصل الثالث: موقف صحيفة الاتحاد الدستوري من الأوضاع الاقتصادية في العراق (١٩٥٠-١٩٥٢)	٨٠
المبحث الأول : موقف الصحيفة من مشاريع الزراعة والري ومجلس الاعمار	٨١
المبحث الثاني: موقف الصحيفة من مشاريع الصناعة والنفط في العراق ١٩٥٠-١٩٥٢	٩٧
المبحث الثالث: موقف الصحيفة من التجارة في العراق ١٩٥٠-١٩٥٢	١٠٧
الخاتمة	١١٥
الملاحق	١١٨
المصادر والمراجع	١٢٤

قائمة المختصرات

ت	الاختصارات	المصطلح
١	BNA	الأرشيف البريطاني (المحفوظات الوطنية) Britsh National Archives
٢	PMOF	ملفات مكتب رئيس الوزراء Prime Ministers Office Files
٣	FCO	مكتب وزارة الخارجية والكومنويلث Foreign & Commonwealth Office
٤	OP.CiT	المصدر السابق Opera Ciato
٥	Ibid	المصدر نفسه Ibidem
٦	P.	رقم الصفحة Page
٧	Vol	مجلد Volume
٨	د.ك.و	دار الكتب والوثائق
٩	د.ت	دون تاريخ طبع
١٠	د.م	دون مكان طبع
١١	د.مط	دون مطبعة

المقـــــدمة

المقدمة وتحليل المصادر

تعد الصحافة من أهم الوسائل التي تساعد في تشكيل الرأي العام في حينها، ونقل الحقائق وتسليط الضوء على القضايا المختلفة، وهي احدى الدعائم الأساسية في المجتمع، وارتبط تاريخها وتطورها عند الشعوب بعوامل عديدة أثرت بها وتأثرت خلالها، وكانت الصحافة في تفاعل مستمر مع الأحداث وبشكل يومي تقريباً، إذ تنقل من خلال صفحاتها الأحداث السياسية والاجتماعية والثقافية وايصالها إلى الشعب، وشهدت الصحافة في الخمسينات من القرن العشرين تطوراً ملحوظاً، إذ عُدّت تلك الفترة مرحلة انتقالية مهمة في تاريخ الصحافة، تميزت بالتحولات السياسية والاقتصادية التي اثرت في طبيعة الصحافة، ومضمونها، خاصة بعد ان وضعت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) اوزارها، وبدأ التغيير في موازين القوى الدولية، مما دفع الصحافة إلى لعب دور حيوي في توثيق الأحداث، والتأثير في الرأي العام، لأنها مصدر رئيسي للمعلومات، ونقل الأخبار السياسية والاقتصادية، المحلية والدولية، ووسيلة للتعبير عن الرأي الحر، وعلى الرغم من انها واجهت ضغوطاً، ورقابة حكومية نتيجة السياسة القائمة، الا ان الصحف استطاعت ان تحتفظ بمكانتها كوسيلة لنقل الأفكار والمواقف السياسية، وأداة للتعبير عن تطلعات الشعب العراقي.

مر العراق خلال العهد الملكي (١٩٢١-١٩٥٨)، بتطورات سياسية كثيرة تميزت بتشكيل الحكومات المتكررة، وقصر مدة اغلبها، الا ان حكومة نوري السعيد الحادية عشر(١٥ايلول١٩٥٠- ١٠تموز١٩٥٢) تعد من بين الوزارات الاطول مدة، وقد سبقتها مساعي نوري السعيد لتأليف حزب موالي للعرش الملكي، ويساند قراراته فانشأ **حزب الاتحاد الدستوري**، والذي عقد مؤتمره الأول في الثالث والعشرين من كانون الأول ١٩٤٩، وأصدر **صحيفته الاتحاد الدستوري** في الرابع من نيسان ١٩٥٠، والتي حملت نفس اسم الحزب، ومن هنا جاء اختيار عنوان الرسالة **(موقف صحيفة الاتحاد الدستوري من الأوضاع السياسية والاقتصادية في العراق خلال ١٩٥٠-١٩٥٢)**، لتسليط الضوء على وجهات النظر السياسية والاقتصادية خلال مدة الدراسة، إذ كانت الصحيفة أداة للتعبير عن مواقف الحزب وتوجهاته، مما يجعلها مصدراً غنياً لفهم كيفية تعامل الحزب مع التطورات السياسية والاقتصادية في العراق، ومعرفة الأبعاد التي تركتها سياسة الحكومة على ملامح تأريخ العراق الحديث، إذ بدأت الدراسة منذ تأسيس الصحيفة وحتى صدور الاوامر العرفية التي أصدرتها حكومة نور الدين محمود في الخامس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٢، بأيقاف عمل ٢٧ صحيفة ومجلة كانت صحيفة الاتحاد الدستوري من ضمنها، وكانت العديد من المواقف المختلفة من الاحداث، إذ ايدت بعضها وعارضت بعضها الآخر.

تمحورت اشكاليات الرسالة حول العديد من التساؤلات سيتم شرحها في ثنايا الفصول، وكيف تأثرت الصحافة العراقية بالأحداث السياسية التي تمثلت بالأحتلال البريطاني للعراق عام ١٩١٤، وما دور الصحافة في بث الوعي الوطني للشعب العراقي، من خلال الاحداث السياسية التي مر بها العراق مثل ثورة العشرين عام ١٩٢٠؟ وحركة مايس عام ١٩٤١؟ ومعاهدة بورتسموث عام ١٩٤٨، وغيرها؟ وكيف

تأسست صحيفة الاتحاد الدستوري؟ وماهي اهدافها؟ وما هو موقفها؟ وما هو موقفها من المساعي السياسية لتأميم النفط في العراق؟ وما هو موقفها من تشكيل حكومة نوري السعيد الحادية عشر(١٥ ايلول ١٩٥٠- ١٠ تموز ١٩٥٢) باعتبارها اللسان الناطق عن حزب الاتحاد الدستوري، وما هو موقف الصحيفة من صحافة الاحزاب الأخرى مثل حزب الأمة والحزب الشيوعي العراقي؟ وما هو دورها في الأحداث الدولية الخارجية مثل القضية الفلسطينية؟ والداخلية المتمثلة بتهجير اليهود واسقاط الجنسية عنهم؟ وموقفها من المشاريع العمرانية والحالة الاقتصادية في العراق خلال مدة البحث، إذ هدفت الرسالة إلى توضيحها وبيان تفاصيلها واعتمدت الباحثة فيها على التسلسل الزمني للأحداث و وحدة الموضوع في كل فصل من فصول الرسالة من أجل اعطاء كل موضوع حقه من البحث والتحليل.

قسمت الرسالة إلى مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة، ومجموعة من الملاحق، جاء الفصل الأول تحت عنوان " **نشأة الصحافة العراقية حتى إصدار صحيفة الاتحاد الدستوري ١٩٥٠**"، وتضمن ثلاثة مباحث، تحدث المبحث الأول عن **لمحة تاريخية عن نشأة الصحافة العراقية(١٨٦٩-١٩٤٨)**، باعتبارها وسيلة لنقل الأخبار والمعلومات عبر التاريخ، ودور الصحافة كإحدى الدعائم الأساسية للمجتمع، وتطورها ومواكبتها للاحداث في العراق حتى عام ١٩٤٨، وتضمن المبحث الثاني الأوضاع **السياسية والاقتصادية في العراق(١٩١٤-١٩٤٨)**، إذ كان العراق فيها تحت الاحتلال البريطاني حتى مجيئ الحكم الملكي ١٩٢١، شهدت خلاله الساحة السياسية نشأة احزاب جديدة، وسلط الضوء ايضا على الناحية الاقتصادية، ودور النفط فيها في تحسين الإيرادات، ودرس المبحث الثالث **نشأة حزب الاتحاد الدستوري وإصدار صحيفة الاتحاد الدستوري**، وسعي نوري السعيد لتأسيسه وبينّ هيأته السياسية ولجانه المركزية، واعضاءه، منذ ان عقد مؤتمره الأول في الثالث والعشرين من كانون الأول ١٩٤٩، وتطرق إلى اهداف الحزب ومنهاجه السياسي ومعرفة فروعه في العراق في الحلة والبصرة وغيرها، واستعرض عمل الصحيفة كمنصة للترويج لأفكار الحزب وسياساته وايصال رسائله إلى الجمهور.

وجاء الفصل الثاني بعنوان " **موقف الصحيفة من الأوضاع السياسية في العراق(١٩٥٠-١٩٥٢)** " وجاء في ثلاثة مباحث، استعرض المبحث الأول **موقف الصحيفة من الأوضاع الداخلية في العراق**، إذ كان النفوذ البريطاني لايزال مؤثراً على السياسة العراقية، وصنع القرار السياسي فيها، وما شهدته تلك المدة من تطورات، وما تركته المعاهدة البريطانية- العراقية وما تركته من اثار، وناقش المبحث الثاني **موقف الصحيفة من قضية النفط ومعاهدة المناصفة**، واستعرضت الباحثة موقف الصحيفة من تداعيات تأميم النفط، وسعي حكومة نوري السعيد لتوقيع اتفاقية مناصفة الارباح مع شركات النفط العراقية، ودرس المبحث الثالث **موقف الصحيفة من انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢**، والاهتمام الذي اولته الحكومة العراقية لمسألة حق الشعب الفلسطيني في الحرية وتقرير المصير.

وبين الفصل الثالث الذي جاء بعنوان " **موقف صحيفة الاتحاد الدستوري من الأوضاع الاقتصادية في العراق(١٩٥٠-١٩٥٢)**"، والذي جاء في ثلاثة مباحث، استعرض المبحث الأول **موقف الصحيفة من مشاريع الزراعة والري ومجلس الاعمار في العراق**، والاهتمام الذي اولته الحكومة بتلك المشاريع

وموقف الصحيفة منها، وخصص المبحث الثاني لدراسة **موقف الصحيفة من مشاريع الصناعة والنفط في العراق** خلال مدة البحث، والخطوات التي اتخذتها الحكومة للنهوض بالواقع الصناعي في العراق، وبينت اهمية النفط في الاقتصاد العراقي خلال المدة، وعالج المبحث الثالث **موقف الصحيفة من التجارة في العراق١٩٥٠-١٩٥٢**، واستعرضت الباحثة اهم الاجراءات والاتفاقيات التي عقدتها الحكومة، وتعاون العراق مع البلدان الاخرى للنهوض بالواقع التجاري خلال تلك المدة.

اعتمدت الرسالة على مجموعة متنوعة من المصادر تأتي في مقدمتها الوثائق غير المنشورة، والكتب الاجنبية، والمعربة والعربية، والبحوث والدراسات العربية، والصحف الأجنبية والعربية، فضلاً عن مواقع شبكة المعلومات الدولية " الأنترنت"، وكان **لوثائق الأرشيف البريطاني (Britsh National Archives)**، أهمية كبيرة اغنت صفحات الرسالة لما حوته من معلومات علمية، وتفردت بها تلك الوثائق ولم تطرق لها مصادر اخرى، وافادت الرسالة في الفصل الثاني في بيان موقف الحكومة من القضية الفلسطينية ، وفي الفصل الثالث رصدت تفاصيل الموازنة العامة والدخل القومي وسياسة الحكومة الاقتصادية.

شكلت كتب الموسوعات رافداً مهماً امد الرسالة بمعلومات مهمة وتركت بصمة واضحة على سير الأحداث ضمن مدة الدراسة لما حوته من مادة علمية اسهمت في صياغة الأحداث التاريخية الواردة في ثنايا الرسالة، ويأتي في مقدمتها كتاب**(تاريخ الوزارات العراقية)** لمؤلفه "**عبدالرزاق الحسني**" والذي اغنى الرسالة بالمعلومات عن تشكيل الحكومات العراقية المتعاقبة خلال مدة البحث، وبين منهاجها السياسي، وابرز إنجازاتها، والذي افاد الرسالة في فصولها الثلاث.

وجاءت المذكرات الشخصية بأهمية كبيرة في رفد الرسالة بالمعلومات، وتأتي اهميتها كون اصحابها يملكون القرار السياسي في العراق خلال مدة الرسالة، والمتمثلة بكتاب مذكرات " **كامل الجادرجي**" التي حملت عنوان(مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي)، والتي سلطت الضوء على سيرته ودوره السياسي خلال مدة الرسالة، وتم الاعتماد عليها في الفصل الأول من الرسالة، وشملت المواقف الشخصية، واراء صاحبها تجاه الاحداث السياسية.

ومن الكتب العربية التي اعتمدتها الرسالة كتاب **(الاحزاب السياسية في العراق١٩٠٨-١٩٥٨)** لمؤلفه" **حسن شبر**" ليسلط الضوء على ابرز الاحزاب السياسية التي تشكلت خلال تلك المدة، والاهداف والغايات التي شكلت من اجلها وابرز مواقفها تجاه الاحداث التي جرت في الساحة السياسية، والذي افاد الرسالة في فصولها الثلاث، وكتاب(**انقلاب الوصي في العراق دراسة تاريخية وتحليلية وثائقية)** لمؤلفه "**محمد حمدي الجعفري**" ، والذي تضمنت صفحاته معلومات عن اوضاع العراق السياسية خلال مدة الرسالة، والذي افاد الرسالة في الفصل الثالث.

وعلى الرغم من قلة الكتب الاجنبية في صفحات الرسالة الا انها افاضت بالتفصيلات المتعلقة التي تقتضي الرسالة الوقوف عليها ومعرفة بعض جوانبها، ومنها كتاب (The Industrialization of Iraq) لمؤلفه "Kathleen M. Langley " ، وكتاب (Financing Economic Development in Iraq)

لمؤلفه "Abbas Alnasrawi" ، والذي اغنى الرسالة بمعلومات عن البنك الدولي للأعمار، ومشاريع النفط في العراق، ايضاً افادا الرسالة في الفصل الثاني والثالث.

واعتمدت الرسالة على عدد من الدراسات الجامعية العربية من الرسائل والأطاريح التي شكلت رافداً مهماً اغنت الرسالة بجوانب مختلفة كونها دراسات تتمتع بعلمية رصينة بسبب مناقشتها وتقيمها من قبل اساتذة اكاديميون لهم خبرتهم في ذلك المجال، ومنها اطروحة الدكتوراه الموسومة **(الحياة الحزبية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨)** للباحث " **قابل محسن كاظم الركابي**"، والتي تطرقت في صفحاتها إلى الجانب السياسي وتعاقب الحكومات في فصلها الأول والمواقف السياسية لبعض الحكومات وقد افادت الرسالة في الفصل الثاني، ورسالة الماجستير الموسومة **(التطور الصناعي في العراق ١٩٥٨- ١٩٧٩ دراسة تاريخية)** للباحث " **امجد خضير رحيم محمد الدوري**"، وزودت تلك الدراسات الرسالة بمعلومات عن الواقع الاقتصادي في العراق خلال مدة الرسالة، وافادتها في فصلي الرسالة الثاني والثالث.

وعدت الصحف الاجنبية والعراقية مصدراً اولياً لا غنى عنه في الرسالة لان الصحافة كانت تتابع اولاً بأول ما يجري على الساحة السياسية، ومن ضمنها التطورات السياسية في العراق خلال مدة البحث، وقد تتبعها من خلال محاوراً مفصلية في الرسالة من خلال اثرائها ورفدها بالمعلومات والتحليلات الموضوعية ومن الصحف الاجنبية صحيفتا **(The Wishton Post)** و**(New York Times**الأمريكيتين ، اما الصحف العراقية فقد اغنت صفحات الرسالة بالمعلومات الوافية عن الاحداث والمواقف التي جرت على الساحة السياسية، ومنها "**صحيفة الاستقلال**" و "**صحيفة الوقائع العراقية**"، فضلاً عن "**صحيفة الاتحاد الدستوري**"، محور البحث، التي رفدت الرسالة، واغنتها من خلال تتبع الأحداث، وبيان المواقف عمّا يجري في الساحة السياسية في العراق خلال مدة الرسالة، فضلاً عن شبكة المعلومات الدولية "**الأنترنيت**" التي سدت بعض الثغرات، وقدمت معلومات لا تقل اهمية عن بقية المصادر الأخرى.

ولا تخلو الرسالة من الصعوبات التي واجهت الباحثة، والتي بذلت جهوداً مضاعفة من اجل تذليلها، مثل الزيارات المتكررة لمركز الخدمة الخارجية في وزارة الخارجية، ومركز دراسات الخليج العربي في جامعة البصرة، فضلاً عن زيارتها للعديد من المؤسسات البحثية، والمراكز العلمية، والمكتبات المركزية في الجامعات العراقية بغية الحصول على المعلومات التي تخدم الرسالة، ولم تدخر الباحثة جهداً في سبيل الحصول على المعلومة تجاوز الصعوبات بتوفيق من الله سبحانه، وتوجيهات الأستاذ المشرف.

وفي الختام فأن الباحثة لا تدعي الكمال لأن الكمال لله وحده، وكل ما تأمله الباحثة ان تكون هذه الرسالة جديرة بأن تأخذ مكانها في المكتبات الجامعية، وان تنال رضا لجنة المناقشة، واستحسانها، والله ولي التوفيق.

الفصل الأوّل

نشأة الصحافة العراقية حتى إصدار صحيفة الاتحاد الدستوري عام ١٩٥٠

المبحث الأول : لمحة تاريخية عن الصحافة العراقية (١٨٦٩-١٩٤٨)

اقترن صدور الصحف في العراق مع ظهور اول مطبعة حديثة فيه، إذ امتلك يهود العراق اول مطبعة حديثة عام ١٨٥٥، وكانت تطبع الكتب الدينية الخاصة بهم، واسسوا اول مطبعة في بغداد عام ١٨٦٣، وكانت تطبع الكتب الدينية الخاصة بهم، وطبعت فيها اول صحيفة عبرية تحت اسم "**هدوبير (He-Dober)**"، وتعني " **الناطق** " [١] .

اتجهت السلطات العثمانية في ستينات القرن التاسع عشر إلى ان تصدر كل ولاية من ولاياتها صحيفتها الخاصة بها، لتكون وسيلتها في التواصل بين السلطة والاهالي، وعندما تولى مدحت باشا[٢] ولاية بغداد في الأول من أيار عام ١٨٦٩ شرع بتأسيس مطبعة في العراق باسم مطبعة ولاية بغداد، ودرب الكوادر اللازمة لإدارتها، وأعد مشروع صحيفة" **الزوراء** " قبل أن يغادر اسطنبول متوجها إلى العراق، فأصطحب معه من الاختصاصيين والفنيين والمحررين ومنهم الكاتب التركي "**أحمد مدحت أفندي**" الذي تولى تحرير الصحيفة، أضافة إلى مدير الصحيفة، ومهندس صيانه آلات المطابع [٣]، وأصدر اول تشريع من نوعه ينظم عمل الصحافة في العراق، ليعلن اول اتصال جماهيري لنشر القوانين والوثائق والمعاهدات والانباء الرسمية في بغداد، وصدر العدد الأول من صحيفة الزوراء، في الخامس عشر من حزيران عام ١٨٦٩، بأربعة صفحات وباللغتين العثمانية والعربية، وتم طباعتها في مطبعة ولاية بغداد[٤] .

واستمرت صحيفة الناطق اليهودية بالصدور حتى عام ١٨٧٠، وتأسست المطبعة الثانية عام ١٨٦٨، ثم تأسست مطبعة جديدة اخرى في بغداد عام ١٨٨٤ لصاحبها **سولومون بيخور** واستمرت بالعمل حتى عام ١٩١٣، اختصت بطباعة كتب الطائفة اليهودية، وعدد من الكتب الاخرى، وفي عام ١٩٠٤ تأسست مطبعة عبرية في بغداد من قبل "**عزرا روبين دنكور** " وقامت بطباعة صحيفة عبرية

---

(١)عصام جمعة احمد المعاضيدي، الصحافة اليهودية في العراق، القاهرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ٢٠٠١ ، ص٣٢.

(2) مدحت باشا (١٨٢٢- ١٨٨٤): ولد في اسطنبول، ونشأ فيها نشأة دينية ، وتلقى العلوم الابتدائية فيها ،تنقل مع ابيه في الولايات العثمانية كون ابيه قاضيا ،عين عام ١٨٥٢، في منصب رئيس مجلس الولاة ، تولى ولاية نيش (١٨٦١-١٨٦٤) ثم ولاية طونة ١٨٦٤، ثم ولاية العراق (١٨٦٩-١٨٧٢) ، ثم تولى منصب الصدر الاعظم عام ١٨٧٢، توفي ١٨٨٤، للمزيد من التفصيل حول حياته السياسية والاجتماعية ينظر: قدري قلعجي ،مدحت باشا ابو الدستور العثماني وخالع السلاطين، ط٢، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٥١؛ منيرة هيشر، العراق في عهد مدحت باشا ١٨٦٩-١٨٧٢، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، ٢٠١٩؛ احمد امين، زعماء الاصلاح في العصر الحديث، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٥، ص٣١.

(٣) نمير طه ياسين، بدايات التحديث في العراق ١٨٦٩-١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٤، ص١١٤.

(٤) عماد عبد السلام رؤوف، صحيفة الزوراء دراسة وفهرسة للسنة الاولى، العراق – السليمانية، مركز زين للتوثيق والدراسات، ٢٠٢٢، ص٧.

اسمها " **بشرون** "، وقد صدر منها خمسة اعداد، وكانت تطبع الكتب الدينية والاجتماعية إلى جانب كتب الصلاة، وتعدّ تلك الصحيفة المحاولة الثانية والاخيرة للصحافة العبرية في بغداد[١].

وبعد خمسة عشر عاما من ظهور صحيفة **الزوراء** في بغداد، انشئت في ولاية الموصل صحيفة " **الموصل** " عام ١٨٨٥، وكانت تصدر مرة في الاسبوع باللغتين العربية والعثمانية، وفي بعض الاعداد تصدر باللغة العثمانية، وطبعت في " **مطبعة ولاية الموصل** " التي اسست عام ١٨٧٥، وقد اقتصرت على نشر القوانين والانظمة والبيانات، واوامر الحكومة واعلاناتها، اما في البصرة فقد أصدر رئيس دائرة الاملاك فيها صحيفة " **البصرة**" عام ١٨٨٩، باللغتين العربية والعثمانية، وكانت لسان حال الحكومة[٢] .

صدرت اواخر العهد العثماني مجموعة من المجلات الاهلية والادبية التي خضعت لقوانين السلطات العثمانية منها مجلة "**اكليل الجبل**"، والتي أصدرها "**الاباء الدومنيكان**" [٣] في الموصل في كانون الثاني عام ١٩٢٠،، وأصدر الاب **انستاس الكرملي** [٤] مجلة "**زهرة بغداد**" في الخامس والعشرين من اذار عام ١٩٠٥، وهدفت لمعالجة الابحاث الدينية والاجتماعية، فضلا عن الصبغة التبشيرية، وأصدر "**الاباء الكرمليين**" كذلك مجلة " **الايمان والعمل** " في التاريخ نفسه لصدور مجلة زهرة بغداد، وباللغة الفرنسية وبعد العودة للعمل بالدستور العثماني في الثالث والعشرين من تموز عام ١٩٠٨ ازداد عدد الصحف، إذ بلغت (٥٢) صحيفة[٥] .

خضعت الصحافة في العراق لقانون المطبوعات العثماني الذي صدر في الثالث عشر من حزيران عام ١٩٠٩، وتضمنت الاقسام الخاصة منه كيفية النشر للأجراءات الوقائية كالتأمين النقدي، والتعطيل الاداري [٦]، إذ صدرت صحيفة "**الزهور**" في بغداد في الرابع من تشرين الثاني عام ١٩٠٩، وتولى إصدار ها "**رشيد الصفار**" و"**تسيم يوسف**"، وكانت ناطقة باسم فرع "**حزب جمعية الاتحاد والترقي**

---

[١] عصام جمعة احمد المعاضيدي، المصدر السابق، ص٣٣.

[٢] رافائيل بطي، الصحافة في العراق، المملكة المتحدة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، ٢٠١٧، ص ١٩-٢٠ .

[٣] الاباء الدومنيكان: تأسست في ١٦ كانون الثاني ١٢١٦، على يد الراهب دومنيكو دي كوزمان في فرنسا، وتوسعت هذه الرهبنة ووصلت إلى العراق في الموصل عام ١٧٥٠، ينظر: بهنام سليم حبابة، الاباء الدومنيكان في الموصل اخبارهم وخدماتهم ١٧٥٠-٢٠٠٥، الموصل ٢٠٠٥.

[٤] انستاس الكرملي(١٨٦٦-١٩٤٧): ولد في ٥ آب في بغداد، ودرس في مدرسة الاباء الكرمليين، سافر لفرنسا لاكمال دراسته في اللاهوت والفلسفة، وعاد عام ١٨٩٣ إلى العراق، واصبح بعد ذلك مديراً لمدرسة الاباء الكرمليين، أصدر مجلة " **لغة العرب**" عام ١٩١١، له العديد من المنشورات والمؤلفات، ينظر: فيصل عفاس، الاب انستاس ماري الكرملي، مجلة الفكر المسيحي، الموصل، العدد ١٢٧، ١٩٧٧، ص٣١٠.

[٥] صالح محمد حاتم، صحيفة الاستقلال في سنوات الانتداب البريطاني ١٩٢٠-١٩٣٢، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٥، ص٢٥.

[٦] احمد عبد الواحد عبد النبي ، موقف صحيفة اليقضة من الاصلاحات العامة في بغداد١٩٤٦ – ١٩٥٢ ، مجلة الاداب الاداب ، كلية الاداب ، العدد١٢٠ ، ٢٠١٧ ، ص ٤٧٦ .

[١] " في بغداد، واثارت مقالاتها تحريض المواطنين على الالتحاق بالجيوش التي تحارب في ساحات القتال او التبرع بالأموال، وخصصت مقالاً للنيل من رجالات الدولة العثمانية [٢] .

كانت "**مجلة العالم**" أول مطبوعة عربية في مدينة النجف ذات طابع ديني وسياسي وفلسفي وعلمي، وكان ناشرها "**عبد الحسين العزرلي**"، وصدر العدد الأول منها في الأول من أيار عام ١٩١٠، وكان عدد صفحاتها ٤٨ صفحة، وقد طبعت في بغداد لعدم وجود دار نشر في مدينة النجف، وكانت مجلة "**لغة العرب**" إحدى المجلات التي صدرت بعد الدستور العثماني في مدينة الموصل وقد أصدرها مؤسسها **انستاس الكرملي** في مطلع حزيران عام ١٩١١[٣] .

بلغ عدد الصحف الصادرة منذ صدور قانون المطبوعات حتى عام ١٩١٣ بحدود احدى وستين صحيفة، ففي بغداد صدرت اربع وأربعون صحيفة، وفي البصرة اثنتا عشر صحيفة، وفي الموصل ثلاث صحف، وفي كربلاء صحيفة واحدة، وكذلك في النجف، أما عن تخصص هذه الصحف فيمكن القول أن سبعاً وثلاثين منها كانت سياسية و عشرة منها فكاهية، وعشرة صحف رسمية، أما اللغة التي تصدر بها الصحف، فكانت معظمها تصدر باللغة العربية وعددها اثنتان وثلاثون صحيفة، تليها الصحف التي تصدر بالعربية والتركية معاً وعددها خمس وعشرون صحيفة، وكذلك صدرت صحيفتان باللغة الفارسية، إضافة إلى صدور صحيفة واحدة باللغتين الفارسية والتركية، وأخرى بالكردية والتركية [٤] .

عالجت الصحف موضوعات متعددة منها السياسية، والاجتماعية، والثقافية، وكان في مقدمتها المطالبة باستخدام اللغة العربية في المؤسسات الحكومية والمدارس المختلفة، وكثيراً ما حذرت السلطات من مغبة تجاهلها هذا المطلب، كما انتقدت نوّاب العراق لعدم التزامهم بمصالح وطنهم، ودفاعهم عنها، وخاصة ضّد مخاطر التغلغل الأجنبي، ودعت إلى إنشاء جامعة في العراق كجامعة الأزهر لتطوير العلوم، كما تناولت القضايا الاجتماعية، وخاصة ما يتعلق بالدعوة إلى تحرير المرأة من الحجاب، فضلاً عن تناولها مواضيع أخرى تخصّ حياة المواطنين، واحتياجاتهم فقد أفردت صحيفة الموصل بابا بعنوان

---

[١] جمعية الاتحاد والترقي: تأسست ١٨٨٩ من قبل طلبة المدرسة الطبية العسكرية العثمانية في اسطنبول، وتهدف إلى محاربة استبداد السلطات، واعادة الحياة الدستورية للبلاد، وانتشرت حركتها في المدارس الحكومية، وامتلكت اول مطبعة حجرية لها ١٨٩٤، طبعوا فيها بياناتهم ووزعوها إلى انحاء اسطنبول، تعرضت الجمعية لمضايقة الدولة العثمانية، وهرب اعضائها خارج البلاد، وأصدروا صحيفة تركيا الفتاه في باريس، وصحيفة الهلال في جنيف، وصحيفة مشورت في باريس والتي صدرت في الثالث من كانون الأول١٨٩٥، للمزيد ينظر: عبود محمد الحزشة، جمعية الاتحاد والترقي واثرها في قيام الثورة العربية الكبرى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة،٢٠٠٤، ص٤٥-٥٠؛ عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي ١٥١٦-١٩٢٢، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،(د. ت)، ص٢٨٧.

[٢] فؤاد قزانجي، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٠٥-١٩٣٠، بغداد، دار المأمون للترجمة والنشر، ١٩٨٩، ص ٨٧-٨٨.

[٣] Abdulrahman Dheyab Abdullah,The Iraqi Media Under the American Occupation: 2003 – 2008,Unpublished Master's Thesis,City University Department of Journalism,2011, p. 75.

[٤] نمير طه ياسين، المصدر السابق، ص٢٠١.

"**أحداث الولاية**"، تناولت فيه كل ما يتعلق بحياة المواطن اليومية، وما يعانيه من احتياجات، وما تجابهه من مشاكل وصعوبات [١] .

أما المجلات فبلغ عدد ما صدر منها في المدة (١٩١٠-١٩١٤) ست عشر مجلة صدر منها في بغداد اربع عشرة مجلة، وفي كركوك مجلة واحدة، وفي النجف مجلة واحدة كذلك، وتعددت اهتمامات المجلات، إذ اهتمت اثنتان منها بالنواحي العلمية و(اثنتان) بالنواحي التاريخية، واحدى عشرة منها بالنواحي الأدبية، وبلغ عدد ما صدر بالعربية احدى عشرة مجلة، وبالعربية والتركية مجلتان، وبالتركية مجلتان كذلك، وبالفارسية مجلة واحدة [٢].

تعطلت اغلب الصحف عن الصدور عام ١٩١٤ بعد دخول القوات البريطانية إلى البصرة [٣] ، إذ قامت قواتهم بالاستيلاء على مطبعة الحكومة، وشراء المطابع الاهلية لكي يتفردوا بالنشر، واستخدموا المطبوعات لاستمالة العراقيين اليهم، ولدحر الدعايات العثمانية، واضعاف نفوذها وتعزيز سياستهم، وقد أصدرو صحيفة " **الاوقات البصرية** " في الرابع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩١٤، بأربع لغات وهي العثمانية، والفارسية، والانكليزية، والعربية [٤] .

عندما دخلت القوات البريطانية إلى العراق عام ١٩١٤ فرضت سيطرتها على الصحف العراقية لأستمالة الشعب العراقي، ونشر اخبار العمليات العسكرية، والتوجيهات الرسمية، والاستعانة بها لتوحيد سياستها، ولنشر شؤون الاحتلال ومتطلباته، ودافعت الصحف الصادرة في تلك المدة عن السياسة البريطانية، وتمثل احدى الدعامات الاساسية للاحتلال البريطاني للعراق، إذ أصدر البريطانيون عدداً من الصحف منها صحيفة " **العرب** " التي صدر عددها الأول في الرابع من تموز عام ١٩١٧ [٥]، وروّجوا لها على انها عربية المبدأ والغرض، لكن توجهاتها كانت لخدمتهم فقط، ثم أصدر في اب عام ١٩١٧ صحيفة "**الشرق** "، وصدرت اول نشرة مصورة بأسم "**صدى الحقيقة**" في الأول من تشرين الأول ١٩١٧، ثم صحيفة "**الاوقات البغدادية** " في الأول من كانون الثاني عام ١٩١٨ باللغة الانكليزية، وصحيفة" **يتكه يشتي راستي**" باللغة الكردية ومعناها "**فهم الحقيقة**"، وصحيفة "**دار السلام**" في الثالث والعشرين من

---

[١] نمير طه ياسين، المصدر السابق، ص٢٠٢-٢٠٣.

[٢] المصدر نفسه، ص٢٠١.

[٣] على اثر اندلاع الحرب العالمية الاولى في الثامن والعشرين من حزيران عام ١٩١٤ ، بين دول الحلفاء والمحور، قامت القوات البريطانية بعملية عسكرية عند رأس الخليج العربي الذي يطل على ولاية البصرة جنوب العراق ، وانتهت تلك العمليات باحتلال العراق عام ١٩١٧ ، ينظر :تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة : زينة جابر اوريس، بيروت، الدار العربي للعلوم، ٢٠٠٦، ص٦٩.

[٤] ايمن علي صالح الراوي ، نشأة الصحافة العراقية المطبوعة وتطورها ، مجلة بحوث الشرق الاوسط ، جامعة عين شمس، العدد ٧٦، حزيران ٢٠٢٢ ص٣٢.

[٥] فيان حسين احمد، حرية الصحافة في العراق ١٩٢١ – ١٩٣٣ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بنات، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص١٩.

حزيران عام ١٩١٨، ثم صحيفة "**العرب**" في الرابع من تموز عام ١٩١٨ [١] ، أما في الموصل فصدرت صحيفة "**الموصل**" في الثالث والعشرين من حزيران عام ١٩١٨ [٢] ، كما أصدرت السلطات البريطانية في مدينة كركوك صحيفة "**نجمة كركوك**" في الخامس عشر من كانون الأول ١٩١٨ بالعربية، ومن ثم باللغة التركية، واصبحت الناطقة بأسم الحكومة بعد تشكيل اول وزارة في العراق [٣] .

استطاع الصحفي" **أحمد عزة الاعظمي**"[٤] من الحصول على أمتياز مجلة، وتعّين الصحفيين العراقيين من اصحاب النزعة القومية على بثّ الوعي القومي اطلق عليها اسم" **اللسان**"، وهي مجلة تاريخية علمية ادبية مصورة، صدرت في بغداد في شهر تموز ١٩١٩ لصاحبها " **انطوان لوقا** " ، واصبح احمد عزة رئيساً لتحريرها، وتعدّ اول مجلة دعتْ إلى الثورة، وقامت بتغذيتها ونشر مفاهيمها، واكدت من خلال ما نشرته من مقالات وقصائد على اهمية الحرية والسيادة والاستقلال، وقد استقبل الشباب العراقي صدور المجلة بكل ارتياح، وكانت المجلة ملتقى لكل الرموز العراقية الوطنية، لكنها توقفت عن الصدور بعد مرور عام على تاريخ صدورها [٥].

رفض الشعب العراقي السيطرة البريطانية على العراق، وقاموا بانتفاضات وثورات، إذ قاد تنظيم سياسي سري عرف "**بجمعية النهضة الاسلامية**"[٦] ثورة النجف، وكان الظهور والميول الاستقلالية والوطنية القوية في النجف الاشرف في مقدمة العوامل التي جعلت منها اول مدينة عراقية تعلن الثورة ضد البريطانيين، وان التدابير القاسية التي اتخذتها سلطات الاحتلال بعد فشل تلك الثورة قد مهدت الطريق لاندلاع "**ثورة العشرين**" [٧]عام ١٩٢٠، التي أسهم بها بشكل كبير حزب " **النجف الوطني السري** " والذي

---

[١] صالح محمد حاتم، المصدر السابق، ص١٨.

[٢] فائق بطي، الموسوعة الصحفية العراقية، دمشق، دار المدى للثقافة والنشر، ٢٠١٠ ، ص ٤٢.

[٣] فائق بطي، الموسوعة الصحفية الكردية في العراق تاريخها وتطورها، دار المدى، دمشق، ط١، ٢٠١١، ص٣٠.

[٤] احمد عزة الاعظمي(١٨٨٠-١٩٣٦): ولد في بغداد، وتخرج في كلية الحقوق بأسطنبول، عمل في الصحافة، وأصدر مجلتي المنتدى الادبي ولسان العرب، انتخب عضوا في مجلس النواب مرتين ممثلا عن بغداد، له مؤلفات عديدة منها كتاب القضية العربية، ينظر: حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق، ج١، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٥، ص١٤.

[٥]جبران اسكندر رفيق محمد، الصحافة العراقية منذ الاحتلال البريطاني حتى قيام الحكم الوطني ١٩١٤- ١٩٢٠، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد ٢، العدد ٤، السنة الثانية، كانون الأول٢٠١٥، ص ١٣.

[٦] جمعية النهضة الاسلامية: تنظيم سياسي سري، اسست في النجف الاشرف، قادت انتفاضة النجف في اذار ١٩١٨، دعت إلى تخليص العراق من السيطرة البريطانية، واقامة حكم وطني على اساس الشريعة الاسلامية، ينظر: حسن الاسدي، ثورة النجف على الانكليز او الشرارة الاولى لثورة العشرين، بغداد، دار الحرية، ١٩٧٥، ص ١٢٨-١٢٩.

[٧] ثورة العشرين: حدثت في ٣٠ حزيران عام ١٩٢٠، تميزت بمشاركة شعبية واسعة ضد الاحتلال البريطاني، ولها اسباب اسباب عديدة منها اعلان الحلفاء صيغة الانتداب على الدول العربية في مؤتمر سان ريمو في ايطاليا في ٢٥ نيسان عام ١٩٢٠ ، وسوء الادارة البريطانية المحتلة للعراق ، ومطاردة الوطنيين وملاحقتهم ، وكثرة الضرائب وثقلها على العراقيين ، اما سببها المباشر تمثل بالقاء القبض على شيخ عشيرة الظوالم " شعلان ابو الجون "من قبل القوات البريطانية، للمزيد من التفصيل حول الثورة واسبابها ونتائجها ينظر: ل.ن كوتلوف ، ثورة العشرين الوطنية التحريرية في العراق ، ترجمة: عبد

والذي اسسه مجموعة من علماء النجف، وأصدروا صحيفتين هما" **الفرات** " لصاحبها الشيخ "**محمد باقر الشبيبي**"[١]، وصدرت في السابع من اب عام ١٩٢٠، ومن بعدها صحيفة " **الاستقلال النجفية**" لصاحبها "**محمد عبد الحسين**"، وصدرت في الأول من تشرين الأول عام ١٩٢٠، وهدفهما معارضة الاحتلال ومساندة الحركة الوطنية، وخدمة الثورة، وتحقيق اهدافها، ونشر افكارها وارائها [٢] .

وصل عدد ما صدر من صحيفتي ثورة العشرين الرسميتين "**الفرات والاستقلال**" النجفيتين إلى (١٣) عدداً فقط، وكانتا تخلوان من الاخطاء المطبعية مما يعد ذلك إنجازاً للصحافة العراقية، ولاسيما مع ضعف الامكانات الطباعية في ذلك الوقت، وعلى الرغم من عمرهما الصغير، وقلة اعدادهما، فأنها تمثل مؤشراً مهماً في تاريخ الحركة الوطنية العراقية، ودلالة على وعي متقدم وادراك لمستلزمات المواجهة مع قوات دولة تفوق الثوار عدةً وعدداً [٣] .

جعلت وزارة الداخلية العراقية "**مديرية الدعاية والنشر**" هي الهيئة الرسمية المسؤولة بصفة مباشرة عن الرقابة على الصحف العراقية، ومارست اعمال الرقابة من خلال الاطلاع على الصحف يومياً، والرد على ما يستدعي الرد ، وتهيئة الرأي العام لما تنوي الحكومة القيام به من خلال نشر مقالات في بعض الصحف المقربة من الحكومة بعد ان اعلنت السلطات البريطانية توقف صحيفة العرب عن الصدور لتحل محلها صحيفة " **العراق** "[٤]، والتي صدر العدد الأول منها في الأول من حزيران عام ١٩٢٠ وتشجيع صاحبها على إصدار صفحتين من الصحيفة باللغة الانكليزية، وانشأت المديرية مكتباً للأخبار لجمع الاخبار من المصادر المختلفة، وتوزيعها على الصحف العراقية في بغداد وخارجها ، ومارست الرقابة

الواحد كرم ، بيروت، مكتبة الفارابي،١٩٧٥، محمد علي كمال الدين ، ثورة العشرين في ذكراها الخمسين – معلومات ومشاهدات من الثورة العراقية لسنه ١٩٢٠، النجف الاشرف ، مطبعة التضامن ،١٩٧١؛ ستار نوري العبودي، دور المحليين في الثورة العراقية سنه ١٩٢٠، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ،المجلد ٤ العدد ٣ ، ص ٩٧-١٠١ .

[١] محمد باقر الشبيبي(١٨٨٩-١٩٦٠) : ولد في النجف الاشرف، ودرس فيها اصبح من رجال السياسة الذين دعوا إلى ضرورة تحرير البلاد من الاستعمار، ودعا إلى حرية الصحافة، نشر في صحف المعارضة وتحدى السلطات الاستعمارية، انتخب عضواً في المجلس النيابي اربع مرات عام ١٩٢٨، وعام ١٩٣٥، وعام ١٩٣٦، وعام ١٩٣٧، للمزيد من التفصيل ينظر: عبد الرزاق الهلالي، الشاعر الثائر الشيخ محمد رضا الشبيبي١٨٨٩-١٩٦٠، بغداد، مكتبة النهضة، ١٩٦٥، ص٢٥-٧٩؛ احمد حميد كريم، ديوان محمد رضا الشبيبي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات، بغداد، ١٩٨٨، ص٤١-٤٢.

[٢] مقدام عبد الحسن باقر الفياض ، تاريخ النجف السياسي ١٩٤١-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة ، كلية الاداب، ٢٠٠٠، ص ١١.

[٣] فارس محمود فرج حسين الجبوري، وقائع ثورة العشرين في مواد صحيفة العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٢، ص٣٣.

[٤] منير بكر التكريتي، الصحافة العراقية واتجاهاتها السياسية والاجتماعية والثقافية من ١٨٦٩-١٩٢١، بغداد، مطبعة الرشاد، ١٩٧٩، ص١٤٠.

على المطابع ودور السينما، وقدمت تقريرها الاسبوعي إلى وزارة الداخلية بالأخبار التي ينبغي اذاعتها في الخارج بواسطة السفارات العراقية إذا لزم الأمر[١] .

أشرفت "**المس غيرترود بيل**" [٢] (Miss Gertrude Bell) السكرتيرة الشرقية لدار الاعتماد البريطانية في بغداد على صحيفة العراق، وذلك لان اغلب مواضيعها ومحتوياتها كانت تدل على الجهة التي تقع وراءها ومن يديرها، وكانت المس بيل تقوم بتحرر بعض موضوعاتها، بسبب خبرتها في مجال الصحافة، إذ إنها كانت تشرف على صحيفة العرب سابقاً، وكان "**روفائيل بطي**" [٣] المحرر الأول للصحيفة بعدما كان محرراً لصحيفة العرب [٤].

وبعد أن اشتدت دعوات الحركة الوطنية إلى الاستقلال قرر المؤتمر البريطاني في القاهرة عام ١٩٢٠، الذي حضره **ونستون تشرشل** [٥](**Winston Churchill**) ، إقامة دولة شكلية في العراق، ومنح البلاد استقلالها بتشكيل النظام الملكي تحت التاج الهاشمي، وقد استخدمت السلطات البريطانية الدعاية لتنفيذ قرارها، وإقناع العراقيين بسلامة السياسة البريطانية وتشكيل النظام الملكي، وقد عرض البريطانيون مشروعهم على العراقيين من خلال الصحافة، فأصدروا خمس صحف في بغداد هي: "**الفلاح**"، و"**لسان العرب**"، و"**دجلة**"، و"**الرافدين**"، و"**المفيد**" [٦] .

---

[١] سعد سلمان عبد الله، المصدر السابق، ص ٦٠٨.

[٢] المس غيرترود بيل(١٨٦٨– ١٩٢٦): ولدت في بريطانيا، وتعلمت الفارسية وزارت ايران ١٨٩٢، جاءت إلى العراق اثناء الحرب العالمية الاولى ووصلت إلى البصرة ١٩١٤، شغلت منصب السكرتيرة الشرقية للمندوب السامي السير برسي كوكس، توفيت ببغداد في ١٢ حزيران ١٩٢٦، للمزيد من التفصيل حول حياتها ودورها في السياسة العراقية ينظر: محمد ابراهيم القريشي، المس بيل واثارها في السياسة العراقية، بغداد، دار اليقظة، ٢٠٠٠؛ المس بيل، العراق في رسائل المس بيل١٩١٤–١٩٢٦، ترجمة: جعفر الخياط، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٣.

[٣] روفائيل بطرس بطي(١٩٠٠–١٩٥٦): ولد في الموصل، في ٢ تشرين الاول، تخرج من مدرسة الاباء الدومنيكان العالية عام ١٩١٣، جاء إلى بغداد، وأصدر مجلة الحرية عام ١٩٢٣، وأصدر صحيفة البلاد، وتعد اول صحيفة تصدر بستة صفحات، صدر العدد الأول منها في ٢٥ تشرين الأول١٩٢٩، اصبح وزيراً للمالية في حكومة فاضل الجمالي الاولى ١٩٥٣ والثانية ١٩٥٤، ينظر: روفائيل بطي، روفائيل بطي ذاكرة عراقية ١٩٠٠–١٩٥٦،ج١، بيروت، دار المدى للثقافة والنشر، ٢٠٠٠، ص٣٩–٤١؛ كامل سلمان الجبوري، معجم الادباء من العصر الجاهلي حتى سنة ٢٠٠٢،ج٢، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣، ص٤٠٠.

[٤] ماهر دللي ابراهيم الحديثي، رفائيل بطي ادبياً، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٩٠، ص٢٥.

[٥] ونستون تشرشل(١٨٧٤–١٩٦٥): ولد في ٣٠ تشرين الثاني في اكسفورد ببريطانيا، وفي عام ١٨٩٤ التحق بالمدرسة الحربية الملكية في ساند هيرست، فاز عام١٩٠٠ بأنتخابات مجلس العموم عن حزب المحافظين، اصبح رئيساً لوزراء بريطانيا مرتين الاولى (١٩٤٠–١٩٤٥) والثانية (١٩٥١–١٩٥٥)، للمزيد من التفصيل حول حياته ودوره في السياسة البريطانية ينظر: محمد يوسف ابراهيم القريشي، ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عام ١٩٤٥، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

[6] Abdulrahman Dheyab Abdullah, Op.Cit, p 81.

أصدرت صحيفة الاستقلال الناطقة بلسان الحركة الوطنية العراقية عدداً خاصاً في التاسع من شباط ١٩٢١ بمناسبة عودة المنفيين من السياسيين والوطنيين العراقيين من جزيرة **هنجام** [١](**Hengam**)، على اثر ثورة العشرين، وهنئت الشعب العراقي بقدومهم، وطالبت بإطلاق حرية الصحافة، وتطبيق قانون المطبوعات العثماني إلى أن يسنّ غيره وفقا لنظام الاحتلال البريطاني، وطالبت باطلاق حرية الاجتماعات، وتشكيل الأندية السياسية الرسمية[٢]، ورفع الإدارة العرفية العسكرية والأحكام الكيفية، والإسراع في الانتخاب الحرِ، وتشكيل المؤتمر العام الذي يضع الدستور [٣] .

كانت مدة حكم الملك **فيصل الأول** [٤] مهمة في تاريخ العراق، فقد كانت مرحلة بناء الدولة العراقية الحديثة، وشهد المشهد السياسي فيها تأسيس الدولة الجديدة، وتشكيل الأحزاب السياسية، ومنحها الإذن بإصدار الصحف لتكون بمثابة لسان الحال لها، واستخدمت الأحزاب السياسية الصحف للتعبير عن أفكارها وآرائها السياسية، وقد اجتذبت هذه الصحف العراقيين المتعلمين، وأضاءت عقولهم، ووجهتهم نحو مستقبل إيجابي [٥] .

---

[١] جزيرة هنجام : جزيرة صخرية في الخليج العربي تقع في مدخل مضيق هرمز اتخذتها السلطات البريطانية مقرا لنفي الوطنيين العراقيين المعارضين لسياساتها بعد ان قامت باحتلاله، ومن ضمن الذي تم نفيهم اليها : جعفر ابو التمن والشاعر محمد مهدي البصير، وحميد الباجه جي وغيرهم الكثير، للمزيد من التفصيل حول الشخصيات الوطنية العراقية الذي نفوا اليها ينظر: محمد حسين الزبيدي، السياسيون العراقيون المنفيون إلى جزيرة هنجام عام ١٩٢٢، بغداد، منشورات وزارة الثقافة، ١٩٨٥؛ فيليب ويلارد ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة: جعفر خياط، بيروت، دار الكشاف، ١٩٩٥، ص ٢٠٥.

[٢] فاروق صالح العمر، الاحزاب السياسية في العراق ١٩٢١ –١٩٣٢، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٧٨، ص ٥٩.

[٣] صحيفة الاستقلال، العدد ٤٦، ٩ شباط ١٩٢١.

[٤] الملك فيصل الأول(١٨٨٣–١٩٣٣): ولد بمدية الطائف، اصطحبه والده الملك الشريف حسين بن علي إلى الاستانة عام ١٨٩٤، ودرس العلوم الدينية والعربية، واللغة التركية، عاد إلى الحجاز مع والده عام ١٩٠٩، وفي عام ١٩١٦ شارك مع والده في ثورته ضد الاتراك، وتولى فيها قيادة الجيش الشمالي، وفي عام ١٩١٨ دخل دمشق على رأس الجيش، ونودي به في الثامن من اذار عام ١٩٢٠ ملكاً على سوريا، وخرج منها بعد معركة ميسلون في ٢٥ تموز عام ١٩٢٠، وفي ٢٣ اب عام ١٩٢١ اصبح ملكاً على العراق، توفي في سويسرا، ونقل جثمانه إلى العراق، ودفن في المقبرة الملكية، للمزيد من التفصيل حول حياته ودوره السياسي ينظر: سيار الجميل، الملك فيصل الأول١٨٨٣–١٩٣٣ أدواره التاريخية ومشروعاته النهضوية، بيروت، مركز دراسات جدة العربية، ٢٠٢١؛ عبد المجيد كامل لطيف، دور فيصل الأول في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١–١٩٣٣، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ١٩٩١.

[5] Abdulrahman Dheyab Abdullah, Op.Cit, p81.

بعد صدور قانون الجمعيات في الثاني من تموز عام ١٩٢٢ في عهد وزارة **عبد الرحمن النقيب** [١] الثانية، بدات الاحزاب العراقية بتقديم طلباتها إلى وزارة الداخلية لأجازتها، وافقت الوزارة على تأسيس " **الحزب الوطني العراقي**"[٢] "برئاسة "**جعفر ابو التمن**[٣]"، في الثاني من اب من العام نفسه [٤] .

بعد صدور قانون الجمعيات قدم " **حزب النهضة**"[٥] طلباً للمندوب السامي بتأليف الحزب، ويعدّ ذلك اول مبادرة بصورة رسمية لطلب السماح بتأليف حزب سياسي، احال المندوب السامي " **برسي كوكس**[٦] " **(percy cox)** الطلب إلى مجلس الوزراء ووافق عليه [٧] .

---

[١] عبد الرحمن النقيب (١٨٤١– ١٩٢٧): ينتهي نسبة إلى الشيخ عبد القادر الكيلاني ، اصبح عضوا في محكمة التمييز وعضوا في مجلس ادارة ولاية بغداد، تقلد منصب نقابة الاشراف عام ١٨٩٨، ترأس الحكومة المؤقتة في ٢٣ تشرين الأول عام ١٩٢٠، استقالت حكومته بعد تتويج الملك فيصل الاول، وفي ١٢ ايلول عام ١٩٢١ شكّل حكومته الثانية ، توفي في ١٣حزيران عام ١٩٢٧، واقيم له تشييع رسمي حضره رجال الدولة العراقية، للمزيد من التفصيل ينظر : رجاء حسين حسني خطاب، عبد الرحمن النقيب حياته الخاصة واراؤه الخاصة واراؤه السياسية وعلاقته بمعاصريه، بغداد، منشورات المكتبة العالمية ، ١٩٨٥ .

[٢] الحزب الوطني العراقي: اجيز في ٢ آب١٩٢٢، اصبح جعفر ابو التمن رئيساً لهُ، عارض الحزب الانتداب البريطاني، وكان سبباً في نفي زعيمه إلى جزيرة هنجام عام ١٩٢٢، أصدر صحيفة ناطقة بأسمة في ٥ ايلول ١٩٢٣ اسمها صحيفة" صدى الاستقلال"، وكان له دور في مساندة القضية الفلسطينية، وقضايا النضال العربي، ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الاحزاب السياسية ١٩١٨–١٩٥٨، بيروت، ١٩٨٠، ص ٣١–٤٢.

[٣] جعفر ابو التمن(١٨٨١–١٩٤٥): ولد في بغداد، درس العلوم الدينية والادبية ، ولعب دورا مهما في ثورة العشرين ، اسّس الحزب الوطني ، واوقف عن العمل بعد حادثة البلاط الملكي، ثم عاد لنشاطه عام ١٩٢٨، شغل منصب رئيس غرفة تجارة بغداد للمدة (١٩٣٥–١٩٤٥)، انضم لجماعة الاهالي عند تأسيسها، واصبح وزيرا للمالية عام ١٩٣٦ ، توفي في العشرين من تشرين الثاني ١٩٤٥، للمزيد من التفصيل حول حياته، ودوره السياسي في العراق ينظر: خالد التميمي ، محمد جعفر ابو التمن دراسة في الزعامات السياسية العراقية، دمشق، دار الوراق للدراسات والنشر، ١٩٩٦ ؛ عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق، ط٢، بغداد، دار ومكتبة البيارق للنشر والتوزيع ، ٢٠١٢.

[٤] قابل كاظم الركابي، الحياة الحزبية في العراق (١٩٥٨–١٨٦٨) اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سانت كليمنت العالمية، قسم التاريخ الحديث والمعاصر ، ٢٠١١ ، ص ١٥.

[٥] حزب النهضة: اجيز في ١٩ اب ١٩٢١، اصبح امين الجرجفي معتمداً عاماً له، اسهم في مقاومة الانتداب البريطاني، البريطاني، القي القبض عليه، وعندما عاد للعمل عام ١٩٢٤ فتح فروعاً له في انحاء العراق، أصدر صحيفة" النهضة" ، ناطقة بأسمه، وتم تعطيلها في ٢٢ تشرين الأول١٩٢٧، ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الاحزاب السياسة، ط٢، بيروت، مركز الابجدية، ١٩٨٠، ص ٤٥.

[٦] برسي كوكس(١٨٦٤–١٩٣٧): ولد في مدينة هيرون ببريطانيا، تخرج من الكلية العسكرية في سان هيرست، بعدها التحق إلى حكومة الهند في المدة(١٨٨٤–١٨٩٠)، شغل منصب المقيم السياسي في الخليج العربي للمدة(١٨٩٩–١٩١٤) ، اصبح الضابط السياسي لحملة ما بين النهرين، شغل منصب الوزير البريطاني المفوض في طهران للمدة(١٩١٨–١٩٢٠)، اصبح المندوب السامي في العراق(١٩٢٠–١٩٢٣)، ينظر: منتهى عذاب ذويب، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب ، جامعة بغداد، ١٩٩٥.

[٧] فاروق صالح العمر، الاحزاب السياسية في العراق، ١٩٢١–١٩٣٢، المصدر السابق، ص٦٠–٦١.

ومن جانب اخر أصدرت الحكومة العراقية صحيفة "**الوقائع العراقية**" بواقع ثلاث مرات في الاسبوع، وهي الصحيفة الرسمية للعراق في الثامن من كانون الثاني عام ١٩٢٢[١]، في بغداد، باللغتين الإنجليزية والعربية، وكان من المقرر أن تكون الصحيفة الرسمية لنشر بيانات الحكومة العراقية وقوانينها، التي أصدرها المندوب السامي البريطاني أو مجلس الوزراء العراقي أو الوزارات، ثم نشر **إبراهيم حلمي العمر** صحيفة "**المفيد**" في الحادي عشر من نيسان عام ١٩٢٢، ثم صحيفة "**التوحيد**" من العام نفسه في بغداد، وكانتا جريدتين سياسيتين يوميتين [٢].

أنشأ "**محمود النقيب**" ابن رئيس الوزراء عبد الرحمن النقيب صحيفة "**العاصمة**"، وهي لسان حال "**الحزب الحر العراقي**" [٣] ، والذي ألف هذا الحزب لدعم والده، صدر العدد الأول منها في الرابع والعشرين من اب ١٩٢٣، وعهد امر ادارتها إلى "**حسن غصيبة**"[٤] .

وقد أصدرت الأحزاب السياسية العديد من الصحف، إذ أصدر "**حزب التقدم**" صحيفة "**اللواء**" في ٢٠ أيار ١٩٢٨، ثم صدرت صحيفة "**التقدم**" برئاسة تحريرها السيد **سلمان الشيخ داود**، ومن أنشط المطبوعات الحزبية في ذلك الوقت صحيفة النهضة العراقية التي أصدرها حزب "النهضة العراقي" [٥].

كانت الرقابة الحكومية على الصحف الحزبية شديده إذ كانت الصحف خلالها تحمل على البريطانيين حملات شديدة مما كان يغيض ذلك دار الاعتماد البريطانية، واضطرها ذلك إلى تقديم الاحتجاجات المتتالية الحكومة العراقية، وقد قرر مجلس الوزراء في الأول من ايلول ١٩٢٩ تعطيل صحيفتي النهضة والوطن وقد أصدر حزب النهضة العراقية بعد تعطيل صحيفته في الثامن من الشهر نفسه بإصدار صحيفة "**صوت العراق**"، وقد اهتمت بنشر مبادئ حزب النهضة والدفاع عن اهدافه، ولم تستمر الصحيفة طويلاً إذ عطلتها حكومة توفيق السويدي بعد صدور العدد (٧٢) في التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٢٩ [٦] .

وفي الثلاثين من حزيران ١٩٣٠ وقعت الحكومة العراقية مع بريطانيا معاهدة سميت "**المعاهدة البريطانية العراقية**" [٧]، والتي منحت البريطانيين الحق في إقامة قاعدتين عسكريتين في العراق، وقد

---

[١] صحيفة الوقائع العراقية، العدد١، ٨ كانون الثاني ١٩٢٢.

[2]Abdulrahman Dheyab Abdullah, Op.Cit, p 82.

(٣) الحزب الحر العراقي: اجيز في ٣ ايلول ١٩٢٢، وتأسس بأمر من المندوب السامي البريطاني لمساندة وزارة عبد الرحمن النقيب بتمرير المعاهدة العراقية البريطانية، وضمت هيئته الادارية توفيق الخالدي وناجي شوكت وعبد المجيد الشاوي واخرون، ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الاحزاب السياسية ١٩١٨-١٩٥٨، المصدر السابق، ص٦٧-٦٨.

[٤] روفائيل بطي، صحافة العراق، ج١، بغداد، ١٩٨٥، ص ٨٣.

[5]Abdulrahman Dheyab Abdullah, Op.Cit, p.83.

[٦] سعد سلمان عبدالله، المصدر السابق، ص٦٠١.

[٧] المعاهدة العراقية- البريطانية: وقعت بين الحكومتين العراقية والبريطانية في ٣٠ حزيران ١٩٣٠، تضمنت الزام العراق تقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة لبريطانيا، والسماح باستخدام طرق المواصلات للقوات البريطانية في العراق، وتأمين الحماية اللازمة لها، ومنح بريطانيا قاعدتين جويتين قرب البصرة وغرب الفرات، والزام الطرفين المتعاقدين بمعاونة احداهما

أثارت هذه المعاهدة ردود فعل سلبية من جانب العراقيين، وانتقدتها وسائل الإعلام بشدة، وهاجمت الاتفاقية أغلب الصحف الصادرة تلك الفترة، وردت الحكومة العراقية بإغلاق العديد من تلك الصحف، ومقاضاة أصحابها وموظفيها، وكان رد فعل الحكومة إصدار قانون جديد للنشر، بعنوان "**قانون النشر لعام ١٩٣١**"، والذي لم يكن أقل عدوانية تجاه وسائل الإعلام، وتم تعديل القانون عدة مرات لجعله أكثر ملاءمة لمصالح الحكومة ونواياها[١].

ظهرت " **جماعة الاهالي** "[٢] في عقد الثلاثينات من القرن العشرين، وتكونت من خريجي المعاهد العليا ومن عناصر وطنية طالبت بالاستقلال السياسي، والعناية بمصالح الشعب الاقتصادية والاجتماعية، ومثل جماعة الاهالي في تلك المرحلة "**حسين جميل**"[٣] و"**عبدالقادر اسماعيل**" انضم اليهما "**محمد حديد**" [٤] و"**عبدالفتاح ابراهيم**"

الاخر في حالة الحرب على قدر استطاعته، للمزيد ينظر: عبد الرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات، ط٥، بيروت، مطبعة دار الكتب، ١٩٨٠، ص ٢٤٢- ٢٤٧؛ محمود رامز، الصحيفة السوداء في تفنيد المعاهدة العراقية – البريطانية لسنة ١٩٣٠، بغداد، مطبعة دار السلام، (د.ت)، ص٣-٣٢؛ فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية البريطانية واثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨، بغداد، منشورات وزارة الاعلام، ١٩٧٧، ص٢٤٣-٣٠٩.

[1] Abdulrahman Dheyab Abdullah, Op.Cit, p.83.

[٢] جماعة الاهالي: تيار اصلاحي اسس عام ١٩٣١، اسهم في تأسيسه عدد من الشباب المثقف الذي رأى ان الوطنية لا تقتصر على المطالبة بالاستقلال دون الاهتمام بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية، ينظر: فؤاد حسين الوكيل، جماعة الاهالي في العراق ١٩٣٢-١٩٣٧، بغداد، دار الرشيد ، ١٩٧٩، ص ١٠٩؛ جودت جلال كامل، كيف نشأت جماعة الاهالي في العراق وكيف انتهت ١٩٣٠-١٩٤٦، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد١٤، العدد٧، اب ٢٠٠٧، ص٤٣٧-٤٥١.

[٣] حسين جميل(١٩٠٨-٢٠٠١): ولد في كربلاء، وانتقل إلى بغداد، ثم إلى العمارة فأكمل دراسته الابتدائية فيها، ثم عاد إلى بغداد واكمل المرحلة الثانوية فيها عام ١٩٢٨، ودخل كلية الحقوق في بغداد وتخرج فيها عام١٩٣٠، عمل في القضاء للمدة من(١٩٣٣-١٩٣٩)، دخل بعدها دورة الضباط الاحتياط وتخرج في اذار ١٩٤٠ برتبة ملازم ثانٍ، فاز بانتخاب المجلس النيابي عام ١٩٤٨، اصبح وزيراً للعدلية في حكومة علي جودة الايوبي(١٠ كانون الأول١٩٤٩- ٥ شباط ١٩٥٠)، اصبح سفيراً للعراق في ايران في ٢٩ نيسان عام ١٩٥٩، للمزيد من التفصيل حول حياته ودوره في السياسة العراقية ينظر: بشرى سكر خيون الساعدي، حسين جميل ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد،٢٠٠٤.

[٤] محمد حديد (١٩٠٧- ١٩٩٩) : ولد في الموصل، انهى دراسته في لندن في حزيران ١٩٣١ ثم عاد إلى العراق، شغل مناصب متعددة منها وكيل قسم التجارة والصناعة في وزارة المالية في ٢٤ تموز ١٩٣٣، ووكيل لمدير الواردات العام في ٩ تشرين الثاني١٩٣٦، انتخب نائباً في مجلس النواب العراقي في شباط١٩٣٧، اشترك في تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي ، اسهم في إصدار صحيفة " صوت الاهالي" عين وزيرا للتموين في الوزارة التاسعة لنوري السعيد في ٢١تشرين الثاني ١٩٤٦، وبعد قيام ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ عين وزيرا للمالية في حكومة عبدالكريم قاسم، توفي في لندن في الثالث من آب عام ١٩٩٩، للمزيد من التفصيل حول حياته ودوره السياسي في العراق ينظر: رشا هشام جميل، محمد حديد ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر ١٩٤٥- ١٩٦٣، مجلة الآداب ، جامعة بغداد، العدد ١٤٤، آذار، ٢٠٢٣، ص٧٥ -٨٦.

و"**خليل كنه المحامي**"[١]، وقدموا طلب بامتياز صحيفة بأسم " صوت **الأهالي**، وفي الثالث من تموز عام١٩٣١ منحت وزارة الداخلية امتياز الصحيفة وصدر العدد الأول منها في الثاني من كانون الثاني عام ١٩٣٢ أي في آخر يوم من مهلة الستة أشهر التي يسمح خلالها قانون المطبوعات بإصدار المطبوع، والا لغي امتيازه، وقد أصدر جماعة الأهالي أيضاً كراسة من القطع الصغير في ثماني صفحات بعنوان " **الشعبية – المبدأ الذي تسعى الاهالي لتحقيقه**" [٢].

على الرغم من نشاط الصهيونية المتنامي في العراق، والمتمثل بعقد المؤتمرات والاحتفالات، ونشر اللغة العبرية، واستغلال دور السينما، الا ان الحكومة العراقية ادركت خطر المطبوعات الادبية الصهيونية على يهود العراق، فأصدرت وزارة الداخلية العراقية في كانون الثاني عام ١٩٣٢، اوامراً منعت فيها دخول نشرات الوكالة اليهودية إلى العراق، ومنعت كل الاعمال العلمية والادبية الصادرة باللغة العربية والانكليزية والتي تخص الحركة الصهيونية من دخول العراق، وتعاونت كل الوزارات العراقية فضلاً عن الرأي العام العراقي مع وزارة الداخلية بتنفيذ اجراءاتها [٣] .

كانت الرقابة شديدة على الصحافة، وخاصةً صحافة المعارضة وابرزها صحيفة "**الاتحاد**" التي تم تحذيرها منذ العدد الأول لصدورها، ولعل السبب الرئيس في تصرفات الحكومة في مراقبتها الصحف المناهضة يرجع إلى الضغوط البريطانية التي كانت تتعرض لها الحكومة العراقية بعد انضمام العراق إلى **عصبة الأمم المتحدة** [٤](**League of Nations**) في الثالث من تشرين الأول عام ١٩٣٢، وأدعت السلطات البريطانية أن تقارير تلك الصحف تظهر روح العداء لبريطانيا، وقد أمرت الخارجية البريطانية

---

[١] خليل كنة المحامي(١٩١٠–١٩٩٥): ولد في بغداد، واكمل دراسته الابتدائية فيها، وتخرج من الجامعة الامريكية في بيروت، اصبح عام ١٩٤١ مديراً لشركة كهرباء بغداد، من مؤسسي حزب الاتحاد الدستوري، اصبح وزيراً للمعارف(١٥ ايلول ١٩٥٠– ١٠ تموز ١٩٥٢)، وعين مرة اخرى وزيراً للمعارف(٢٩ كانون الثاني– ٥ اذار ١٩٥٣)، اصبح رئيساً لمجلس النواب في ١٥ كانون الأول عام ١٩٥٧، ينظر: خالد احمد الجوال، موسوعة اعلام كبار ساسة العراق الملكي(١٩٢٠–١٩٥٨)، ج١، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ٢٠١٣، ص٢٠٩–٢١١؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٨، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨، ص ١٩١.

[٢] فاضل حسين ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦– ١٩٥٨، بغداد مطبعة الشعب، ١٩٦٣، ص٨–٩ .

[٣] وجدان كارون فليح التميمي، يهود العراق بين الهجرة والتهجير في العهد الملكي، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد٧، العدد٨، ٣ كانون الثاني٢٠١٩، ص٣٢.

[٤] عصبة الامم المتحدة: منظمة دولية عقدت اول اجتماعاتها في ١٦ كانون الثاني ١٩٢٠، مهمتها الحفاظ على الامن والسلم الدوليين، ومنع قيام الحروب، واللجوء إلى التحكيم الدولي في فض النزاعات الدولية، للمزيد من التفصيل حول نشأتها وعملها وميثاقها ينظر: صادق حسن السوداني، الخلفية التاريخية لفكرة عصبة الامم، مجلة الاداب، كلية الاداب، جامعة بغداد، العدد ٥٢، ٢٠٠١، ص ١١٣–١٣٧؛ غضبان مبروك، التنظيم الدولي والمنضمات الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٤، ص ٤٩–٦٩.

سفارتها في بغداد بالشكوى لدى الحكومة العراقية بأن تلك المقالات الصحفية تهدف إلى تشوية سمعة بريطانيا [١] .

عندما عطلت صحيفة الأهالي، حصل جعفر ابو التمن على امتياز بإصدار صحيفة يومية سياسية باسم "**المبدأ**"، تولى جماعة الأهالي أصدارها وتحريرها، وصدر العدد الأول منها في السادس والعشرين من شهر كانون الثاني عام ١٩٣٤، وبعد صدور ثمانية وعشرين عدد منها، أقدمت الحكومة العراقية على تعطيلها في الخامس من شباط ١٩٣٥ [٢] .

ومن الصحف الحزبية العلنية في العراق خلال عقد الثلاثينات صحيفة" **صدى العهد**" التي أصدرها حزب العهد العراقي في السابع من اب ١٩٣٠ وحجبت عن الصدور في العشرين من شباط ١٩٣٣، وصدر منها (٧٣٧) عدداً، وأصدر الحزب بعد ذلك صحيفة" **الطريق**" في السادس من اذار من العام نفسه، وحجبت في الثالث والعشرين من نيسان ١٩٣٦ وصدر منها (١٠٧٩) عدداً، اما الحزب الوطني العراقي فأصدر صحيفة "**الصدى**" في الخامس عشر من ايلول ١٩٣٠ وحجبت في الثالث والعشرين من تشرين الثاني من العام نفسه بعد ان أصدرت(٥٨) عدداً، ثم أصدر الحزب صحيفة" **الاستقلال**" في الخامس والعشرين من تشرين الثاني واستمرت حتى الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٣١، وصدر منها (٣٤) عدداً، وأصدر حزب الاخاء الوطني صحيفتان الأول ى" **صدى الوطن**" في الثلاثين من كانون الأول ١٩٣١، وحجبت في السابع من شباط ١٩٣٢، وصدر منها(٣٣) عدداً، والثانية" **الثبات**"، وصدرت في الثالث من اذار ١٩٣٤ واستمرت حتى العشرين من نيسان من العام نفسه ، وصدر منها (١٣) عدداً، اما الاخاء الوطني شعبة الموصل فأصدر صحيفتان ايضا الأول ى " **الأخاء الوطني**" في الثاني من اب ١٩٣١، وحجبت في السابع من تشرين الثاني ١٩٣٣، وصدر منها (٥٠٢) عدداً، والثاني " **البلاغ**" في السادس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٣١، واستمرت حتى الواحد والعشرين من شباط ١٩٣٦ ، وصدر منها (٤٦٠) عدداً [٣] .

بدأ "**الحزب الشيوعي**" [٤] عمله في العراق في آذار عام ١٩٣٤، إذ برز عمل مجموعة من اليساريين الماركسيين في بغداد بأن أصدروا مجلة فكرية ماركسية " **عطارد**" في الأول من آب ١٩٣٤

---

[١] سعد سلمان عبد الله، الرقابة على الصحف الحزبية في العراق الملكي، مجلة اداب الفراهيدي، المجلد الأول، العدد ١١،حزيران ٢٠١٢، ص٦٠٣.

[٢] ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث ١٩٠٠- ١٩٥٠، ج٢، ترجمة: سليم طه التكريتي، بغداد، الفجر للنشر والتوزيع، ١٩٨٨، ص٣٩٨.

[٣] سعد سلمان عبد الله، المصدر السابق، ص ١٧٣.

[٤] الحزب الشيوعي: تأسست اول جماعة ماركسية متكاملة في بغداد اوائل العشرينات، ثم في البصرة عام ١٩٢٧، وتطورت الحركة الماركسية في العراق حتى تأسس الحزب الشيوعي في ٣١ اذار ١٩٣٤، قُبل في اللجنة التنفيذية للكومنترن عام ١٩٣٦ بعد ان استوفى شروط العضوية، وكان للحزب دور في احداث تموز ١٩٥٨، للمزيد من التفصيل حول نشأة الحزب وتاريخه النضالي، واهم المحطات في مسيرته ينظر: مؤيد شاكر كاظم الطائي، الحزب الشيوعي العراقي(١٩٣٥-١٩٤٩)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٧؛ مناف جاسب محمد

لصاحبها " **محمد محمود القطشيني**"، ومدير تحريرها " **يوسف متي**" ، واهتمت بالادب والثقافة والفنون والنهضة النسوية، وأوضاع العامل العراقي، لكنها لم تستمر طويلاً إذ اغلقت بعد صدور عددها السابع في الحادي عشر من ايلول ١٩٣٤، ولم يجد الحزب الشيوعي العراقي وسيلة للعمل بشكل علني كحزب سياسي، ولذلك امتدت الحاجة إلى السرية حتى إلى صحيفتهم "**كفاح الشعب**"، إذ استخدموا تلك الصحيفة لشرح وجهة نظرهم السياسية، في حزيران عام ١٩٣٥ كان اسم الحزب الشيوعي على الصفحة الأول ى، وكانت نقطة تحول في تاريخ وسائل الإعلام العراقية، فقد كسرت التقاليد، وتحدت ضرورة الحصول على إذن لإصدار صحيفة، وصدر من كل عدد ٥٠٠ نسخة، ولكن بعد العدد السادس في تشرين الثاني عام ١٩٣٥ استطاعت الحكومة من ضرب التنظيم واعتقال عدد كبير من اعضاء الحزب ومصادرة المطبعة وإغلاقها [١]).

امتاز حكم **الملك غازي بن الملك فيصل** [٢](١٩٣٣-١٩٣٩) بعدم الاستقرار السياسي [٣]، إذ انقسم السياسيون في العراق بين محورين، اتبع الأول

علي الخزعلي، الحزب الشيوعي العراقي(١٩٥٨-١٩٦٣)، دراسة تاريخية، كلية الاداب، جامعة ذي قار، ٢٠١١؛ اباذر اراضي كريدي العامري، موقف الاحزاب السياسية من القضايا الدولية في العهد الملكي، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ذي قار، المجلد ١٢، العدد ٢، ٢٠٢٢، ص ٣٠٦.

[1] Abdulrahman Dheyab Abdullah, Op.Cit, p.83.

[٢] الملك غازي: (١٩١٢-١٩٣٩): ولد في ٢١ اذار في الحجاز، تعلم اللغة وحفظ القرآن، وفي عام ١٩٢٣ غادر مكة إلى عمان وبقى هناك حتى عام ١٩٢٤، دخل المدرسة الحربية العراقية وتخرج منها برتبة ملازم ثانٍ عام ١٩٣٢، تولى عرش العراق مرتين نيابة عن والده الاولى في حزيران ١٩٣٣، والثانية من (١-٧ ايلول ١٩٣٣)، توج في ٧ ايلول عام ١٩٣٣ ملكاً على العراق، توفي في الخامس من نيسان ١٩٣٩، للمزيد ينظر: لطفي جعفر فرج، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي١٩٣٣-١٩٣٩، بغداد، منشورات مكتبة اليقضة العربية، ١٩٨٧؛ وئام شاكر علي عطره، موقف الملك غازي من سياسة بريطانيا تجاه العراق ١٩٣٣-١٩٣٩، مجلة كلية التربية بنات، جامعة بغداد، المجلد٢٦، العدد ١، ٢٠١٥، ص ٢١٩-٢٢٦.

[٣] شهدت مدة حكم الملك غازي عدداً من الانقلابات العسكرية، إذ قاد بكر صدقي اول تلك المحاولات في التاسع والعشرين من تشرين الأول١٩٣٦ للاطاحة بحكومة ياسين الهاشمي الثانية، وفي الحادي عشر من اب عام ١٩٣٧ قاد العقداء الاربعة المحاولة الثانية بعد اغتيال بكر صدقي وتمرد الجيش في الموصل ومعسكر الوشاش، وكان الهدف منه الاطاحة بحكمت سليمان، وفي الخامس والعشرين من كانون الأول١٩٣٨، قاد العقداء الاربعة وامين العمري، واللواء حسين فوزي، والعقيد يامكي الانقلاب الثالث وكان هدفهم الاطاحة بجميل المدفعي، وفي الحادي والعشرين من شباط قاد العقداء الاربعة محاولتهم لدعم نوري السعيد في تشكيل الحكومة، وفي الأول من نيسان قام العقداء الاربعة بتحرك عسكري في معسكر الرشيد للاطاحة بحكومة طه الهاشمي وتشكيل حكومة الدفاع الوطني، ينظر: نضر علي امين الشريف، محمد فهمي سعيد الدور السياسي والعسكري في تاريخ العراق المعاصر، بغداد، دار الحكمة، ٢٠٠٣، ص٢١٢-٢٣٦؛ رجاء حسين خطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من ١٩٢١-١٩٤١، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٩، ص ١٩٧-٢٠٧.

ياسين الهاشمي[١] **ونوري السعيد** [٢]، واتبع الثاني **حكمت سليمان** [٣] ، وكانت صحف المعارضة تنتقد سياسة وزارة الهاشمي التي تولاها في السابع عشر من اذار ١٩٣٥ واطلقت عليه وصف " **الدكتاتور**" لتفرده بالرأي، وقمعه لصحف المعارضة لسياسته، إذ مارست تلك الصحف دورها في تقليب الرأي العام حول سياسة الوزارة، فقد قامت صحيفة الأخاء الوطني التي تولى تحريرها **محمد يونس السبعاوي**[٤] بحملات شديدة على الحكومة، فعمدت الحكومة على تعطيلها إدارياً ولم ينقضِ اسبوعان على إصدار ها

---

[١] ياسين حلمي سلمان الهاشمي(١٨٨٢-١٩٣٧): ولد في بغداد في محلة البارودية، وانهى دراسته الاولية فيها، انتقل إلى المدارس الحكومية عام ١٨٩٠، وتخرج منها بعد خمس سنوات، دخل المدرسة العسكرية ١٨٩٥، وفي ١٨٩٩ التحق في الكلية الحربية في اسطنبول وتخرج منها برتبة ملازم ثانٍ عام ١٩٠٢، وفي ١٩٠٥ تخرج من كلية الاركان، تسنم الوزارة مرتين الاولى(٢ اب ١٩٢٤- ٢١حزيران ١٩٢٥)، والثانية (١٧ اذار ١٩٣٥-٢٩ تشرين الأول١٩٣٦) ، اقُصي بعد انقلاب بكر صدقي ولجأ إلى بيروت وتوفي فيها؛ وللمزيد من التفصيل حول حياته ومسيرته السياسية في العراق ينظر: سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي ودوره في الحياة السياسية العراقية بين عامي ١٩٢٢-١٩٣٦،ج١، البصرة، مطبعة حداد ، ١٩٧٥؛ المصدر نفسه،ج٢، بغداد مطبعة العاني، ١٩٧٥، ص ٩-١١؛ عبد الامير هادي العكام، موقف وزارة ياسين الهاشمي الثانية (١٧ اذار ١٩٣٥-٢٩ تشرين الأول١٩٣٦) من مطالب الشيعة، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد الثاني، تشرين الثاني ٢٠٠٧، ص١٧٣-١٨٣.

[٢] نوري سعيد صالح ملا طه القرغولي :(١٨٨٨-١٩٥٨): ولد في بغداد، واكمل دراسته في الاعدادية العسكرية عام ١٩٠٣، ثم اكملها في مدرسة اسطنبول الحربية وتخرج منها عام١٩٠٦ برتبة ملازم ثانٍ، اعتقله البريطانيون ونفي إلى الهند عند قدومهم إلى البصرة عام ١٩١٤، اصبح وكيلاً للقائد العام للثورة العربية عام ١٩١٦، عاد إلى بغداد عام ١٩٢١، اصبح رئيساً للوزراء ١٤ مرة، للمزيد من التفصيل حول حياته ودوره السياسي ينظر: عبد الرزاق احمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية، حتى عام١٩٣٢، ط٢، بغداد، اليقضه العربية للنشر، ١٩٨٨؛محمد حمدي صالح الجعفري، نوري السعيد وبريطانيا خلاف ام وفاق، دمشق، الاوائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

[٣] عارف حكمت سليمان: (١٨٨٩-١٩٦٤): ولد في بغداد، واكمل دراسته في مدرسة الاعداد الملكي ببغداد عام ١٨٩٨، انظم إلى مدرسة الاحتياط عام ١٩٠٨ في اسطنبول، وعاد بعد نهاية الحرب العالمية الاولى إلى العراق، وفي عام ١٩٢٥ عين وزيراً للمصارف، اصبح رئيساً لمجلس النواب، وبعدها وزيراً للعدلية عام ١٩٢٨، ثم اصبح وزيراً للداخلية ١٩٣٣، اصبح رئيساً للوزراء في ٢٩ تشرين الأول١٩٣٦، اودع السجن بعد مقتل بكر صدقي واستقالة وزارته، وبقي فيه حتى قيام حركة مايس ١٩٤١، توفي في السادس من حزيران في الاعظمية؛ للمزيد من التفصيل حول حياته ودوره السياسي في العراق ينظر: عكاب يوسف عليوي الركابي، حكمت سليمان ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩١٤ دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة البصرة؛ حميد مهدي راضي البصري، العلاقات العراقية- الايرانية في ظل وزارة حكمت سليمان، مجلة دراسات تربوية، المديرية العامة لتربية القادسية، العدد ٣١، تموز ٢٠١٥، ص ٣٩-٥٤.

[٥] محمد يونس السبعاوي (١٩١٠-١٩٤٢): ولد في الرابع والعشرين من اذار في الموصل، تخرج من كلية الحقوق في دمشق، أصدر عام ١٩٣٨ صحيفة المستقبل، انتخب نائباً عن الموصل في حزيران ١٩٣٩، اصبح وزيراً للعمل (١٩٢٥ كانون الثاني -٣٠ من الشهر نفسه) ثم اصبح رئيساً للوزراء ووزيرا للاقتصاد(١٢ نيسان ١٩٤١-٢٩ أيار من نفس السنة)، اعُدم في الخامس من أيار ١٩٤٢؛ للمزيد من التفصيل حول حياته ودوره السياسي في العراق ينظر: خيري امين العمري، الشهيد محمد يونس السبعاوي احد قادة حركة مايس ١٩٤١(حياته، محاكمته، اعدامه)، بيروت، الدار العربية الموسوعات، ٢٠٠٨.

، وبعد صدور الأحكام العرفية في الخامس والعشرين من اذار من العام نفسه عطلت الحكومة صحيفة صوت الاهالي لمدة عام كامل، كما رفضت وزارة الداخلية طلبات إصدار صحف قدمها رؤساء حكومات، ووزراء سابقين منهم **جميل محمد المدفعي** [١] لإصدار صحيفة" **الوحدة الوطنية**"، و**جمال رشيد بابان** [٢]لإصدار صحيفة " **المرصاد** "[٣] .

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) اوقفت الحكومة العراقية كل نشاط الأحزاب السياسية في العراق، وأغلقت اغلب الصحف التابعة للأحزاب السياسية، وسمحت لبعض الصحف خلال سنوات الحرب بتوزيع مطبوعاتها مثل صحيفة "**صوت الحق**" و "**الحياد**" و "**اللواء**" و "**الشهاب**"، الا ان ذلك لم يمنع الحركة الوطنية من تطوير نشاطاتها واتساعها على الصعيدين المحلي والعربي، إذ ظهرت الاحزاب السياسية العراقية التي تدعو إلى الاستقلال والسيادة الوطنية والتحرر والوحدة [٤] .

ظهرت آثار الحرب العالمية الثانية على الاقتصاد العراقي عندما وصلت القوات البريطانية للعراق على اثر فشل حركة **حركة مايس**[٥] ١٩٤١، إذ قررت السلطات البريطانية تجهيز قواتها محلياً بسبب

---

[١] جميل محمد المدفعي(١٨٩٠-١٩٥٨): ولد في محلة باب لكش في الموصل ،وكان والده ضابطاً في الجيش العثماني، انتقل إلى بغداد بعد اكمال دراسته الابتدائية، دخل المدرسة الرشدية العسكرية وبعدها الاعدادية العسكرية في بغداد، سافر لاسطنبول لاكمال دراسته وتخرج برتبة ملازم ثانٍ، عُين معلماً للمدفعية في المدرسة الاعدادية ومنها جاء لقبه المدفعي، شكل وزارتهُ الاولى في (٩ تشرين الثاني ١٩٣٣-٢٠ شباط ١٩٣٤)، والثانية(شباط ١٩٣٤- اب ١٩٣٤)، والثالثة(٤ - ١٦ اذار ١٩٣٥)، والرابعة(اب ١٩٣٧- كانون الأول١٩٣٨)، والخامسة(٢ حزيران-٧ تشرين الأول١٩٤١)، توفي في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٨، للمزيد من التفصيل حول حياته ودوره السياسي ينظر: عمر محمد الطالب ، جميل المدفعي ١٨٩٠-١٩٥٨ ودوره في الحياة السياسية العراقية، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ١٦، ٢٠٠٧، ص ١-١٤؛ طارق يونس عزيز السراج، جميل المدفعي ودوره في السياسة العراقية(١٨٩٠-١٩٥٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٩١،ص١٧-٢٦.

[٢] جمال رشيد بابان(١٨٩٣-١٩٧٠): ولد في الكوت، تخرج من الكلية العسكرية العثمانية ١٩١٢،عين ضابطاً في الجيش العثماني، عاد إلى العراق عام ١٩٢١ من منفاه في جزيرة هنجام، عين وزيراً للاقتصاد(٢ تشرين الثاني١٩٣٢-١٨ اذار ١٩٣٣)، ووزيراً للدفاع(٢٠ اذا ر ١٩٣٣-٩ ايلول من العام نفسه)، ووزيراً للدفاع مرة ثانية(١٩ ايلول- ٢٨ تشرين الأول١٩٣٣)، ووزيراً للمعارف(٢١ شباط- ٢٦ شباط ١٩٣٤)، ووزيراً للاقتصاد والمواصلات(١٧ اب ١٩٣٧- ٢٥ كانون الأول١٩٣٨)، عين وزيراً للاقتصاد ايضاً عام ١٩٣٩، وفي ٣- ١٥ تموز ١٩٤٨ تولى منصب رئيس الوزراء وكاله لسفر مزاحم الباجه جي إلى القاهرة، ينظر: خالد احمد الجوال، المصدر السابق، ص ١٢٣-١٢٥.

[٣] فيان حسين احمد، صحافة المعارضة منذ وزارة ياسين الهاشمي الثانية لغاية مقتل الملك غازي، مجلة كلية التربية بنات، جامعة بغداد، المجلد ٢٩، العدد٣، ٢٠١٨، ص٢٦٩.

[٤] مفيد الزيدي ، البعد العربي في الاحزاب السياسية العراقية " الاستقلال الوطني الديمقراطي انموذجاً" ، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد٦٠، ص٥٧.

[٥] حركة مايس: تعددت الآراء حول تسميتها فقد اطلق عليها قسم من الباحثين " الحرب البريطانية العراقية " كونها حدثت بين دولتين وحكومتين معترف بهما دولياً، كما اطلق عليها المؤرخ عبد الرزاق الحسني " ثورة مايس التحررية " كونها حدثت ضد التدخل الاجنبي في الشؤون العراقية، والذي اراد فرض اردته على الحكومة العراقية ، وأوردت بعض المصادر انها " وثبة مايس" ١٩٤١، بسبب مؤازرة الشعب العراقي لهذه الحرب، اما الكتاب البريطانيين فأطلقو عليها التمرد العسكري في ٢

ظروف الحرب، فضلاً عن الصعوبات التي واجهها العراق في الاستيراد من الخارج مما ادى إلى ارتفاع اسعار البضائع والسلع في الاسواق، فضلاً عن شحتها وعدم توفرها بشكل مستمر، إذ تسبب ذلك بتضخم نفقات الدولة الامر الذي اضّر بالاقتصاد العراقي [١]

عبرت الصحافة العراقية عن موقف الراي العام الرافض للتدخل البريطاني في العراق، وعملت على نشر المقالات الوطنية وقصص البطولة العربية والتذكير بأيام الجهاد ضد الانكليز، ودعت الشباب إلى الانضمام إلى حركة الجهاد، والدفاع عن العراق، والوقوف إلى جانب " **حكومة الدفاع الوطني** [٢] "، وانقسمت الصحافة بين مؤيد للحكومة والرافض لها، فكانت مجلة " **الغري** " النجفية من اكثر المجلات التي ايدّت الحكومة، وقامت بتغطية الاجتماعات والندوات والمجالس الادبية، وكتبت صحيفة " **البلاغ** " في صفحاتها الرئيسة "**ان الاستعمار البريطاني قائم على اساس الغش والخداع والحيلة**"، وطالبت صحيفة " **الهاتف** " العراقيين بالنهضة الدفاعية لتحقيق الاستقلال، بينما عارضت صحيفة "**الحضارة** "حركة مايس، ووصفتها " **بالحركة النازية** " التي تدعمها المانيا، واتهمت ولاء الضباط للخارج وليس لوطنهم العراق [٣].

اعلنت بعض الصحف البصرية موقفها من حركة مايس ١٩٤١، إذ اعلنت صحيفتي " **الابناء**" و" **الثغر** " البصريتان رفضهما لها ، ونشرت صحيفة الانباء مقالاً بعنوان" **القائمة السوداء**" ، وقد اصبح ذلك عموداً ثابتاً في صفحاتها، هاجم فيه رئيس تحريرها " **عبد الرزق الناصري** " رجال الحركة ، واتهمهم بمختلف التهم وابرزها " **النازية**" ، واعتبر الحركة عصياناً وتمرداً ، وطلب من الحكومة الضرب بيد من

مايس ١٩٤١ ، من خلال تقاريرهم السرية المرفوعة إلى الحكومة البريطانية ، وقد بدأت في شباط ١٩٤١ نتيجة الأوضاع التي عاشها العراق، ولتضارب بين التيار الوطني الثوري والتيار الليبرالي الموالي لبريطانيا الذي يقوده نوري السعيد مما دفع بريطانيا للقيام بالعمليات الحربية في الثاني من أيار ١٩٤١، إذ قامت القوات البريطانية بقصف القوات العراقية جوار الحبانية، وانتهت المعارك في ٢٩ من الشهر نفسه بمغادرة رشيد عالي الكيلاني والعقداء الاربعة إلى الاراضي الايرانية فقبلوا كلاجئين سياسيين، وعاد عبدالآله إلى بغداد في الأول من حزيران، وعهد إلى جميل المدفعي بتشكيل وزارته في الثاني من الشهر نفسه ، للمزيد ينظر: جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر ١٩٤١-١٩٦٨ ، ط٢ ، بغداد، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٥، ص ١٧٤-١٧٧؛ صباح كريم رياح ، حركة مايس ١٩٤١ في العراق ضد بريطانيا ودور النجف الاشرف فيها : دراسة تاريخية ، مجلة اوروك للعلوم الانسانية، مجلد ١٥ ، العدد١، ٢٠٢٢، ص ٢٥-٣٢؛ محمود الدرة ، الحرب العراقية البريطانية ١٩٤١، بيروت، دار الطليعة ، ١٩٦٦؛ عبد الرزاق الحسني ، الاسرار الخفية في حركة مايس التحررية ١٩٤١ ، ط٣، لبنان، مطبعة العرفان، ١٩٧١

[١] محمد عويد الدليمي، الأوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٩-١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص٥٢.

[٢]للتفصيل حول اوضاع العراق السياسية والاجتماعية ودور الجيش في الاحداث السياسية ينظر: فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا عام ١٩٤١ دراسة تحليلية نقدية مقارنة، ط٢، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٧، ص٨٧-١١٥.

[٣] زهراء رياض ناصر، اثر الحوزة العلمية على الراي العام العراقي في حركة مايس ١٩٤١ ، مجلة كلية التربية، جامعة واسط ، العدد ٣٦ ، ج١، آب٢٠١٩، ص ٢٦٨.

حديد على من شارك فيها، وعرضت سلسلة سمتها " **القائمة السوداء** " التي ضمت اسماء الشخصيات السياسية، والعناصر القومية التي اشتهرت بعطائها القومي، وقد ابتدأ قائمتهُ السوداء في عدد صحيفة الابناء المرقم ٢٠٨ الذي صدر في العاشر من حزيران ١٩٤١ وانتهى منها في العدد المرقم ٢٣٨ ، والذي صدر في الثاني والعشرين من تموز من العام نفسه [١] .

تعددت الاتجاهات والأهداف للصحف والمجلات العراقية، وهذا يدل على تنامي الوعي الثقافي والشعور القومي للعراقيين نظراً لتنوع المواضيع التي طرحتها، ونقلها للمواطن ومنها أخبار وتجارب بلدان العالم المختلفة، كما أثارت روح الاعتزاز العربي في العراق، مما أكسب الفرد العراقي خبرة جديدة ومعرفة متنوعة، أخرجته من عزلته الضيقة التي كان يعيشها، وهكذا كان للصحافة أثر واضح في نمو وتطور الحركة الاستقلالية [٢] .

عقد مؤتمر ممثلو بريطانيا في الشرق الاوسط في لندن في يوليو ١٩٤٥ بناءً على مقترح وزير الخارجية البريطاني" **ارنست بيفن**" [٣](**Ernest Bevin**) لمناقشة السياسة البريطانية الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية، حثّت فيه حكومات الشرق الاوسط لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها، وتم على هامش المؤتمر لقاء الوصي **الامير عبد الاله** [٤] مع وزير الخارجية البريطاني، وعند عودته إلى العراق دعا الوصي أعضاء مجلس الوزراء ومجلس النواب والاعيان إلى لقاء في امانة بغداد في السابع والعشرين من كانون الأول ١٩٤٥، القى فيه خطاباً اعلن فيه عزم الحكومة على اطلاق الحريات، والسماح بتأليف الاحزاب السياسية في العراق، وكان أول إجراء اتخذه الوصي لتطبيق سياسته الجديدة أنه كلف توفيق السويدي بتشكيل حكومة جديدة، وشكلها في الثالث والعشرين من شباط ١٩٤٦، والتي

---

[١] زينب كاظم احمد العلي، المصدر السابق، ص ١٠٤ .

[٢] نمير طه ياسين، المصدر السابق، ص٢٠٢.

[٣] ارنست بيفن (١٨٨١-١٩٥١): ولد في التاسع من أيار في وينسفورد، اصبح عضواً في الاتحاد العام لنقابة العمال والنقل عام ١٩٢٢، في ١٤ نيسان عام ١٩٤٥؛ للمزيد من التفصيل حول حياته ينظر: رحيم كاظم محمد الهاشمي، محمد فاضل الجمالي ودوره السياسي ونهجه التربوي حتى عام ١٩٥٨، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ٢٠١٢، ص٦١-٦٢.

[٤] الامير عبد الاله بن علي الهاشمي (١٩١٣-١٩٥٨): ولد في ١٤ تشرين الثاني في مدينة الطائف، وبقي تحت اشرف جده حتى عام ١٩١٩ ، وصل بعدها إلى سوريا، درس في مصر واكمل تعليمه فيها ، عين في نيسان ١٩٣٩ وصياً على ولي العهد فيصل الثاني، وفي ١١ تشرين الثاني قرر مجلس الوزراء العراقي تقلد ولايه العهد عام ١٩٥٢ بتتويج الملك فيصل الثاني ملكاً على العراق، قتل وانتهت وصايته على العرش صباح يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ مع جميع افراد عائلته ، ودفن في المقبرة الملكية ببغداد، للمزيد من التفصيل حول حياته ودوره في السياسة العراقية ينظر: عبد الهادي الخماسي، الامير عبد الاله (١٩٣٩-١٩٥٨) دراسة تاريخية سياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠١؛ غزوان محمود عتاوي، الامير عبد الاله بن علي الهاشمي (الوصي على عرش العراق) حياته ودوره السياسي حقائق تنشر لاول مرة، الاردن، دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١٧؛ سلمان التكريتي، الوصي عبد االه بن علي يبحث عن عرش ١٩٣٩-١٩٥٢ ، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٩.

أصدرت أمراً بانهاء حالة الحرب، وإعفاء القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات، ورفع الرقابة عن الصحف، والسماح بتأسيس الأحزاب السياسية [١] .

وعلى وفق ما تقدم شهد الثاني من نيسان ١٩٤٦ تأسيس "**حزب الاستقلال**" ومن ابرز مؤسسيه **محمد مهدي كبة** [٢] ، وعقد اول مؤتمر له في التاسع عشر من نيسان من العام نفسه، وصدر العدد الأول من صحيفة " **لواء الاستقلال** " في الرابع من اب ١٩٤٦، وهي لسان حال الحزب، وصدرت لنشر برامجه وآرائهُ، وقد اهتمت بالسياسة الخارجية وقضايا البلدان العربية، ولم تعطِ القضايا العراقية نفس الاهتمام، وربما اعتمد الحزب ذلك الاسلوب رغبة منه في عدم احراج نفسه امام الحكومة العراقية، حتى يسهل حركته في الاوساط السياسية والشعبية [٣].

ويمكن تصنيف الاتجاهات والافكار السياسية للأحزاب خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بأربعة اتجاهات، الأول الاتجاه الديمقراطي المعتدل الذي يمثله "**الحزب الوطني الديمقراطي**" [٤] ، والثاني الاتجاه القومي ويمثله "**حزب الاستقلال**"[٥] ، والثالث الاتجاه المحافظ ويمثله " **حزب الاحرار** " [٦] ،

---

[١] سعد سلمان عبد الله، المصدر السابق، ص ٦٠٩.

[٢] محمد مهدي كبة (١٩٠٠-١٩٨٤): ولد في سامراء، درس في مدرسة اهلية عام ١٩١٠، انتقل إلى الكاظمية مع ابيه عام ١٩١٨، شارك في ثورة العشرين من خلال خطاباته ومنشوراته للتحريض ضد السياسة البريطانية، اسس مع مجموعة من القوميين نادي المثنى بن حارثة الشيباني واغلق بعد فشل حركة مايس ١٩٤١، وفي عام ١٩٤٦ اسس حزب الاستقلال، أصبح عضواً في مجلس السيادة عام ١٩٥٨، توفي عام ١٩٨٤، للمزيد من التفصيل حول حياته ودوره السياسي في العراق ينظر: حامد قاسم موسى الجبوري، محمد مهدي كبه حياته ودوره السياسي في العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، ١٩٩٧.

[٣] حسن شبر، العمل الحزبي في العراق١٩٠٨-١٩٥٨، بيروت، دار التراث العربي، ١٩٨٩، ص١٩٥؛ محمد خلف محمد الجبوري، الاحزاب السياسية والقوى الوطنية من قضية النفط في العراق١٩٥١-١٩٦٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تكريت، كلية التربية، ٢٠٠٥، ص ٢٣-٢٥ .

[٤] الحزب الوطني الديمقراطي: اجازته وزارة الداخلية في الثاني من نيسان عام ١٩٤٦، وضم في عضويته كامل الجادرجي ومحمد حديد وعبد الكريم الازري واخرون، وتضمن منهاجه القيام باصلاح عام في النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العراق لتحقيق التطور من وضع البلاد المتأخر إلى دولة ديمقراطية عصرية بالوسائل الديمقراطية، للمزيد حول اهداف الحزب ومنهاجه ودوره في الحياة السياسية ينظر: فاضل حسين، المصدر السابق.

[٥] حزب الاستقلال: حصل على اجازته في ٢ نيسان ١٩٤٦، ومن الاعضاء المؤسسين محمد مهدي كبة وداوود السعدي وخليل كنة، عقد اول مؤتمر له في ١٩ نيسان من العام نفسه، وأصدر صحيفة الاستقلال في ١٤ اب تضمن منهاجه ايمان الحزب بالتجربة الديمقراطية، والسعي لتعميق ممارستها، ورفض مبدأ القوة في التعامل السياسي، ونبذ العنصرية والوان التعصب الاخرى، ينظر: عبد الجبار حسن الجبوري، الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨-١٩٥٨، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٧، ص ١٦٨.

[٦] حزب الاحرار: اجيز في الثاني من نيسان ١٩٤٦، وتكونت هيئته المؤسسة من كامل الخضيري ومحمد جواد الخطيب وداخل الشعلان، ومحمد فخري الجميل وعلي ممتاز الدفتري، وأصدر الحزب صحيفة "صوت الاحرار" في ٢٦ نيسان من العام نفسه لتكون لسان حال الحزب ودعا الحزب لتركيز بين الاولى استقلال العراق وتعزيز كيانه الدولي مع بقية البلدان التي يرتبط معها باللغة والتاريخ، والثانية بناء الدولة من الداخل لتكون موحدة وقوية وحديثة ويتمثل ذلك من خلال

، اما الرابع الاتجاه الماركسي ويمثله " **حزب الشعب** "[١]، وحزب " **الاتحاد الوطني** " [٢]، وقد رافق تلك الاحزاب تصاعد الحركة الوطنية المقاومة للاستعمار، سواء في العراق او الوطن العربي ، الامر الذي فسح المجال للتعبير عن الرأي وأتخاذها مواقف متشددة تجاه السلطات الحاكمة ، على الرغم من سياسة الاضطهاد التي مارستها السلطات آنذاك[٣] .

تأسس "**حزب الاصلاح**" في العاشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٩، بعد ان حصل على موافقة وزارة الداخلية، وقد ضمت الهيئة التأسيسية عدداً من رجال السياسة الموالين للحكومة، ممن ارتبطوا بصداقات مع نوري سعيد، ومنهم "**سامي شوكت**" و"**عبد الحميد عبد المجيد**" متصرف متقاعد، و"**ديوالي دوسكي**" **(**رئيس قبيلة كردية**)** و" **عبد الرزاق حسين**" و "**ابراهيم زهدي**" موظف متقاعد، وحدد الحزب اهدافه في منهاجه الاساس، بصياغة استقلال العراق، وتعزيز كيانه، واستكمال سيادته، والوحدة العربية، وتوثيق الروابط بين العراق والبلدان العربية [٤] ، وإصدار صحيفته اليومية في السادس والعشرين من اذار عام ١٩٥٠، ودعا في منهاجه إلى القضاء على التجزئة المصطنعة في الوطن العربي، ومعالجة ما يعانيه العراق من النواحي الاقتصادية والسياسة [٥] .

وفي الحادي والثلاثين من آب ١٩٥٠ ، تقدم مجموعة من الصحفيين على رأسهم كامل الجادرجي صاحب جريدة صوت الاهالي إلى وزارة الداخلية لتأسيس "**جمعية الصحافة العراقية**"، وجاء في الطلب ان الهدف منها رفع المستوى المهني والفني للصحافة بعد توقف جمعية الصحفيين نتيجة صدور الادارة العرفية بتعطيلها في ايلول ١٩٤٩، وقد أحالت وزارة الداخلية الطلب لوزارة المعارف ووزارة الشؤون

اصلاحات اصلاحات شاملة في كافة المجالات، ينظر: صحيفة الاحرار، العدد ١، ٢٦ نيسان ١٩٤٦؛ ستار جبار حسن الجابري، سعد صالح ودوره السياسي في العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص ١٢٦؛ محمد عويد الدليمي، المصدر السابق، ص١٠٥.

[١] حزب الشعب: اجيز بالعمل في الثاني من نيسان ١٩٤٦ ، ومن مؤسسيه المحامي عزيز شريف وتوفيق منير، وضم الحزب تياران الأولماركسي دعا إلى النضال لتحقيق الاهداف ومثّلهُ عزيز شريف، والثاني تيار معتدل رأى ضرورة مجاراة السلطة للحصول على المكاسب، ومنها الوصول إلى الحكم ومثّله عبد الله نوري وعبد الامير ابو تراب، عارض الحزب سياسة الحكومة حتى أصدرت امراً بسحب الاجازة منه في ٢٩ ايلول ١٩٤٧، ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٧، بغداد، دار الرافدين، ٢٠١٨، ص ١٣٨.

[٢] حزب الاتحاد الوطني: اجيز بالعمل في الثاني من نيسان ١٩٤٦ ، ويشابه لحد ما بافكاره " حزب الشعب " ، ويؤمن بازالة النفوذ الاجنبي والايمان بالماركسية ، والابتعاد عن القومية ، للمزيد من التفصيل عن هذا الحزب ينظر: عادل غفوري خليل، احزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦-١٩٥٤ ، بغداد، مطبعة اوفست الانتصار، ١٩٨٤، ص٩٤.

[٣] اسامه صاحب منعم، نشاط الاحزاب العراقية بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٦-١٩٥٨، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد ٥، العدد ٢، ص ٥٠.

[٤] عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٨، المصدر السابق، ص١٠٨.

[٥] عبد الحميد العنيزي، العراق في عهد الفيصلين، ج١، بغداد، ١٩٥٥، ص٥٢.

الاجتماعية اللتين لم تبديا اعتراضهما على ذلك، وبعد موافقة وزارة الداخلية عقد في التاسع من شباط ١٩٥١ الاجتماع الأول للجمعية وشهد انتخاب كامل الجادرجي رئيساً لها [١] .

[١] قاسم عبد الهادي، الجمعيات الصحفية في العراق خلال العهد الملكي ١٩٤٥-١٩٥٢ قراءة ورؤيه جديدة، مجلة الجامعة العراقية، المجلد ٦٥، العدد ٢، شباط ٢٠٢٤، ص ٢٩٢-٢٩٣.

المبحث الثاني: الأوضاع السياسية والاقتصادية في العراق (١٩١٤-١٩٤٨)

دفعت الأهمية الاستراتيجية للعراق والتي تمثلت بموقع العراق على الخليج العربي، والذي شكل جزءاً من طريق الهند البري الحيوي للمواصلات البريطانية، فضلاً عن تزايد المصالح البريطانية في العراق كونه مجالاً حيوياً للنشاط السياسي والاقتصادي البريطاني، ونتيجة لاكتشاف النفط في عبادان عام ١٩٠٩، وضرورة حماية الحقول النفطية، كانت من جملة الاسباب التي تذرعت بها بريطانيا لاحتلال البصرة والتي نزلت قواتها فيها في السادس من تشرين الثاني عام ١٩١٤[١] .

سبب استيلاء القوات البريطانية على معظم الاراضي الزراعية إلى تدميرها والاضرار بالقنوات الزراعية والاروائية، مما انعكس سلباً على معدل الانتاج الزراعي، ولاسيما الحبوب التي تعد الغذاء الرئيسي للشعب العراقي، وكان ذلك سبباً في انخفاض كمية الانتاج عام ١٩١٨ إلى مستوى ربع ما كانت عام ١٩١٣، اي قبل دخول القوات البريطانية إلى العراق، فضلا عن ذلك فان السلطات البريطانية اعتمدت ونتيجة لتدهور اقتصادها خلال الحرب العالمية الأول ى على الدول الخاضعة لها، ومنها العراق، لاسيما بعد انخفاض كمية انتاجها الصناعي وقلة صادراتها، فقد بلغت النفقات البريطانية خلال الحرب العالمية الأول ى بحدود ثلاثة الاف وخمسمائة مليون باوند، ما نسبته ١٢,٧% من مجموع الثروات البريطانية، لذلك وضعت السلطات الجزء الاكبر من نفقاتها على عاتق الشعب العراقي [٢].

منذ بداية الاحتلال البريطاني للعراق كانت السلطات مهتمة بضمان ولاء، أو على الأقل ضمان حياد السكان المحليين، والذين كانوا لا يزالون عثمانيين اسمياً من اجل عدم تعاونهم مع العثمانيين، ولضمان تجهيز المواد الغذائية لأنفسهم قرر البريطانيون دعم واسناد سلطة الشيوخ والاقطاعيين الذين تقع اراضيهم على خطوط تقدم الجيوش البريطانية، وشمل ذلك إعطاءهم الضمانات التي تثبت ملكيتهم للأراضي التي لم يستطيعوا الادعاء بأنها ملك شخصي لهم في ضل العثمانيين، ونتج عن ذلك ان اصبحت مساحات شاسعة من الاراضي ملكاً شخصيا لشيوخ العشائر، إذ تم تسجيلها في الطابو من قبل الادارة البريطانية، واصبحت الملكيات الاقطاعية الكبيرة تشكل القاعدة الاجتماعية للنظام في ضل دعم الشيوخ من قبل سلطات الاحتلال ورجال العهد الملكي في العراق [٣] .

فرضت القوات البريطانية اعمال السخرة على الشعب العراقي من خلال اخراجهم بالقوة من حقولهم بالنسبة للمزارعين، والحرفيين من ورشهم، للعمل في ظروف قاسية جداً، ولم يكن بالإمكان توفير الحدّ الادنى من الغذاء بما يسد الرمق، باعتراف البريطانيين انفسهم، واستخدمت القوات البريطانية القوة ضد

---

[١] جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، المصدر السابق، ص١٦.

[٢] فارس محمود فرج الجبوري، وقائع ثورة العشرين في ضوء مواد صحيفة العراق دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٢، ص ٥٧.

[٣] ماريون فاروق سلوغت و بيتر سلوغت، العراق منذ عام ١٩٥٨ من الثورة إلى الدكتاتورية، ترجمة: مالك النبراسي، بغداد، منشورات الجمل، ٢٠٠٣، ص٦١.

من رفض الخدمة في اعمال السخرة، كما اضرت بمنظومة الري، واتلفت الحقول الزراعية في عده مناطق نتيجة تقدم الجيوش خلال العمليات العسكرية [١] .

وعند اعلان **هدنة مودروس** [٢]**Armistice (Mudros)** في الثلاثين من تشرين الأول ١٩١٨ تحول العراق إلى بلد محتل تشرف على ادارته سلطات الاحتلال البريطاني وقد خلف ذلك شعور بالرفض والتمرد لدى نفوس الواعين من ابناء الشعب العراقي، لاسيما وان جذور العمل السياسي كانت قد امتدت في الساحة السياسية العراقية، وهو ما يجعل امكانية التحرك واعادة الروح إلى العمل السياسي امراً ممكن الحدوث، بل مطلباً هاماً تفرضه ظروف الاحتلال الجديدة [٣].

وعندما انهت القوات البريطانية احتلالها لشمال العراق حدثت العديد من الانتفاضات، كان سببها الاستياء من سوء تصرف الحكام البريطانيين، وشكلت الانتفاضات مع انتفاضة النجف من مقدمات ثورة العشرين، ففي آذار عام ١٩١٩ وقعت الانتفاضة الكردية الأولى، وعلى غرارها حدث في النجف، فقد استطاع مجموعة من افراد العشائر قتل الحاكم البريطاني ليتسع بعدها نطاق الانتفاضة إلى العشائر الكردية الاخرى، ولجأت السلطات البريطانية إلى استخدام القوة ضدها، واستمرت الانتفاضة لعدة اشهر قبل ان تتمكن السلطات البريطانية من اخمادها، ووقعت في مدينة السليمانية الانتفاضة الثانية في العشرين من أيار عام ١٩٢٠، واتسع مداها ليشمل كركوك والمناطق المجاورة، مما دفع السلطات البريطانية إلى ارسال حملة عسكرية واستطاعت قمع الانتفاضة والقضاء عليها [٤] .

اعلن "**الانتداب**" [٥] البريطاني رسميا على العراق في الثالث عشر من أيار ١٩٢٠، فقام **ارنولد ولسون** [١]**(Arnold Wilson)** وكيل الحاكم المدني العام بناءً على تعليمات تلقاها من الحكومة

---

[١] ل.ن.كوتلوف، ثورة العشرين التحررية في العراق، ترجمة: عبد الواحد كرم، لبنان، دار الفارابي، ١٩٧٥، ص ٦٥.

[٢] هدنة مودروس: وقعتها الدولة العثمانية مع الحلفاء في تشرين الأول١٩١٨، واملا فيها الحلفاء شروطهم على العثمانيين، واستسلمت بعدها الحاميات العثمانية في الحجاز، وعسير، واليمن، وسوريا، والعراق للحلفاء، فضلاً عن سيطرة الحلفاء على الموانئ العثمانية في شمال افريقيا، ومضائق البحر الاسود ، وتسليم جميع السفن العثمانية للحلفاء، للمزيد من التفصيل حول بنود الهدنة ينظر: حيدر صبري شاكر الخيقاني، اثر التغيرات السياسية على الأوضاع الاقتصادية في تركيا(١٩١٤-١٩٤٠)، مجلة دراسات في التاريخ والاثار، كلية الاداب، جامعة بغداد، العدد١٤، ٢٠٠٩،ص٦٦-٦٧.

[٣] حسن شبر، المصدر السابق، ص٣١؛ كمال مظهر احمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الاولى، بيروت، دار الفارابي، ٢٠١٣، ص٣٣٢.

[٤] كمال مظهر احمد، دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية، بغداد، مطبعة الحوادث، ١٩٧٨،ص ٨٠-٨١.

[٥] الانتداب: نظام سياسي مؤقت، استحدث بعد الحرب العالمية الاولى، ونصّ عليه ميثاق عصبة الامم عام ١٩١٩، ويعني وضع بعض البلاد التي لا تتمكن من الاستقلال بشؤونها تحت اشراف بعض الدول المتقدمة حتى تستطيع ان تتولى امورها بنفسها، وقسمت الدول التي وضعت تحت الانتداب إلى ثلاثة مجموعات، الاولى هي التي تكون فيها مهمة الانتداب هي الارشاد والتوجيه مثل العراق وفلسطين وسوريا وشرق الاردن، والمجموعة الثانية الدول المتخلفة مثل المستعمرات الالمانية في افريقيا، والثالثة الدول المتخلفة النائية فتديرها الدول المنتدبة كجزء من اقليمها، ينظر: احمد عطية الله، القاموس السياسي، ط٣، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٨، ص ١٣٠.

البريطانية بتحويل الادارة العسكرية للعراق إلى الادارة المدنية بشكل تدريجي، ولم تتقيد الحكومة البريطانية بالوعود التي قطعتها للشعب العراقي في مناسبات مختلفة، والتي من ضمنها انشاء دولة عراقية مستقلة تستمد سلطاتها من روح الشعب، وتكون محققة لرغباته، فقامت ثورة العشرين، والتي جاءت في اعقاب فشل تطبيق مبدأ تقرير المصير، لذا ادركت بريطانيا ان سياسة الحكم المباشر في العراق لم تجدِ نفعاً بعد تعرضها لخسائر مادية وبشرية كبيرة ، وأن بقائها يكلفها نفقات ترهق ميزانيتها فضلا عن تعرضها للانتقاد من الصحافة والبرلمان في لندن [٢] .

واجهت بريطانيا مسألة احتواء وضعها السياسي والعسكري في العراق، ففي نهاية عام ١٩٢٠ جرت مباحثات حول ذلك بين قيادتيها السياسية والعسكرية في العراق، وتقرر أعادة قواتها البالغة (٢٠) فوجاً إلى الهند بحلول الحادي والعشرين من اذار ١٩٢١، وعند انعقاد مؤتمر القاهرة في المدة(١٢-٢٥) من اذار من العام نفسه، وشكلت فيه ثلاث لجان سياسية وعسكرية ومالية، لتأمين الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط إذ تم تسمية الامير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق مع توصية إجراء استفتاء لتأكيد المنصب، لذا اوكلت السلطات البريطانية المهمة إلى السير برسي كوكس، والذي تم تسميته مندوباً سامياً لبريطانيا في العراق، وقد وصل إلى بغداد في الحادي عشر من تشرين الأول عام ١٩٢٠، ومضى في ترتيب السياسة في العراق، واعادت هيكلة الإدارة، وشكل مجلساً من الضباط والموظفين البريطانيين الذين عملوا ضمن الحملة البريطانية على العراق ، وعرض عليهم مشروعه في تأسيس حكومة عراقية مؤقتة [٣].

تم تتويج الملك فيصل ملكاً على العراق في الثالث والعشرين من اب ١٩٢١، بعد ان اسفرت عملية الاستفتاء التي اشرف عليها بصورة عامة الحكام السياسيون في الالوية عن اكثر من ٩٧% لصالحه كمرشح لعرش العراق، وقد القى الملك خطاباً استهلهُ بشكر العراقيين على مبايعته، وحيّا ابناء النهضة العربية، الذين استبسلوا مع قوات الحلفاء، وشكر الإنكليز على جميل معروفهم، وحثّ الناس على الاتحاد والتآلف [٤] .

تشكلت في العراق خلال فترة الانتداب البريطاني(١٩٢١-١٩٣٢) اربعة عشر وزارة، والسبب في عدم الاستقرار الوزاري هو الانتفاضات، ومظاهرات الاحتجاج الموجهة ضد الاستعمار البريطاني، و

---

[١]ارنولد ولسون (١٨٨٤-١٩٤٠): ولد في بريطانيا، وتخرج من الكلية العسكرية البريطانية ١٩٠٣، وعُين موظفاً سياسياً في الهند، ارسل إلى العراق عام ١٩١٨ حاكماً سياسياً عاماً لبرسي كوكس، وفي عهده حدثت ثورة العشرين فلم ينجح في اخمادها فغادر العراق ١٩٢٠، وصل محله السير برسي كوكس، للمزيد من التفصيل حول حياته ودوره في السياسة العراقية ينظر: سؤدد مهدي كاظم، ارنولد ولسون ودوره في السياسة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٩٥.

[٢] مهند عبد الكريم ابو رغيف، الاحداث السياسية في العراق وانعكاسها على الوعي الاجتماعي ابان الحكم الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، ط٢، بغداد، إصدار ات مشروع بغداد عاصمة الثقافة، ٢٠١٢، ص ٨٤.

[٣] ياسين طه ياسين، قوات الليفي عهد الانتداب البريطاني على العراق بين عامي ١٩٢١-١٩٣٢، مجلة دراسات تاريخية، جامعة البصرة كلية التربية للبنات، العدد ١١٨، حزيران ٢٠١٥، ص١٢٥.

[٤] المس بيل، المصدر السابق ، ص ٣٩٩.

سيادة القوانين الاستثنائية وسهولة اعلان الاحكام العرفية، وتطبيق القانون بما ينسجم مع السلطة التنفيذية، وتغليبها على السلطة التشريعية، فضلاً عن المناصب الوزارية التي كانت ضمن عدد معين ومحدد من الاشخاص ، إذ حوّت الاحدى والعشرون وزارة التي تولت الحكم للمدة (١٩٢١ – تشرين الأول ١٩٣٦) جماعة معينة لا يتجاوز عددها الاربعين شخصاً [١] .

وعلى الرغم من دخول العراق تحت الانتداب البريطاني، إلا ان الفوضى والارتباك القت بضلالها على الاقتصاد العراقي، فظاهرتا الفقر والتخلف كانت الأكثر شيوعاً، إذ عانت الزراعة من الكوارث الطبيعية كالفيضانات والجفاف وقلة الامطار، [٢]على الرغم من أنّ القطاع الزراعي يمثل عصب الحياة الاقتصادية في تلك المدة الا ان ثلاثة ارباع الاراضي العائدة للحكومة صحراء قاحلة، وقد اعتمد الفلاح على الوسائل التقليدية في الانتاج ولم تسع الحكومة من خلال وزاراتها المتعاقبة [٣] إلى وضع الحلول للمشاكل القائمة، ولم تبادر إلى تحسين اوضاع الفلاحين، فلم ينل التحديث سوى تجارب بسيطة، إذ انشِئت عام ١٩٢١ مدرسة لأعداد كوادر فنية لاستصلاح الاراضي، حصلت دائرة الري على ٣٢ فنياً منها خلال سبع سنوات، بينما بلغ عدد المشتغلين في الاعمال الزراعية لموسم ١٩٢٨–١٩٢٩ حوالي

---

[١] سحر كامل خليل الخالدي، المؤسسات البرلمانية العراقية في العهدين الملكي والجمهوري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص ٧١.

[٢] في عام ١٩٢١ بلغت نسبة ضريبه الارض ٢١% من مجموع المدخولات وبلغ نسبة ما جمع من الجمارك ٣٨% بينما ارتفعت العائدات عام ١٩٢٨ من الجمارك إلى ٤٥,٥% وفي عام ١٩٣١ بلغت ٤٨,٢% بينما واردات الارض إلى ٢٢,٣% في عام ١٩٢٨ و إلى ٩,٥% في عام ١٩٣١ بسبب هبوط الاسعار العالمية، ينظر: فيليب ايرلاند، المصدر السابق، ص ٥٣١.

[٣] في المدة الواقعة من (١٩٢١– ١٩٣٢)، كان معدل عمر الوزارات الاربعة عشرة اقل من اربعة اشهر هي وزارة توفيق السويدي وعبد المحسن السعدون الرابعة، وناجي السويدي وعبد الرحمن النقيب، واطول مدة وزارة نوري السعيد (٢٣ اذار ١٩٣٠ – ١٩ تشرين الأول١٩٣١)، وفضلت ثلاثة وزارات الاستقالة عندما وصل بها الحل للتصادم مع وجهة نظر السلطات البريطانية وهي وزارة جعفر العسكري ٧ كانون الثاني ١٩٢٨، ووزارة عبد المحسن السعدون الثانية ٢٠ كانون الأول١٩٢٩، ووزارة ناجي السويدي ٩ اذار ١٩٣٠ ؛ ينظر: فيليب ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي كتاب يبحث في نشوء الدولة العراقية وتقدمها، ترجمة: جعفر الخياط، بغداد، دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص٥١٨.

(٤٣٨,٧٥٠) فلاحاً [١]، وادناه جدولاً يمثل **ميزانية العراق ١٩٢١-١٩٣٢ بمقدار لُك روبية** [٢] **(لُك =١٠,٠٠٠ روبية)** [٣] :

ت	السنة	المصروفات	الايرادات	العجز	الفائض
١	١٩٢١-١٩٢٢	٥٧٢,١٣	٥٢٨,٢٥	٤٣,٨٨	-------
٢	١٩٢٢-١٩٢٣	٤٨٥,٨٢	٤٧٤,٦٧	١١,١٥	-------
٣	١٩٢٣-١٩٢٤	٤٢٤,٢٦	٥٠٩,٤١	------	٨٥,١٥
٤	١٩٢٤-١٩٢٥	٤٦٤,٨٥	٥٢٧,٣٣	------	٦٢,٤٨
٥	١٩٢٥-١٩٢٦	٥١٣,٣٨	٤٨١,٠٢	------	٦٧,٦٤
٦	١٩٢٦-١٩٢٧	٥٣٦,٧٢	٥٦٧,٠٠	------	٣٠,٢٨
٧	١٩٢٧-١٩٢٨	٥٦٩,٩٣	٥٩٠,٩٧	------	٢١,٠٤
٨	١٩٢٨-١٩٢٩	٥٩٩,٩٣	٤٩٤,٤٤	٤,٥٧	-------
٩	١٩٢٩-١٩٣٠	٥٧٦,٦٦	٥٧٤,٦١	٢,٠٥	-------
١٠	١٩٣٠-١٩٣١	٤٦٤,٥٧	٥١١,٥٨	٤٧,٠١	-------
١١	١٩٣١-١٩٣٢	٤٨١,٧٤	٥٠٩,١٩	١٧,٤٥	-------
المجموع		٦٣٨٨,٤٧	٦٠٦٨,٤٧	١٢٦,١١	-------

شغلت مسألة العلاقة بين العراق وبريطانيا تفكير العراقيين كثيراً، وازدادت المعارضة العراقية لفكرة الانتداب البريطاني على العراق، لذا قررت بريطانيا تنظيم العلاقة مع العراق من خلال معاهدة تُوهم العراقيين بوجود علاقة طبيعية بين دولتين لهما السيادة، لذا طلبت بريطانيا من عصبة الامم استبدال نظام الانتداب بنظام جديد يقوم على اساس معاهدة تحالف بين العراق وبريطانيا، وتتضمن المعاهدة المبادئ التي يحتويها الانتداب، وعلى ضوء ذلك قدم المندوب السامي برسي كوكس مسودة " **المعاهدة البريطانية-العراقية**"[٤] إلى الملك فيصل الأول في التاسع والعشرين من ايلول ١٩٢١، وكانت بنودها مقيدة لصلاحياته كملك، ولم تنزع السلطة من البريطانيين ليمارس العراقيون حكم بلادهم بأنفسهم [٥]، ووافق

[١] اسماعيل نوري مسير الربيعي، تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١-١٩٣٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص ٥٤.

[٢] الروبية: عملة هندية ادخلتها بريطانيا إلى العراق عند احتلالها له لسد نفقات جيوشها، وتساوي ١٨,٧٥(آنة) والآنة تساوي ٤ فلوس، وتعادل(٧٥) فلساً عراقياً عند صدور العملة العراقية، ينظر: عبد الرحمن الجليلي، النظام النقدي في العراق، القاهرة، مطبعة نهضة مصر،١٩٤٦، ص ٩٨.

[٣]غسان غازي يوسف الجشعمي، امتيازات شركات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢ دراسة تاريخية، مجلة الباحث، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني ١٠ أيار ٢٠٢٢، ص٢١٠.

[٤] للمزيد حول بنود المعاهدة ينظر: فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية – البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨، المصدر السابق، ص ٢٧-٣٧.

[٥] محمد عزيز، النظام السياسي في العراق، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٥٤، ص ٧١.

مجلس الوزراء مبدئياً على المعاهدة في الخامس والعشرين من حزيران ١٩٢٢، مما دفع وزير التجارة جعفر ابو التمن إلى تقديم استقالته من الوزارة، والتي قبلت بعد يومين، وفي ضوء ذلك قرر مجلس الوزراء في الخامس عشر من تموز الغاء وزارة التجارة، وايداع امورها إلى وزارة المالية، وعلى وزير المالية ساسون حسقيل[١] تنفيذ تلك الارادة الملكية [٢] .

كانت الدولة العراقية في بداية تكوينها تعاني من نقص واضح في خزينتها المالية، وذلك لقيام السلطات البريطانية بسحب الموجودات النقدية من العراق، وتحويلها إلى ميزانية حكومة الهند وعليه تقيّدت خطوات الحكومة، واصبح المجال امامها ضيقاً، لا سيما التركة الثقيلة التي خلفها العثمانيون والبريطانيون في سنوات احتلالهم المباشر، وكان على الحكومة ان تقوم بأعباء الدولة الناشئة مما يتطلب موارد مالية اوسع ، وقد بلغت ميزانية العراق التي تقدمت بها وزارة المالية في مجلس الوزراء لعام ١٩٢١ –١٩٢٢ (٩٨,٠٩٢,٥٧٨) روبية، تأخر تقديمها نتيجة تأخر دوائر الحكومة في أعداد ميزانيتها، كونها تمثل التجربة الأول ى لدوائر الدولة [٣] .

ومن جانب اخر كان لوجود الجيش البريطاني في العراق، وزيادة حاجته للمؤن، والطلب المتزايد على السلع المحلية سبباً في النقص الحاد في البضائع، وارتفاع اسعارها لكن مع نهاية العمليات العسكرية، وتسريح قسم كبير من الجيش البريطاني[٤] ، وتوسع طرق النقل البحري، وزيادة مستوى الامان فيها، وارتفاع اسعار المواد الغذائية في خارج العراق، وزيادة الطلب عليها، كانت سبباً في زيادة قيمة الصادرات العراقية خلال الاعوام (١٩٢٠–١٩٢٤)، لكن في موسم (١٩٢٥–١٩٢٦) تأثرت كمية الصادرات نتيجة سوء الاحوال الجوية، وعلى الرغم من الارتفاع النسبي في الاعوام اللاحقة(١٩٢٧–١٩٢٩)، الا انها

---

[١] ساسون حسقيل(١٨٦٠– ١٩٣٢): ولد في ١٧ اذار في بغداد، وتلقى تعليمه الابتدائي فيها، اكمل دراسته في اسطنبول وحصل على شهادة المحاماة منها، وعاد إلى بغداد عام ١٨٨٤، عين ترجماناً لولاية بغداد(١٨٨٤–١٩٠٤)، ومدير الادارة النهرية الحميدية، (١٩٠٤–١٩٠٨)، وعين مستشاراً لوزارة التجارة والزراعة في ايلول١٩١٣، شغل منصب وزير المالية(٥) مرات في العهد الملكي، اسهم في إصدار عملة عراقية وطنية عام ١٩٣٢، للمزيد من التفاصيل حول حياته ودوره في السياسة العراقية، ينظر: نور محمود عبد المجيد العبدلي، ساسون حسقيل ودورة السياسي والاقتصادي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١١.

[٢] ا.م. منتشا شيفلي، العراق في سنوت الانتداب البريطاني، ترجمة: هاشم التكريتي، بغداد، مديرية مطبعة الجامعة، ص ٣٩٣.

[٣] سعيد عبود السامرائي، السياسة المالية في العراق، النجف، مطبعة القضاء،١٩٧٦، ص٤٥.

[٤] كان تعداد الجيش عند دخول العراق إلى عصبة الأمم في الثالث من تشرين الأول١٩٣٢ يتكون من (٠٠٠,١٠) مقاتل، و(٢٢) مدفعاً، و(١١١) رشاشة متوسطة، و(١٣٧) رشاشة خفيفة، و(٥٢ ١٠) سيفاً، و(١٣) طائرة، وبعض القطعات الساندة والخدمات المتواضعة، وفي ذلك دلالة واضحة لغرض السلطات البريطانية هو الابقاء على جيش صغير لايكفي لتحقيق الامن الداخلي، وبقائه في حاجة دائمة للمعونة البريطانية عند تعرض امنه الوطني للخطر ، ينظر: يعمر زكي الخيرو، تأسيس الجيش العراقي وتطوره في المدة(١٩٢١–١٩٥٨)، مجلة الزحف الكبير، بغداد، العدد٤، كانون الثاني ٢٠٠٠، ص٦٥.

عادت للهبوط خلال سنوات **الازمة الاقتصادية العالمية** [١]، إذ واجهت عمليات التصدير مشكلة الرسوم التي فرضتها السلطات البريطانية على كل ما يرد عليها من البضائع من الخارج بحكم استيعاب السوق البريطانية لاغلب صادرات العراقية، بسبب حكم الانتداب الذي اتاح لها حرية التحرك في المجالات الحيوية للعراق [٢] .

كان إصدار العملة الوطنية من بين الامور الاقتصادية التي وضعتها الوزارات نصب اهتمامها [٣] ، بأعتباره موضوعاً جلب اهتمام الرأي العام منذ تشكيل الحكومة العراقية، ولان الروبية سببت خسائر للاقتصاد العراقي، واصبحت اكثر الحاحاً بعد ان هبط سعر الروبية الهندية المتداولة في العراق في الازمة الاقتصادية العالمية، في الفترة ذاتها ظهرت في الاسواق عملة هندية مزيفة من فئة عشر روبيات [٤] .

صدر قانون العملة العراقية رقم(٤٤) في التاسع عشر من نيسان عام ١٩٣١، الذي قضى بربط العملة مع الجنيه الاسترليني، وجعلها قابلة للاسترداد بصكّ على لندن، وجعل الدينار الوحدة القياسية للعملة الجديدة على ان يكون مؤلفاً من (١٠٠٠) فلس، وكان القانون قد نصّ على عدم تأجيل إصدار العملة الجديدة في الأول من كانون الثاني عام ١٩٣٢، الا ان خروج بريطانيا عن قاعدة الذهب في ايلول ١٩٣١ ادى إلى تأجيل إصدار العملة، وأصدرت الحكومة قانون رقم(١٠١) لعام ١٩٣١، الذي عدّل قانون(٤٤)، إذ بدأ بإصدار العملة الوطنية العراقية في نيسان ١٩٣٢، وعدّ العراق عضواً في **الكتلة**

---

[١] الازمة الاقتصادية او الكساد الاقتصادي: ويعرف ايضاً بالكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣) بدأت بوادره بأنهيار بورصة وول ستريت للأوراق المالية في نيويورك الأمريكية نتيجة عودة دول أوربا الشرقية إلى أنتاج حاجاتها ونمو اقتصادها وتصدير الفائض من ذلك الانتاج بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، الأمر الذي أنعكس على صعوبة تصريف المنتجات الصناعية، فأقدم رجال الاعمال الأمريكان إلى طرح مليون سهم للبيع دفعة واحدة ، فأصبح العرض اكثر من الطلب فأدى إلى أنخفاض حاد بالأسعار، ينظر: داودي ميمونة، ظهور الازمات المالية ودراسة ازمة الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣) والازمة المالية (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة، جامعة وهران الجزائر ٢٠١٤، ص ٦٢؛ أريك شوراي، الكساد الكبير والصفقة الجديدة، ترجمة: ضياء وارد ، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٥.

[٢] اسماعيل نوري مسير الربيعي، المصدر السابق، ص١٥٥-١٥٦.

[٣]استخدمت الاوراق النقدية والمسكوكات العثمانية في العراق، وكانت هذهِ العملات تتألف من الليرة التي تعادل ١٠٠ قرش، ونصف الليرة ٥٠ قرشاَ، وربع الليرة ٢٥ قرشاَ، وفئات اخرى " العشرين قرشاَ، والخمسة قروش، والقرش الواحد، وعندما جاء الاحتلال البريطاني عام ١٩١٤، شاع استخدام الربية الهندية نتيجة جلب كميات كبيرة منها لسدّ النفقات، وتم فرض التعامل بهذه العملة من قبل سلطات الاحتلال واعتبرت العملة الرسمية، وكانت الليرة والروبية العملتين الرسميتين اللتين شاع استخدامها في العراق في مدة الحرب العالمية الاولى وما بعدها، ينظر: صلاح عريبي عباس، الاوراق النقدية ظهورها وتطورها واستخدامها في العراق حتى نهاية العهد الملكي، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، المجلد٧، العدد ٣، ٢٠١٧، ص ٦-١٠.

[٤] عبد الرزاق احمد النصيري، المصدر السابق، ص ٢٩٠.

الاسترلينية [١] بحكم سيادة الروبية الهندية التي كانت جزءاً من الكتلة الاسترلينية، وكان النفوذ البريطاني المتمثل بالانتداب، والازمة الاقتصادية، وعدم قدرة العراق على ضمان سعر الصرف الثابت بالنسبة لعملته من الاسباب التي اسهمت في دخول العراق للكتلة [٢] .

كانت اغلب المصانع والشركات التجارية التي تعمل في العراق بريطانية الاصل، واغلب البضائع المصدرة والمستوردة تنقل على ظهر بواخر بريطانية، فضلاً عن رؤوس الاموال المستثمرة، وملكية بريطانيا "**للبنك الشرقي**" و"**البنك العثماني**" وهما من ابرز البنوك العاملة في العراق، وكذلك سيطرتها على النقل النهري بين بغداد والبصرة عن طريق شركة بواخر دجلة والفرات، ففي الثلاثينيات كان مجموع اعضاء غرفة تجارة بغداد من اصحاب الدرجة الأول ى خمسةٍ وعشرون عضواً منهم خمسة عشر بريطانياً واوربيان، وسبعة يهود، وعراقي واحد، على الرغم من ارتفاع عدد التجار العراقيين الذين يزيد دخلهم السنوي عن ١٥٠ دينار من (١٨٦٢) عام ١٩٣٣ إلى (٥٤٤٥) عام ١٩٤٣، لكن هذه الزيادة غير حقيقية بسبب انخفاض القيمة الشرائية للدينار العراقي [٣] .

مع بداية الحرب العالمية الثانية بدأت الحكومة العراقية إجراءاتها بإصدار قانون رقم(٥٨) لعام ١٩٣٩ في العاشر من ايلول، لتنظيم الحياة الاقتصادية اثناء الازمة الدولية الناجمة عن الحرب، واعطى القانون الصلاحيات الواسعة للدولة للأشراف على الاستيراد والتصدير، واتخاذ تدابير الخزن ، ومراقبة وتحديد الاسعار، ومتابعة المخالفين واحالتهم إلى القضاء، على الرغم من تلك الاجراءات الا ان الازمة ضربت مفاصل الحياة العامة، إذ شهدت مدة الحرب ارتفاع الأسعار، وخاصة الحاجات الضرورية، وبلغت عشرة اضعاف اثمانها، وحدث الاحتكار المواد التجارية [٤] .

كان العراق احد البلدان التي عانت من ويلات الحرب العالمية الثانية، إذ اصبح خلالها معسكراً مهماً للقوات البريطانية، وطريقاً لمرور مساعدات الحلفاء إلى الاتحاد السوفيتي، إلى جانب تدني المستوى المعاشي للفرد العراقي، واستشراء ظاهرة الغلاء، وانعدام الحريات السياسية، وسريان الاحكام العرفية التي فرضتها الحكومات المتعاقبة بعد احداث عام ١٩٤١، إذ كان الشعب العراقي تواقاً لانتهاء تلك الحرب لكي يتمتع بالحياة الامنة، وكان القادة السياسيون يطلقون وعودهم للشعب بين الحين والاخر ملوحين بالانفراج السياسي، والازدهار الاقتصادي الذي سيعم العراق اذا ما انتصرت دول الحلفاء في الحرب التي

---

[١] الكتلة الاسترلينية: ويقصد به البلدان التابعة لبريطانيا، وخاضعة لها سياسيا في السابق مثل العراق، وهو مصطلح اطلق في تشرين الأولعام ١٩٣٩، وتم استخدامه في التشريع البريطاني في تموز عام ١٩٤٠، وتتمتع المنطقة الاسترلينية بالرقابة على الصرف وتقييد التجارة وتقييد انتقال رؤوس الاموال بين دول المنطقة والدول الاخرى، ينظر: سعيد عبود السامرائي، العراق والمنطقة الاسترلينية، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٠، ص٢٩.

[٢] اسماعيل نوري مسير الربيعي، المصدر السابق، ص ١٨٦.

[٣] غيلان سمير طه، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٣٣-١٩٤٥، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد٢٠، العدد١١، تشرين الثاني ٢٠١٣، ص ٦٨٨.

[٤] حسن علي عبد الله السماك وصلاح هادي تومان المخاضري، الأوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٤١-١٩٥٠، مجلة اوروك، المجلد١٢، العدد١، ٢٠١٩، ص٤٢٣.

كان العراق يقف إلى جانبها، لكن بعد انتهاء الحرب لم تشهد البلاد تغييراً واضحاً على الصعيد الداخلي، ولم يفِ القادة السياسيون بوعودهم للشعب[١].

بعد انتهاء حركة مايس ١٩٤١، طلبت السفارة البريطانية من الحكومة العراقية بوضع ضابط مراقبة وارتباط يمثل القوات البريطانية في كل لواء من الجيش العراقي، كما قامت الحكومة بفصل العديد من الموظفين الذي تعاطفوا مع حركة مايس، واسقطت الجنسية من رجال الفكر والثقافة والتوجه القومي [٢] ، وقامت ايضاً بتسريح العديد من الضباط العراقيين من الخدمة العسكرية، ففي المدة (١٩٤١-١٩٤٨) اخرجت الحكومة (٢٨٧٩) ضابطاً من الجيش من بينهم (١٩٠٤) من الضباط الاحداث، اما الباقون فكانوا من قادة الجيش، وألغت كذلك احدى فرق الجيش العراقي الاربعة [٣] .

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، تعالت الاصوات المطالبة بالاصلاح والاعمار الاقتصادي والعمل المتواصل لتنمية اقتصاد العراق وموارده العامة، بما هو متوفر من مواد خام ومعادن، لذا نرى ان برامج ومناهج الاحزاب السياسية الوطنية التي كانت تمارس نشاطها خلال تلك المدة كلها تؤكد على الاهتمام بالتنمية، والاعمار الاقتصادي وان الرأي العام في الصحف مثل "**صحيفة العراق**" و"**صوت الاهالي**"، و" **العالم العربي**" حملته العناوين الرئيسة فيها، والتي طالبت بالمشاريع العمرانية، وسلطت الضوء على مشاكل ما بعد الحرب [٤] .

ربطت الحكومة العراقية سياستها بفك السياسة البريطانية، إذ اكد الوصي عبد الاله في الأول من كانون الأول ١٩٤٥على توثيق العلاقات بين العراق وبريطانيا، لذا كان على الوزارات التي جاءت بعد الحرب ان تتحمل عبئ الأوضاع الجديدة التي تمثلت بفصل البلاد من حالة الحرب إلى حالة السلم، ونبذ كل الظروف الاستثنائية التي عاشها العراق في سنوات الحرب، خاصة وزارة توفيق السويدي التي شكلت في الثالث والعشرين من شباط عام ١٩٤٦، وكان عليها إنجاز المهام السياسية التي تمثلت في الغاء الاحكام العرفية، مع مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة المرقم ٥٦ لعام ١٩٤٠، الذي استغلته السلطات الحاكمة في ضرب الحركة الوطنية، وقامت كذلك باغلاق المعتقلات، واطلاق سراح المعتقلين، ورفع الرقابة عن الصحف، وتشريع قانون يضمن حرية الانتخابات، والسماح للاحزاب السياسية ذات الاتجاهات المتباينة بالظهور على المسرح السياسي في العراق [٥] .

تطورت الحركة الوطنية في العراق بعد الحرب العالمية الثانية واتسعت نشاطاتها على الصعيدين الداخلي والعربي، إذ ظهرت الاحزاب السياسية العراقية التي تدعو إلى الاستقلال، السيادة الوطنية،

---

[١] محمد حمدي الجعفري، انقلاب الوصي في العراق، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٤٢.

(٤)عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٦،بيروت، مركز الابجدية للطباعة والنشر، ١٩٨٢، ص ٢٤.

(٥) محمود الدرة، الحرب العراقية البريطانية، المصدر السابق، ص٤٢١.

[٤] عبد الله شاتي عبهول، دراسات تحليلية في تاريخ العراق المعاصر، بغداد، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، ٢٠٠٩، ص٣٩.

[٥] مقدام عبد الحسن باقر الفياض، المصدر السابق، ص٥٤-٥٥.

التحرر، والوحدة وعندما اعلن الوصي على عرش العراق الامير عبدالآله السماح بتأليف الاحزاب السياسية بعد نهاية الحرب ، فقد تشكلت من داخل جماعة الاهالي ثلاثة احزاب ، فقدم محمد حديد وحسين جميل طلباً إلى وزارة الداخلية لتأليف حزب هو الحزب الوطني الديمقراطي وقدم عبدالفتاح ابراهيم طلباً ايضاً لتأسيس حزب الأتحاد الوطني وقدم عزيز شريف طلباً لتأليف حزب الشعب واجازت وزارة الداخلية في الثاني من نيسان ١٩٤٦ الاحزاب الثلاثة [١] .

بدأت المباحثات السرية التمهيدية بين العراق وبريطانيا في الثامن من أيار عام ١٩٤٧، وقد ترأس الوفد العراقي رئيس وزراء العراق صالح جبر، ومثل بريطانيا وفد عسكري برئاسة **بريان بيكر(Brian Baker)**، واستمرت المباحثات حتى السابع عشر من أيار، وتركز حول الجوانب العسكرية لمعاهدة عام ١٩٣٠، وكيفية تحديث الجيش، ووضع برامج لتطويره، فضلاً عن قاعدتي الحبانية والشعيبة، ومستقبل الوجود البريطاني، وانتهت المفاوضات بدون تقدم ملموس، لكن مساعي الوصي عبد الاله بعودة المفاوضات بين صالح جبر ووزير خارجية بريطانيا ارنست بيفن تحققت في الثاني والعشرين من تشرين الثاني حتى الرابع والعشرين من كانون الأول عام ١٩٤٧، وعقدت خلالها خمسة اجتماعات، تقدم الجانب البريطاني فيها بمسودات متعددة للمعاهدة الجديدة في ضوء ملاحظات الجانب العراقي ومقترحاته تم الاتفاق على الكثير منها، حتى وقع الطرفان على المعاهدة الجديدة في مدينة **بورتسموث** البريطانية في الخامس عشر من كانون الثاني عام ١٩٤٨ [٢] .

كان لتوقيع معاهدة **بورتسموث (Treaty of Portsmouth)** في كانون الثاني١٩٤٨، خطوة اساسية قادتها بريطانيا في سعيها لعقد معاهدات ثنائية بين بريطانيا وحلفائها في الشرق الاوسط، تضمن بريطانيا مصالحها الاستراتيجية، عن طريق ضمان الدفاع المشترك، والاستفادة من القواعد العسكرية، الا ان وثبة الشعب العراقي ادت إلى سقوط المعاهدة [٣] ، واستمرت العلاقات العراقية–البريطانية تسير بموجب معاهدة ١٩٣٠ [٤] .

---

[١] مفيد الزيدي، البعد العربي في الاحزاب السياسية العراقية " الاستقلال الوطني الديمقراطي انموذجاً" ، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الاسترتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد٦٠، ص٥٧.

[٢] فاطمة صادق عباس السعدي، صالح جبر ودوره في العراق حتى عام ١٩٥٧، بغداد، دار الشؤون العامة، ٢٠٠٨، ص ١٣٥–١٤٣.

[٣] للمزيد من التفصيل حول آثار معاهدة بورتسموث على الشعب العراقي ينظر: صالح عبد العالي خليف، اثر معاهدة بورتسموث ١٩٤٨ في اثارة العنف السياسي، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية، المجلد ٤٤، العدد ٤، كانون الأول٢٠١٩، ص ٤٠–٤٨؛ مازن مهدي عبد الرحمن الشمري، اسهامات الطلبة العرقيين في وثبة عام ١٩٤٨، مجلة الاستاذ، المجلد الاول، العدد ٢١٤، ٢٠١٥، ص٣٠٩–٣٢٧.

[٤] جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ٢٤٩.

وافقت "**جامعة الدول العربية**" [١]على تشكيل" **جيش الانقاذ العربي** [٢] "، وضم متطوعين من مختلف البلدان العربية، واختير طه الهاشمي لمنصب المفتش العام لهذا الجيش، فأشرف على تجهيزه وتسليحه وتدريبه، واتخذ من احدى ساحات التدريب في دمشق مقراً له ولجيشه، واسندت قيادة الجيش" **لفوزي القاوقجي** "، و" **اكرم الحوراني**"، وخاض هذا الجيش معارك قاسية [٣] ، وحقق نجاحات لم تحققها بعض الجيوش النظامية العربية [٤] ، واصبحت القوات الصهيونية تخشى الاصطدام به طيلة بقائه في فلسطين [٥] .

كان علاقات العراق مع بريطانيا قد ساءت بعد مشاركة الجيش العراقي في حرب فلسطين [٦] ، لكن الأوضاع تحسنت عام ١٩٤٩، إذ تم استئناف تموين الجيش العراقي بالأسلحة الحديثة حالما يغادر الجيش ارض فلسطين، والحصول على قروض من لندن ومن المصرف الدولي لأغراض الاعمار، وكانت سياسة العراق تقوم على اساس تحاشي لجنة تسوية قضية فلسطين، وان تظل القدس بكاملها عربية، لكن بروتوكول لوزان في الثاني عشر من أيار ١٩٤٩ والذي قرر خلاله ان تقوم لجنة الهدنة التابعة للأمم

---

[١]جامعة الدول العربية: تأسست في ٢٢ اذار ١٩٤٥ في القاهرة، وأيد ميثاقها مبدأ دول الوطن العربي الواحد والعشرون، وتضمن ميثاقها احترام السيادة الفردية للدول، والتنسيق بين الدول الاعضاء في الشؤون الاقتصادية، وتعتبر منتدى لتنسيق الموافقات السياسية للدول الاعضاء، ومناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك، للمزيد من التفصيل حول تأسيسها والدول الاعضاء فيها، والمهام التي قامت بها ينظر: محمد نعمان جلال وعلاء عارض فاعور، جامعة الدول العربية وحقوق الانسان، مجلة شؤون عربية، العدد ٨٣، ايلول ١٩٩٥، ص٢٣٠-٢٣٤؛ محمد عبد علي جبر، جامعة الدول العربية ودورها في تسوية النزاعات الحدودية العربية- العربية(١٩٤٥-١٩٧٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات، ٢٠٠٤؛ فيصل عبد الرؤوف فياض، قدرة جامعة الدول العربية في حل النزاعات العربية- العربية مواطن النجاح والفشل، مجلة ابن خلدون للدراسات والابحاث، السنة الثانية، العدد ١٥، ٢٠٢٢، ص٣-٢٣.

[٢] للتفصيل حول احداث المعارك التي خاضها جيش الانقاذ العربي لتحرير فلسطين ينظر: خيرية قاسمية، مذكرات فوزي قاوقجي، دمشق، دار النمير،١٩٧٥، ص٣١٣-٥٠٥.

[٣]للتفصيل حول مشاركة الجيش العراقي في حرب فلسطين والمعارك التي خاضها ينظر: خليل سعيد، تاريخ حرب الجيش العراقي في فلسطين ١٩٤٨-١٩٤٩، ج١، (د. مط)، ١٩٦٦، ص٢٥-١٦٧.

[٤] للتفصيل حول صفقات الاسلحة الفاسدة للجيوش العربية في معارك التحرير ينظر: عبد المنعم الدسوقي الجميعي، الاسلحة الفاسدة ودورها في حرب فلسطين ١٩٤٨، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠.

[٥] فوزي القاوقجي، فلسطين في مذكرات القاوقجي الجزء الثاني(١٩٣٦-١٩٤٨)، بيروت، مركز الابحاث ودار القدس، ١٩٧٥، ص ١٣٥-١٥٨.

[٦]شارك الجيش العراقي في حرب تحرير فلسطين في ١٥ أيار ١٩٤٨ ، وخاض معارك التحرير، وبعد نهاية المعارك بدأت بدأت اعادة القطعات في نيسان واكتملت مغادرتها الاراضي الفلسطينية في تموز ١٩٤٩، ينظر: ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنه ١٩٠٠-١٩٥٢ تاريخ سياسي اجتماعي اقتصادي، ترجمة: سليم طه التكريتي، بيروت، مطبعة الرافدين، ٢٠١٩، ص٤١٠-٤١١.

المتحدة بتنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن اللاجئين، واحترام حقوقهم واموالهم، عن طريق التعاون بين الطرفين الاسرائيلي والعربي [١].

يتضح لنا مما سبق ان الاحداث السياسية في العهد الملكي في العراق شهدت تطوراً ملموساً في الحياة الحزبية والصحافة التابعة لها، وعلى الرغم من كون اغلب الصحف في تلك المدة لم تخرج من اهتمامها الحزبي لكنها عبرت عن رغبة جماهيرها ومناصريها، وقد اقترن صدورها مع بقاء الحزب، او مع بقاء الشأن الذي اسست لاجله، إذ شهدت الساحة السياسية في العراق الكثير من التطورات التي جعلت الاحزاب تنقسم بين مؤيد للسلطة ومعارضٍ لها، مما سمح للصحافة بالتعبير عن آرائها.

[١]سليم طه التكريتي، المصدر السابق، ص٤١٨.

المبحث الثالث: نشأة حزب الاتحاد الدستوري وإصدار صحيفة الاتحاد الدستوري(١٩٤٩-١٩٥٠)

بعد ان وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها، كان العراق احد تلك البلدان الذي تأثر بما خرجت به الحرب من معطيات، مما دفع الحكومة العراقية إلى تنفيذ سياستها الداخلية، بعد ان طلبت منها السلطات البريطانية المزيد من الحريات، وبالتالي دعا الوصي عبدالآله إلى تشكيل احزاب سياسية، واطلاق حرية الصحافة، ورافق تأسيس تلك الاحزاب تصاعد الحركة الوطنية المقاومة للسلطات البريطانية الامر الذي فسح المجال امام الاحزاب للتعبير عن رأيها، واتخاذها مواقف متشددة من السلطات الحاكمة، وعلى الرغم من سياسة الاضطهاد التي مارستها السلطات الا ان الاحزاب استطاعت المقاومة من خلال تحويل نشاطها إلى النشاط السري.

عندما شكل نوري السعيد وزارته العاشرة في السادس من(كانون الثاني ١٩٤٩ – ١٠ كانون الأول من العام نفسه) ، طرح ما اسماهُ ب "**ميثاق العمل الوطني**" او "**الميثاق الدستوري**"، وتضمن الدعوة إلى جمع الصفوف، ومكافحة **الشيوعية** [١] **والصهيونية** [٢]، وحاول ايجاد صيغة تعاون مع اقطاب حزب الاستقلال، الا انه فشل في ذلك، فأتجه إلى " **صالح جبر**"[٣] ، وفاوضه على العمل سوية بتأسيس حزب

---

[١] الشيوعية: مذهب سياسي، واقتصادي، واجتماعي يقوم على التخلص والقضاء على الملكية الفردية، والايتان بالملكية المشتركة لوسائل الأنتاج، والسيطرة الجماعية عليها، مما يؤدي ذلك إلى أنهاء الطبقة الاجتماعية، وقيام تغير مجتمعي يؤدي إلى انتفاء الحاجة إلى المال حتى يكون المجتمع بلا طبقات، وتكون فيه وسائل الإنتاج ملكاً للشعب أن سادت المساواة الاجتماعية مع التطور المتناسق للبشرية، ونمو القوى المنتجة بفضل العلم والتقنية الجديدة ، ينظر: فردريك انجلز، الشيوعية الطوباوية والعلم، ترجمة: سلامة كيلة، بيروت، دار الفارابي، ٢٠١٣؛ ارتوكوستلر وآخرون، المعبود الذي هوى دراسات في الشيوعية، ترجمة: عباس حافظ بك، القاهرة، دار النيل للطباعة، ١٩٥١؛ نقولا برديائف من الفكر السياسي الشيوعي الاشتراكي اصل الشيوعية الروسية، ترجمة : فؤاد كامل، القاهرة ،الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦؛ بونا ماريوف، القاموس السياسي، ترجمة: عبد الرزاق الصافي، بيروت، دار الفارابي، ١٩٨٧، ص ١٤٦.

[٢] الصهيونية: حركة سياسية عنصرية ظهرت في العصر الحديث، ذات طبيعة استعمارية، قام بها جماعة من اليهود، الهدف منها جمع يهود العالم عبر هجرات متواصلة، لخلق دولة لهم في فلسطين، وكلمة صهيونية مشتقة من اسم جبل صهيون الذي يقع في جنوب غرب القدس، والذي يحج اليه اليهود، والذي يعتقد ان النبي داوود(عليه السلام) دفن فيه، انعقد اول مؤتمر للصهيونية في بازل بسويسرا عام ١٨٩٧، ينظر: عبدالوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ط٣، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د.ت)، ص٣٥؛ صادق حسن السوداني، النشاط الصهيوني في العراق ١٩١٤-١٩٥٢، بغداد، مؤسسة ثائر العصامي، ٢٠١٥، ص ٧.

[٣] صالح جبر(١٨٩٦-١٩٥٧): ولد في الناصرية، دخل المدرسة الرشيدية حديثة عام ١٩٠٢، وتخرج منها عام ١٩١٠، اتقن اللغة التركية، انتقل لبغداد في المدرسة الجعفرية عام ١٩١٩، وبعدها لدراسة القانون في كلية الحقوق التي تخرج منها عام ١٩٢٥، وفي عام ١٩٣٠ استقال من القضاء، واصبح عضواً بمجلس النواب(١ تشرين الثاني ١٩٣٠- ٤ تشرين الثاني ١٩٣٢)، عين وزيراً للمعارف (٩ تشرين الثاني ١٩٣٢-١٩ شباط ١٩٣٤)، ووزيراً للعدلية في وزارة حكمت سليمان ، ووزيراً للمعارف(٦ نيسان ١٩٣٩-١٩ شباط ١٩٤٠)، غادر العراق بعد احداث ١٩٤١ إلى ايران، وعاد بعد انتهاء حركة مايس، عين وزيراً للمالية في وزارة نوري السعيد السابعة والتاسعة، ورئيساً للوزراء(٨ اذار ١٩٤٧- ٢٧ كانون الثاني

سياسي معتدل بأسم" **حزب الاتحاد الدستوري**"، واتفقا على انتخاب اربعة من كلا الجانبين، وبذلك تكونت هيئتهُ المؤسسة من ثماني اشخاص [١]، ويذكر من الشخصيات البارزة والمؤسسة لحزب الاتحاد الدستوري نوري السعيد، **عبد الوهاب مرجان** [٢] ، **جميل الاورفه لي** [٣]، **محمد علي محمود** [٤] ، **موسى الشابندر** [٥] ،

١٩٤٨)، للمزيد من التفصيل حول حياته ودوره السياسي ينظر: فاطمة صادق عباس سعدي، المصدر السابق؛ نجدة فتحي صفوة، صالح جبر– سيرة سياسية، بيروت، دار الساقي، ٢٠١٦.

[١]جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣– ١٩٥٨، بغداد، جامعة بغداد،١٩٨٠، ص٢٣٠.

[٢] عبد الوهاب مرجان(١٩٠٩–١٩٦٤): ولد في الحلة، ودرس فيها المرحلة الابتدائية، ثم غادرها إلى بغداد واكمل الثانوية، ودخل كلية الحقوق وتخرج منها عام ١٩٣٣، اصبح وزيراً للاقتصاد في وزارة مزاحم الباجه جي (٢٦ اذار ١٩٤٨–٦ كانون الثاني ١٩٤٩)، ووزيرا للاقتصاد والمواصلات، ووكيلاً لوزارة المالية في وزارة نوري السعيد الحادية عشرة (١٥ ايلول ١٩٥٠– ١٠ تموز ١٩٥٢)، ووزيراً للمواصلات والاشغال في وزارة جميل المدفعي السادسة(٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣–٥ أيار من العام نفسة)، ووزيرا للزراعة في وزارة نوري السعيد الثانية عشرة (٣ اب ١٩٥٤ –١٧ كانون الأول١٩٥٥)، ثم اصبح رئيساً للوزراء للمدة(١٥كانون الاول١٩٥٧–٢آذار١٩٥٨)، وتوفي في ١٥ آذار، للمزيد من التفصيل حول حياته ودوره السياسي في العراق ينظر: حسن احمد ابراهيم المعموري، عبد الوهاب مرجان ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠٠٧ .

[٣] جميل الاورفه لي(١٩٠٧–١٩٩٤): ولد في بغداد، واكمل دراسته الابتدائية فيها عام ١٩٢٣، والثانوية عام ١٩٢٧، والتحق في كلية الحقوق في بغداد وتخرج منها عام ١٩٣٠، شغل منصب وزيراً بلا وزارة في وزارة توفيق السويدي الثالثة في ٥ شباط ١٩٥٠، وفي ١٧ أيلول ١٩٥٣ شغل منصب وزير العدلية، وفي ٨ آذار ١٩٥٤ اصبح وزيراً للمعارف، وفي ١٥ كانون الأول١٩٥٧ شغل منصب وزير الزراعة، وفي أيار ١٩٥٨ شغل منصب وزير الزراعة للمرة الثانية، للمزيد من التفصيل حول حياته ودوره السياسي في العراق ينظر: إبراهيم الدروبي، البغداديون كبارهم ومجالسهم، بغداد، مطبعة الرابطة ، ١٩٥٨، ص٧٥؛ عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١٠، ط٧، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨، ص٣٠٦–٣١٥.

[٤] محمد علي محمود(١٨٩٢–١٩٦٥): ولد في كردستان العراق، دخل كلية الحقوق في بغداد ١٩١٣، عمل كضابط احتياط في الجيش التركي، عاد إلى بغداد واكمل دراسته عام ١٩٢٠، انتخب نائباً عن دي إلى ١٩٣٥، ونائباً عن أربيل ١٩٣٧، وفي عام ١٩٥٣ انتخب عضواً في مجلس الاعيان، شغل منصب وزير المالية في ٢٤ حزيران ١٩٣٧، ووزيراً للاشغال والمواصلات في ١٢ نيسان، وفي عام ١٩٤١ التجأ إلى ايران بعد سقوط وزارة الكيلاني، ونُفي بعدها إلى روديسيا، وعند عودته تقلد منصب وزير العدلية في ١٧ أيار ١٩٥٣، ومنصب نائب رئيس الوزراء في ١٧ أيلول من العام نفسه شغل منصب وزير العدلية مرتين في٨ آذار وفي ٣ آب من عام ١٩٥٤، شغل منصب وزير الاعمار في ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٥، ينظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٦، ص٧٥–٧٦؛ صحيفة الحوادث، العدد ٣٣٤٨، ٩ آذار ١٩٥٤؛ جمال بابان، اعلام كرد العراق، السليمانية، مطبعة شقان،٢٠٠٦، ص٧٣١.

[٥] موسى الشابندر(١٨٩٩–١٩٧٩): ولد في بغداد واكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها ، ودرس اللغة الفرنسية فيها ، درس في جامعة لوزان في سويسرا وحصل على الدكتوراه عام ١٩٣٢، عين سفيراً للعراق في الولايات المتحدة الامريكية ١٩٥٣، انتخب عضوا في المجلس النيابي مرتين في عامي ١٩٣٧ و ١٩٥٤، ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٥، ص ٢٤٥؛ مير صبري ، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج١، لندن، دار الحكمة، ٢٠٠٥، ص ١٠٠.

خليل كنة، عبد المجيد عباس، نايف الجريان، واحمد العامر [١].

حاول نوري سعيد استيعاب النشاطات الحزبية والسياسية المعارضة عندما طرح في الميثاق الدستوري ، والذي تضمن عشرة بنود، تناولت الأوضاع الداخلية والسياسة الخارجية للعراق وسبل معالجتها، وفق منهج علمي شامل يأخذ بالتجديد المتنامي مع مسايرة التطور اهمها تغيير القانون الاساسي العراقي، ومكافحة الشيوعية، وتبديل المعاهدة البريطانية العراقية لعام ١٩٣٠، ووزع الميثاق على الشخصيات والاحزاب العراقية للأطلاع عليه وابداء الرأي، وكان ردّ حزب الاستقلال انه اخذ على الميثاق الدستوري خلوه من الاشارة إلى القضية الفلسطينية، اوضح ان بعد فشل نوري السعيد في مشروعة، لجأ إلى العمل الحزبي، وهو اسلوب سبق ان اعتمده في زمن الانتداب البريطاني حين شكل حزب العهد العراقي، وقد تزامنت سياسته الجديدة مع ظهور احزاب جديدة، وعودة الحياة الحزبية في العراق بعد نهاية الحرب العالمية الثانية [٢] .

اعتقد نوري السعيد انه اقرب في افكاره إلى جماعة حزب الاستقلال، خاصة في مسألة مكافحة الشيوعية التي حرص عليها نوري السعيد، ودعا اليها حزب الاستقلال بين عامي (١٩٤٨ – ١٩٤٩)، لهذا دعا نوري السعيد إلى ميثاقٍ وطني قدمه بشكل خاص إلى حزب الاستقلال، ووزع الميثاق على رؤساء الاحزاب القائمة الاخرى، وعلى السياسيين ليبدوا آرائهم فيه، وتضمن الميثاق تغيير القانون الاساسي بجعله مرجع الامة حكومة وشعباً، ومحاربة الاعمال غير المشروعة التي تستهدف اضعاف الحكومة العراقية، والعمل على تحسين اوضاع الفلاحين والعمال، وتشجيع الصناعات، ومكافحة الشيوعية، ومكافحة الصهيونية والعناصر والعصابات التي تستهدف الهدم والتخريب، واستقلال العراق التام وتطبيق نصوص معاهدة ١٩٣٠ تطبيقاً عادلاً [٣] .

سعى نوري السعيد لتأسيس حزب سياسي لإيجاد دعامة حزبية لمؤازرة الوضع القائم تحت زعامته، على أن يضم بين صفوفه الشيوخ والشباب على حد سواء، للوقوف بوجه الأحزاب اليسارية، وقد تقرر أن تكون الهيئة المؤسسة للحزب من ثمانية أشخاص يختار نوري السعيد نصفهم، ويختار صالح جبر النصف الآخر، كما تقرر أن يكون صالح جبر رئيس الحزب، لأنه أكثر تفرغا من نوري السعيد الأعمال الحزب، ونشاطاته، لكن صالح جبر انسحب معترضا على اشتراك شخصيتين في الهيئة المؤسسة هما **محمد علي محمود وموسى الشابندر** لأشتراكهما في حركة مايس ١٩٤١ ووزارة رشيد عالي الكيلاني، وقد مضى نوري السعيد في طلب تأسيس الحزب من دون صالح جبر [٤] .

---

[١] حسن شبر، المصدر السابق، ص٢٧٢.

[٢] حسن شبر، العمل الحزبي في العراق ١٩٠٨–١٩٥٨، المصدر السابق، ص١٩٠.

[٤] عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص ٢٥٧.

[٤] عماد كريم عكوب محمد، حزب الاتحاد الدستوري ١٩٤٩–١٩٥٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص٢١.

اجتمع المؤسسون في دار نوري السعيد في العشرين من تشرين الثاني عام ١٩٤٩، إذ أوضح الغاية من تأليف الحزب، وشرح اهدافه، فأيّدها الحاضرون [١]، وحاول نوري السعيد اقناع صالح جبر وبيّن أن سبب اشتراكهما في الحزب تزكية منهما لسياسته ، الا ان صالح جبر اصر على موقفه ورفض الاشتراك مع نوري السعيد في تأسيس الحزب [٢].

ضم الحزب العديد من الشخصيات الاقطاعية، واصحاب المصالح الموالين للبلاط، والتي سعت لأيجاد عناصر موالية لها داخل الحزب، لتحقيق اغراضه [٣]، ورأت الأحزاب السياسية في تشكيل هذا الحزب محاولة لجمع العناصر، الرجعية، والإقطاعية لمساندة الحكومة من جهة ومقاومة الحركة الوطنية من جهة أخرى، وحثّت على إيجاد نشاط مقابل هذا الحزب [٤] .

ضمت عضوية الحزب عناصر مختلفة من الإقطاعيين، وأصحاب المصالح الكبيرة، وكانوا يأملون من أنضمامهم للحزب بأن يؤمن لهم منافع كبيرة تضمن مصالحهم، وقد قوبل هذا الحزب بالارتياب من قبل الشعب لأعتقادهم انه يؤيد السياسة البريطانية جملةً وتفصيلاً [٥].

عقد المؤتمر الأول للحزب في الثالث والعشرين من كانون الأول ١٩٤٩، وأنتخب الهيئة الإدارية للحزب، فأصبح نوري السعيد رئيساً، وعبدالوهاب مرجان نائباً له، وخليل كنه سكرتيراً اول، **وعبد الهادي الجلبي** أميناً للصندوق، وألقى نوري السعيد خطاباً في المؤتمر جاء فيه" **إن هذا الحزب لم يؤسس لمصلحة شخص، أو أشخاص محدودين، بل لمصلحة الشعب العراقي أجمع، وإنه لا يهدف إلى خدمة جهة، أو جهات معينة، بل إلى خدمة الوطن العراقي خاصة والوطن العربي عامة**"[٦] .

وصف رئيس الحزب الوطني الديمقراطي "**كامل الجادرجي**" [٧] حزب الاتحاد الدستوري بقوله" حزب الاتحاد الدستوري ليس هو ما مكتوب في منهجه، بل مقصودا به ايجاد الداعمة الحزبية المؤازرة للوضع القائم تحت زعامة نوري السعيد ليضم قسما كبيرا من الانتهازيين، واصحاب المصالح الكبيرة، وعددا كبيرا

---

[١]قابل محسن كاظم الركابي، المصدر السابق، ص ٧٥.

[٢] عبد الجبار حسن الجبوري، المصدر السابق، ص ١٨٨.

[٣] ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، ثورة ١٤ تموز في العراق، بغداد، وزارة الثقافة والاعلام، ١٩٧٩، ص٦٤.

[٤]قابل محسن كاظم الركابي، المصدر السابق، ص٧٧.

[٥] اسامة صاحب منعم، نشاط الاحزاب العراقية بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٦-١٩٥٨، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، مجلد٥، عدد٢، ٢٠١٥، ص٥٤.

[٦] مهند عبد الكريم أبو رغيف، المصدر السابق، ص٢٦٢.

[٧] كامل الجادرجي(١٨٩٧-١٩٦٨): ولد في بغداد، واكمل دراسته الثانوية فيها عام ١٩١٣، دخل إلى المرسة الطبية التركية عام ١٩٢١ لكنه تركها وعاد إلى بغداد وفيها تخرج من كلية الحقوق، انتخب نائباً في البرلمان عام ١٩٢٧، أصدر مع عدد من الديمقراطيين صحيفة صوت الاهالي، اسس الحزب الوطني الديمقراطي عام ١٩٤٦، توفي في الأول من شباط ١٩٦٨، للمزيد من التفصيل حول حياته ودوره في السياسة العراقية ينظر: كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٠؛ محمد عويد الدليمي، الديمقراطية في مذكرات كامل الجادرجي، بغداد، دار الحكمة، ٢٠٠١.

من الاقطاعيين ممن يؤيدون الوضع القائم وهكذا تألف حزب الاتحاد الدستوري من عناصر مختلفة تتضمن عددا كبيرا من الاقطاعيين، والمستثمرين، والانتهازيين الذين اعدّوا انفسهم لتسلم المناصب الكبيرة، ومحترفي تصيد النيابات من المتعلمين، وغيرهم ممن هم على هذه الشاكلة" [١].

أصدر نوري السعيد بعد تشكيل الحزب بياناً تضمن المنهاج الاساسي للحزب، جاء فيه"(.. **خدمة هذا الشعب الكريم خدمة منزهة عن الغرض، مترفعة عن الختم، متميزة بالجرأة ونكران الذات، حريصين على التعاون مع كافة الهيئات القومية التي تتفق منهاجها مع منهاج حزبنا..**)"، وتضمن المنهاج خمسة فصول من احدى عشرة مادة، شمل الفصل الأول سياسة الحزب الخارجية، وركزت على توثيق روابط الاخاء والتفاهم بين العراق والدول الاخرى، لاسيما المجاورة منها، ومواصلة الجهاد لنصرة فلسطين، اما الفصل الثاني خصص لسياسة الحزب الداخلية، وتعزيز القانون الاساسي، ومكافحة المبادئ الهدامة، واصلاح الجهاز الحكومي، اما الفصل الثالث فتضمن سياسة الحكومة الاقتصادية من خلال تحسين الانتاج الزراعي، وانشاء مشاريع الري، والمصانع والعناية بشؤون التجارة، وتناول الفصل الرابع سياسة الحزب في الشؤون القومية، وتنمية الوعي القومي، اما الفصل الخامس شمل سياسة الحزب في القضايا الاجتماعية من خلال العناية بالأسرة باعتبارها اساس الامة، والاهتمام بالتغذية والصحة العامة، والعناية بالأدب والفنون[٢] .

لم يكن دور حزب الاتحاد الدستوري جديداً على الساحة العراقية، كما لم يكن ابتعاد الجماهير عنه بالأمر الجديد على اعضاء الحزب، وذلك لان المرحلة التي تأسس بها كانت نشطة حزبياً، وهو ما دفع رئيسه نوري سعيد إلى وضع اهداف تنسجم مع ما كان يرفع من شعارات، وفيما يتعلق بالعلاقات مع بريطانيا فلم تختلف شعارات الحزب عن باقي شعارات الاحزاب في تبديل المعاهدة العراقية البريطانية وبشكل يؤمن استقلال العراق [٣] .

وضمن العلاقات الخارجية فقد ركز الحزب على التعاون مع الدول العربية وبقية دول العالم، ودعم شعوبها، والعمل على أزدهارها، وتلك الاهداف انسجمت مع ما كان يرفع من شعارات في الساحة، فدعا للدفاع عن فلسطين، وضرورة التعاون مع الدول العربية، لكنه كان حذراً في طرح هذا الشعار، فلم يوضح نظرته للعلاقة مع البلدان العربية، والهيكل السياسي الذي يجب ان يجمعها، وقد استعاض عن تبني الجامعة العربية او الوحدة العربية، بان طرح التعاون هدفا عريضا، وفيما يتعلق بالعلاقة مع بريطانيا، لم تختلف شعارات حزب الاتحاد الدستوري عن شعارات الاحزاب الاخرى، فلقد رفع أيضاً شعار

---

[١] ستار علك الطفيلي، موقف نواب الحلة من انبثاق الحياة الحزبية في العراق ١٩٤٦-١٩٥٣، مجلة كلية التربية الاساسية، جامعة بابل، العدد ٤، ٢٠١٠.

[٢]عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٨، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨، ص ١١٨-١١٩.

[٣] مريم سرايش، العراق وحلف بغداد (١٩٤٥-١٩٥٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بو ضياف-المسيلة، ٢٠١٩، ص١٦.

تبديل المعاهدة العراقية–البريطانية بالشكل الذي يؤمن استقلال العراق، ويحفظ سيادته [١]، وفي الشأن الداخلي فقد دعا إلى إصلاح الجهاز الحكومي، وإصلاح قانون الانتخاب، واحترام الحقوق المكتسبة، في ملكية الأرض، واستصلاح أراضٍ جديدة، وتطبيق الملكية الصغيرة فيها [٢] .

وفي السياسة الداخلية دعا الحزب في منهاجه إلى تحقيق اصلاح عام يستهدف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق منهج شامل يأخذ بتجديد عملي ومسايرة التطور، ومحاربة الطائفية بانواعها والروح الاقليمية والانعزالية [٣] و إلى توثيق روابط الاخاء والتفاهم بين الدول والشعوب العربية، وتعزيز الدستور بجعله مرجع الامة حكومة وشعبا في جميع الشؤون، وحماية احكامه من أي اعتداء، فضلا عن تأكيده على مواصلة الجهاد لنصرة فلسطين، وانقاذها، ومكافحة الصهيونية لدرء اخطارها عن البلاد العربية [٤].

دعا نوري السعيد في خطابه الأول للحزب في الرابع من نيسان عام ١٩٥٠ السعي لتحقيق منهاج الحزب كاملاً مع التجرد عن استغلال نفوذ الحزب عن اي مصلحة شخصية، وبثّ روح التعاون، والتآزر بين جميع المواطنين، والهيئات، والاحزاب خدمةً للمصلحة العامة، ودعا إلى تجنب اعضاء الحزب للاحاديث التي توحي إلى اليأس، والتذمر، ولزوم تحليهم بالصبر، ورحابة الصدر، ليساهموا في تقوية نفوس المواطنين على امل في التغلب على المشاكل، واصلاح النواقص [٥] .

يذكر جميل الأورفه لي الذي كان محاسبا لحزب الاتحاد الدستوري: " **ان نوري السعيد لا يؤمن بمبادئ الاحزاب ولكن الارتباطات الشخصية هي غايته، بحيث أن هذه الارتباطات كانت تؤثر على القرارات التي اتخذتها اللجنة المركزية للحزب سيما في الاستيزار، إذ تعطى الوزارات إلى شخصيات معينة، واصبح نوري السعيد ينتهج هذا المنهج عند تسلمه رئاسة الوزارة** [٦] " .

جاء في المنهاج الأساسي للحزب" **أن للحزب الحق في تأسيس فروع في جميع أنحاء العراق بعد استحصال مصادقة وزارة الداخلية**" ومن هذا المنطلق، تم فتح أول فرع للحزب في مدينة بغداد في الثاني والعشرين من آذار ١٩٥٠ في جانب الكرخ [٧].

بعد تأسيس حزب الاتحاد الدستوري عقد اعضاء الحزب اجتماعاً في الثامن والعشرين من اذار ١٩٥٠، في المقر العام للحزب، وتم التداول حول إصدار صحيفة للحزب باسم" **صحيفة الاتحاد**

---

[١] حسن شبر، المصدر السابق، ص١٩٢.

[٢] مهند عبدالكريم أبو رغيف، المصدر السابق، ص٢٦٢.

[٣] حزب الاتحاد الدستوري المركز العام المنهاج الأساسي والنظام الداخلي، بغداد، شركة التجارة والطباعة المحدودة، ١٩٤٩، ص٣.

[٤] عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص ١١٩.

[٥] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ١، ٤ نيسان ١٩٥٠.

[٦] ستار علك الطفيلي، المصدر السابق، ص٩٤.

[٧] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ١٣، ١٩ نيسان ١٩٥٠.

الدستوري"، وصدر العدد الأول من الصحيفة في الرابع من نيسان ١٩٥٠، واصبح "**عبد المجيد عباس**" رئيس تحرير الجريدة [١].

وفي الخامس والعشرين من أيار ١٩٥٠ وجه الحزب نداءً إلى جميع أعضائهُ في لواء الحلة للحضور في السادس والعشرين من أيار من اجل افتتاح فرع الحزب، وانتخاب الهيئة الإدارية للفرع، وقد تم تحديد مكان الحضور في السينما الحمراء [٢] وتم افتتاح فرع الحزب في السادس والعشرين من أيار ١٩٥٠، بحضور رئيس الحزب نوري السعيد، وحضر الافتتاح أعضاء اللجنة المركزية للحزب، وأعضاء الهيئة العليا، وأعضاء الهيئة الإدارية لفرع بغداد، وعدد كبير من المنتسبين، والوجهاء من جميع أنحاء العراق، ونواب لواء الحلة، ومتصرف لواء الحلة وهو أول فرع للحزب خارج مدينة بغداد [٣].

كشف تشكيل الحزب عن حقيقة مهمة مفادها ان نوري السعيد شكل في اواخر مدة رئاسته اي أستقال منها في العاشر من كانون الأول ١٩٤٩، في حين اعتاد رؤساء الوزراء ان يشكلوا احزابهم في بداية الحكم من اجل ضمان وزاراتهم وانجاح مخططاتها، لكن هذا الحزب لم يكن دوره ينحصر في اسناد الوزارة فقط، انما أريد له ان يلعب دورا مستقبليا في عدة وزارات قادمة يترأسها السعيد، لاسيما انه وضع في ذهنه برنامجاً بعيداً يسعى من وراءه إلى ربط السياسة العراقية بالسياسات الغربية، وهو ما يتطلب ان تكون مهمته مستقبلية [٤] .

بالرغم من الانتقادات التي وجهت إلى الحزب الا انه شرع في وضع منهاج خاص به، تناول التوجه بإصلاح النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفق منهج علمي شامل أخذ على عاتقه التجديد النامي مع مسايرة التطور، ومحاربة الطبقية، والطائفية بأنواعها، والروح الاقليمية الانعزالية، واكد في سياسته توثيق الروابط مع البلدان العربية، واعرب في مناهجه عن رغبته في تبديل "**المعاهدة العراقية – البريطانية**" بما يؤمن استقلال العراق، وسلامته، واعطى للقضية الفلسطينية حيزا، إذ دعا إلى مواصلة الجهاد لنصرة فلسطين، ومكافحة الصهيونية، وبحث منهج الحزب في علاقات العراق الخارجية، ومسالة تعزيزها، والتفت في منهاجه إلى السياسة الداخلية فنوه إلى احترام القانون الاساسي بوصفه مرجعاً الامة، كما شجب الاعمال غير المشروعة ومكافحة المبادئ الهدامة، ودعم استقلال القضاء، واصلاح الجهاز الحكومي، واحلال الثقة بين الشعب والحكومة [٥] .

---

[١] عماد كريم عكوب، المصدر السابق، ص١٠٦.

[٢] السينما الحمراء: هي سينما الشتوي في الحلة تقع بنايتها مقابل حديقة أسد بابل، وتسمى لدى عامة الناس "حديقة الصنم" في الجهة المقابلة لبلدية الحلة، وقد هدمت السينما عام ١٩٥٥، وبني مكانها مجلس إدارة اللواء، وشهدت هذه السينما اجتماعات الحزب وعدة مناسبات للواء، ينظر: عامر جابر تاج الدين، الاحزاب والجمعيات السياسية في الحلة ١٩٠٨–١٩٥٨، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠٧، ص٢٢٦.

[٣] صحيفة الاتحاد الدستوري ، العدد ٤٣، ٢٥ مايس١٩٥٠.

[٤] حسن شبر، المصدر السابق، ص١٩٢.

[٥] ستار علك الطفيلي، المصدر السابق،ص٦١.

بعدما أصدر الحزب صحيفة الاتحاد الدستوري في بغداد، أصدرت فروع الحزب في الوية العراق صحفها الخاصة بها، إذ أصدر في البصرة في الأول من كانون الأول ١٩٥١ صحيفة" **الدستور**"، وكان رئيس تحريرها "**عز الدين الرئيس**"، وفي الثامن من شباط من العام نفسه أصدر فرع الحزب في الحلة صحيفة" **الوحدة**" لتكون ناطقة بلسان الحزب، وكان رئيس تحريرها " **فوزي الخضيري**" ، وأصدر في الحلة ايضاً صحيفة " **صوت الاتحاد**" وكان رئيس تحريرها" **عبد الجبار الشيخ**"، وفي الثامن من أيار عام ١٩٥٢ أصدر فرع الحزب في بغداد صحيفة " **القبس** "، وكان رئيس تحريرها" **توفيق الفكيكي**"، والملاحظ ان جميع رؤساء التحرير واعضاء هيئة التحرير هم من اعضاء حزب الاتحاد الدستوري وهيئته الادارية في فروع الحزب في الالوية المذكورة [١] .

لم يقتصر دور صحافة الحزب على نشر مبادئ الحزب، ونشاطاته واهدافه، بل انبرت تدافع عن سياسة رئيس الحزب، إذ اشادت بمصداقية وسياسة نوري السعيد، وعدته الزعيم الامثل للعراق، ووصفت سياسته بأنها "**واقعية** "، وانه يعمل من اجل مصلحة الشعب، كما لم يقتصر دور صحافة الحزب على متابعة الوضع الداخلي والشأن العربي، انما تناولت في صفحاتها التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في انحاء مختلفة من العالم [٢] .

عمل في صحيفة الاتحاد الدستوري عدد من المحررين، والكتاب العراقيين، ومن ابرز المحررين الاستاذ "**حسين علي الاعظمي**" في كلية الحقوق، "**وامتاز بالشاعرية المرهفة، والاحساس القوي المتمكن والولاء الهاشمي الاتم، ولها في كل هذهِ المجالات الخرائد العصماء**" [٣]، كان رئيس التحرير الدكتور "**عبد المجيد عباس**" نائب المنتفق في الناصرية، اما المدير المسؤول عن الصحيفة "**جهاد الانصاري**" تولى مهمة الاشراف عليها.

كتبت صحيفة الاتحاد الدستوري في ديباجاتها العبارة الاتية " **لسان حزب الاتحاد الدستوري**"، وكانت تصدر صباح كل يوم بأستثناء يوم السبت الذي كان عطلة الصحيفة، فضلاً عن انهم تعطل إصدار ها في العطل الرسمية في المملكة العراقية، وصدرت بواقع اربعة صفحات، وكان مقر الصحيفة في "**شارع حسان بن ثابت**" في بغداد [٤] .

اختارت الصحيفة يوم الرابع من نيسان موعداً لصدورها لتزامنه مع الذكرى السنوية لجلوس الملك فيصل على عرش العراق وذلك لأحتفاء صفة الولاء للملك من قبل مؤسسي وانصار حزب الاتحاد الدستوري، خاصةً ما يمثل حال رئاسة الحكومة، وتعبر عن تطلعاتها، وتحيط القارئ بصورة وافية عن منجزات الحكومة، وما تقدمه من الخدمات والمشاريع للشعب العراقي، وعدت الصحيفة ان احتفال العراق

---

[١] فائق بطي، صحافة الاحزاب وتاريخ الحركة الوطنية، بغداد، الاديب البغدادية، ١٩٦٩، ص٢٢٦.

[٢] المصدر نفسة، ص ١٠٨-١٠٩.

[٣] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ١، ٤ نيسان ١٩٥٠.

[٤] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ١٠٧، ١٤ اب ١٩٥٠

بعيد انتقال العرش، وصدور العدد الأول منها "**ان ذلك شرفاً لها، وتوفيقاً يمضي بها ان شاء الله إلى اداء رسالتها المثلى لهذا الوطن العزيز على وجه**" [١] .

اعتمدت صحيفة الاتحاد الدستوري في حصولها عن الاخبار الخارجية بصورة اساسية على ما تحصل عليه من وكالات الانباء الدولية مقابل اجور محدودة، اما عن طريقة بيع الصحيفة فأن اغلب الصحف في تلك المدة تباع عن طريق وكلاء او متعهد بالبيع، او مكاتب الصحف الموزعة على الالوية مقابل نسبة خصم معينة لهم تقدرها ادارة الصحيفة، ففي بغداد كانت تباع في "**مطبعة الشعب دار الاخبار**"، وفي الحلة من "**مكتبة الفرات**" لصاحبها "**مهدي عباس**" [٢] .

اما المصادر المالية للصحيفة، كانت تحصل عليها عن طريق بيع الاعداد اليومية كمورد لسدّ النفقات وتكلفة الطباعة والنشر، فضلاً عن الاجور التي تحصل عليها الصحيفة من نشر الاعلانات.

اما شروط الاشتراك في الصحيفة، فكتبت في اعلى الصفحة الأول ى من كل عدد باللغة العربية، ففي داخل العراق كان ثمن الاشتراك السنوي في بغداد اربعة دنانير، وفي الالوية اربعة دنانير ونصف، اما اماكن بيع الصحيفة في خارج العراق فكانت تباع في **لبنان** عن طريق "**دار الكشاف**" وهي مؤسسة ثقافية تقوم بمهمة الوسيط بين جميع العاملين في الثقافة في العراق والبلدان الاخرى الأخرى، وتنظم تبادل المطبوعات بين مختلف البلدان العربية، وتؤمن توزيع المؤلفات العراقية في العراق والبلدان العربية [٣] .

اما المستوى الفني للصحيفة، فقد حرص المقيمون عليها بالاهتمام بهذا الجانب، إذ وضعوا لها تبويباً لصفحاتها، وترتيبها وفقاً لأهمية الاخبار، واختاروا عناوين مكتوبة بخط واضح يثير الانتباه للقارئ، لا سيما المقالات الافتتاحية، وعناوين الاخبار الدولية والمحلية، والاعلانات، فكتبت بالأحرف الكبيرة.

كان حجم الصحيفة عند صدور العدد الأول منها في الرابع من نيسان عام ١٩٥٠، باتساع (٣٨) سم طولاً و(٢٥) سم عرضاً، وكان اتساع الديباجة (١١) سم طولاً و(٢٥) سم عرضاً، حمل اسم الصحيفة وعنوان ادارتها، اما باقي الصفحات الاخرى فكان حجم كل عمود بحدود (٢٦) سم طولاً، و (٧) سم عرضاً، وقد قسمت الاعمدة إلى حقول مختلفة بهدف توزيع المادة المنشورة، ولم يتغير حجم الصحيفة منذ صدورها حتى نهاية مدة الدراسة.

وزعت موادها وفق اهميتها، فالصفحة الأول ى غالباً ما تناولت احداث العراق المهمة، او التي تخص حزب الاتحاد الدستوري كافتتاح فرعاً له في البصرة، او اخبار رئاسة الوزراء، او اخبار العالم المتنوعة، اما الصفحة الثانية فتناولت الحوادث والاخبار محلية، اما الصفحة الثالثة فجاءت لتكملة المقالات المنشورة من الصفحة الأول ى، امام الصفحة الرابعة والاخيرة فشملت الاخبار المتنوعة، والاعلانات المختلفة التجارية والثقافية ، فضلاً عن فقرات الفكاهة وسباقات الخيول وغيرها.

---

[٢] ينظر الملحق رقم(١): صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ١، ٤ نيسان ١٩٥٠.

[٢] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٧٤٣، ٣ ايلول ١٩٥٢.

[٣] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٢٦٧، ٢٥ شباط ١٩٥١.

عززت الصور الصحفية في التعبير عن حقيقة الحدث، لكونها تضيف طابعاً جمالياً للصحيفة، ودليلاً مؤشراً على تطور الصحافة، فمنذ العدد الأول لصدورها استخدمت الصحيفة الصور في توثيق اخبارها وتعزيز ثقتها لدى القارئ، اما ما يخص رسوم الكاريكاتير، فقد استخدمتها الصحيفة بسبب انتشار هذا الفن في تلك المدة لتوجيه النصح، او استخدامها في الاعلانات التجارية.

اما الجانب اللغوي للصحيفة، فامتازت بلغة واضحة ومفهومة للقارئ وبأسلوب بلاغي سهل، واعتمدت اللهجة الفصحى في صفحاتها، واحتوت على القصائد الشعرية والامثال والقصص الادبية، والملاحظ خلوها من الاخطاء اللغوية ما عدا بعض علامات التنقيط كالفارزة والنقطة التي لم تأتي في نهاية بعض المقالات التي حوتها صفحاتها.

الفصل الثاني

موقف صحيفة الاتحاد الدستوري من الأوضاع السياسية في العراق ١٩٥٠-١٩٥٢

المبحث الأول : موقف الصحيفة من الأوضاع السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٠-١٩٥٢.

بدأت الافكار الحرة والشيوعية تتدفق إلى العالم العربي، ومنه إلى العراق، فحاول النظام الملكي أيجاد طبقة سياسية جديدة وغير تقليدية، وهذا ما أكده خطاب الوصي في مبنى امانة العاصمة في السابع والعشرين من كانون الأول ١٩٤٥ " عندما تطرق إلى الأوضاع الاجتماعية، إذ دعا إلى "**أعداد جيل من الخلف الصالح يتولى أعباء الحكم والمسؤوليات**"[١] .

ادى تدهور الأوضاع الداخلية في العراق إلى ازدياد الاستياء العام على الحكم الملكي، والذي فشل في ايجاد الحلول المناسبة للحيلولة دون تفاقم تلك الاوضاع، لذا برزت فكرة التخلص من النظام الملكي باستخدام الجيش العراقي، لاسيما بعد فشل حركة مايس عام ١٩٤١، إذ عاش الجيش العراقي بعدها ظروفا صعبة تمثلت في تقليص حجمه من اربع فرق عسكرية إلى فرقتين، بعد ان سُرح اكثر من (٥٠٠) ضابط من خيرة ضباط الجيش العراقي، فضلا عن مطاردة العناصر الوطنية فيه، فيما كانت السلطة الحاكمة تسرف في سياسة الولاء لبريطانيا، حتى اصبحت البلاد اقرب إلى ان تكون مستعمرة بريطانية وقد زادت نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ من الشعور المعادي لبريطانيا والنظام الملكي في العراق بشكل كبير، فكانت العامل المباشر للدعوة إلى اقامة تنظيم عسكري يهدف إلى استقلال العراق، ووضع حدّ لسياسته الموالية لبريطانيا [٢] .

ان الاطلاع على منهاج الاحزاب العلنية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية يكشف انها كانت مشبعة باجواء الحرية والديمقراطية، والاصلاح، والرغبة في تعزيز الاستقلال، وتطوير الحياه الاجتماعية، والاقتصادية، وتوزعت تلك الاحزاب على تيارات مختلفة، منها الديمقراطية والليبرالية، والقومية، كما عملت النخبة السياسية على تأسيس احزابها الخاصة لكي تعمل ككتل سياسية في الحياه السياسية العراقية، وفق ارادة البلاد والسفارة البريطانية لتتعاون على حكم البلاد مثل حزب الاتحاد الدستوري، والامة الاشتراكية[٣].

اوفدت الحكومة العراقية في الرابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٠ إلى مصر كلاً من وزير الخارجية مزاحم الباجه جي، ووزير التربية نجيب الراوي، واجرى الوفد العراقي مباحثاته في مبنى وزارة الخارجية المصرية، وصدر بعدها بيان مشترك في الثامن والعشرين من الشهر نفسه، اشار إلى تبادل الآراء حول العلاقات المصرية–العراقية لتوحيد الروابط بين البلدين، وتعهد الطرفان عرض ما توصلا اليه على حكوماتهما لبيان الرأي فيه، وفي الثلاثين من الشهر نفسه عاد الوفد العراقي إلى بغداد، وقدم ما

---

[١]ضحى نجم عبد كشاش العبادي ، نقابة اطباء العراق ١٩٥٢ – ١٩٦٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠١٩ ، ص٤١.

[٢]محمد سلمان منور التميمي، فؤاد عارف ودوره العسكري والسياسي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠٠٨، ص ٦٥ .

[٣]حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية الاحزاب والجمعيات والحركات والشخصيات السياسية والقومية والدينية في العراق، بيروت، مؤسسة العارف للمطبوعات، ٢٠٠٧، ص٧٠.

عرف "**بأتفاق الكرام**" إلى الحكومة العراقية، وتضمن امتناع كل من العراق ومصر التدخل بالشأن السوري من اجل استقرارها بشكل بعيد عن التدخلات المغرضة [١] .

بعدما اجريت انتخابات ١٩٤٩، ظهرت الحاجة إلى تأليف حزب سياسي يضم العناصر المعارضة داخل مجلس النواب وخارجه للتصدي لمؤامرات الغرب تجاه العراق، ويقف ضد اندفاعات نوري السعيد والوصي في السير على نهج الدول الاستعمارية، وزاد من اهمية ذلك التعاون الذي حصل بين الاجنحة المعتدلة الحكم مثل طه الهاشمي و"**محمد رضا الشبيبي** [٢]"، لذا جاء تكوين "**الجبهة الشعبية المتحدة** [٣] " في الوقت الذي كانت فيه الطبقة الحاكمة تعاني من عزلة شعبية بعد اخفاقها في حرب فلسطين، والاضطهاد الذي تعانيه الاحزاب السياسية والمنتمين اليها، وحجب الحرية عن نشاطات المعارضة الحزبية [٤] .

انتقد حزب الاتحاد الدستوري في السابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٠ عمل حكومة علي جودة الايوبي (١٠ كانون الثاني ١٩٤٩–الاول من شباط ١٩٥٠) بأن ليس لديها برنامج واضح ولا تحضى بدعم البرلمان العراقي، ولكن اجمال سبب ذلك إلى الخوف من ان الحكومة الحالية قد تكون لديها نوايا اصلاحية حقيقية، والتي اذا تم تنفيذها قد تضعف بشكل دائم موقف القصر وانصاره القدامى الأكثر ولاءً؛ رغبة نوري السعيد في اثبات مرة اخرى ان الحكومة في العراق لا يمكن أن تستمر من دون دعمه النشط أو السلبي [٥].

اشارت صحيفة الاتحاد الدستوري في الخامس من نيسان ١٩٥٠ ان الاصلاح الاقتصادي والرفاه الاجتماعي في البلاد لا يمكن تحقيقه كاملاً دون معالجة المظاهر المنتشرة في المجتمع العراقي مثل الفقر

---

(١)عمار مزهر ريسان داخل، نجيب الراوي ودوره العسكري في العراق حتى نهاية عام ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص٢١٧.

(٢)محمد رضا الشبيبي(١٨٨٩–١٩٦٥): ولد في النجف ودرس فيها العلوم الدينية، شارك في معركة الشعبية عام ١٩١٥ ضد القوات البريطانية، انتخب رئيسا لمجلس الاعيان عام ١٩٣٥، ومجلس النواب ١٩٤٤، اصبح وزيرا للمعارف ثلاث مرات خلال المدة(١٩٢٤– ١٩٤٨)، له العديد من المؤلفات، توفي في بغداد، ودفن في النجف الاشرف، ينظر : علي عبد شناوة، الشبيبي في شبابه محمد رضا الشبيبي ودوره الفكري والسياسي حتى عام ١٩٣٢، النجف الاشرف، دار كوفان للنشر، ١٩٩٥؛ كامل سلمان الجبوري، مذكرات الشيخ محمد رضا الشبيبي ورحلاته، بيروت، مطبعة الرافدين، ٢٠١١.

(٣) حزب الجبهة الشعبية المتحدة: تأسس على اثر البيان الذي وقعه السياسيون المعارضون لربط العراق بعجلة الغرب والذي عرف ببيان الحياد في ١٩ آذار ١٩٥١، واجيز الحزب في ٢٦ أيار ١٩٥١، ومن اهدافه التمسك بالقانون الاساسي، وتحسين احوال الفلاحين والعمال، ودعم الوحدة العراقية، وانقاذ العراق من الاستغلال الاجنبي لاقتصاده، للمزيد ينظر: كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٠، ص٥٢٠–٥٣٠؛ صحيفة صوت الاهالي، العدد٤٥٣، ٢٣ آذار ١٩٥١؛ خالد حسن جمعة، موقف حزب الجبهة الشعبية المتحدة في العراق من التكتلات الاقليمية والاحلاف الدولية ١٩٤٩–١٩٥٤، مجلة كلية التربية الاساسية، العدد٥٩، ٢٠٠٩، ص٣–٣٩.

(٤)المصدر نفسه، ص٥.

(5) BAN, FCO 624/187, Policel Politician situation, 27 January 1950, p. 2.

والعوز الذي يشمل شرائح كثيرة في المجتمع، وان القابلية الانتاجية للبلاد ضئيلة جداً، فضلا عن ان العوامل الطبيعية مثل الفيضانات وغيرها تحول دون رفع القابلية الانتاجية، لذا دعت الصحيفة إلى العمل على تحقيق الرفاه الاقتصادي الشامل، ومعالجة اسباب الفقر من اجل رفع مستوى المعيشة في البلاد [١].

اعلن الوصي عبد الاله موافقته في أيار ١٩٥٠ عن رغبته بأجراء انتخابات في العراق[٢]، وتحدث رئيس الوزراء توفيق السويدي إلى نوري السعيد بصفته زعيم حزب الاغلبية، واعلن نوري السعيد موافقته على ذلك بشرطين، الأول ان يكمل البرلمان الحالي برنامجه، والثاني ان الاّ يكون صالح جبر وزيراً للداخلية عندما تُعقد الانتخابات في الأول من اب ١٩٥٠، لكن الامور تغيرت مع اعلان مرض "**الملكة علياء**" في احدى المستشفيات لندن ومغادرة الوصي اليها، وتأجل موضوع الانتخابات الامر الذي ادى إلى ان قدم توفيق السويدي استقالته التي قبلها الوصي بالنيابة [٣].

رفض حزب الاتحاد الدستوري اجازة وزارة الداخلية لحزب الامة الاشتراكي [٤] في الرابع والعشرين من حزيران ١٩٥١، بعدما اتخذ حزب الامة موقفاً معارضاً لسياسة نوري السعيد، وكانت هذه المعارضة منبثقة من سوء تفاهم بين رئيسيّ الحزبين، ولم يكن هناك اختلافاً كبيراً في توجهات كلا الحزبين وانما تنافس على السلطة، واوضحت صحيفة الاتحاد الدستوري ان اعضاء حزب الامة اعتقدوا ان معالجة القضايا الكبرى للامة من دون معرفة الياتها ومقدماتها، وطالبتهم بأن يتحققوا من الاحداث بمنطق سليم، ومتزن، وان لا يعترضوا على رموز شهد لها الشعب بالوطنية [٥] .

اقام حزب الاتحاد الدستوري عدة مهرجانات ومؤتمرات ومنها، مهرجاناً كبيراً في بغداد يوم الثامن والعشرين من تموز ١٩٥١، ووجهت دعوة أعضاء الحزب لحضور المهرجان، كما وجهت دعوات خاصة إلى علماء، ووجهاء، ومثقفي مدينة النجف، وقد لبى أهالي النجف الدعوة، وحضروا إلى بغداد بوفد كبير مثل جميع الطبقات المثقفة من العلماء، ورجال الأدب، والفضل والرأي ، وقد استقبل الوفد من قبل رئيس

---

[١] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٢، ٥ نيسان ١٩٥٠.

[٢] للمزيد من التفصيل حول مشاورات الوصي عبد الاله مع الجانب البريطاني لأشغال المناصب الشاغرة في حكومة نوري السعيد وترشيح الوصي عبد الاله لنصرت الفارسي لأشغال حقيبة المالية الذي يشغله عبد الوهاب مرجان وكالة، وعزم الوصي على عدم ضم توفيق السويدي إلى الحكومة بأي شكل من الاشكال ينظر:

BAN, FCO 187/ 624 Confldentlal, 14 November 1950, p. 4.

[3] BAN, FCO 624/187 Confldentlal, 14 November 1950, p. 2.

[٤] حزب الامة الاشتراكي: اسسه محمد صالح جبر في الرابع والعشرون من حزيران عام ١٩٥١، كانت اهدافه تحقيق الاصلاح العام والشامل في البلاد وفق المبادئ الاشتراكية والاسلوب الديمقراطي، كان هدف الوصي عبد الاله منه ايجاد احزاب حكومية مواجهة الوضع السياسي القائم، والحدّ من نفوذ نوري سعيد وحزبه الاتحاد الدستوري، لذا اوعز لصالح جبر لتأسيسه، ينظر: عبد الرزاق محمد اسود، موسوعة العراقية السياسية، ج٦، بيروت، دار العربية للموسوعات، ١٩٨٦، ص٢٦٩؛ مؤيد ابراهيم الونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤-١٩٥٨، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٢، ص١٩٩٢.

[٥] عماد كريم عكوب محمد، المصدر السابق، ص ١١٦.

الحزب نوري السعيد، ونائبه عبد الوهاب مرجان، وأعضاء اللجنة المركزية، وأعضاء الهيئة العليا للحزب [١].

اقترن العقد الاخير من العهد الملكي ظهور قوى مضادة جديدة برزت امام القوى السياسية التي ارتكز عليها النظام الملكي، وأن كانت تلك القوى السياسية الضئيلة كماً، الا انها كانت ذات اهمية سياسية نوعية متنامية، وقد تمثلت تلك بالنخب المتعلمة سواء المدنية او العسكرية، فقد تعلموا بالمدارس العلمانية نهاية في الانتفاضة الجديدة التي نشأت في العراق في ظل مرحلتي الانتداب والاستقلال، واغلبهم من المهنيين والعاملين في الحكومة، فكانوا يمثلون الضباط في القوات المسلحة، والاداريين في مؤسسات الدولة [٢] .

ضمت وزارة نوري السعيد الحادية عشر التي شكلت في الخامس عشر من ايلول ١٩٥٠ كل من توفيق السويدي نائباً رئيس الوزراء، و"**ماجد مصطفى**" وزير الشؤون الاجتماعية، "**حسن سامي**" وزيراً للعدل، و"**خليل كنه**" وزيراً للمعارف، و"**شاكر الوادي**" وزيراً للدفاع، و"**عبدالوهاب مرجان**" وزيراً المالية، و"**ضياء جعفر** [٣] " وزيراً للاقتصاد، وكل من "**عمر نظمي**"، و"**مصطفى العمري**"، و"**محمد حسن كبة**" وزراء بلا وزارة عينوا في كانون الأول ١٩٥٠ [٤]، عقدت حكومة نوري السعيد جلستها في التاسع من تشرين الأول ١٩٥٠ واقرت بتعيين اعضاء اول مجلس اعمار عراقي، وتالف المجلس من رئيس الوزراء

---

[١] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٣٩٥، ٢٩ تموز ١٩٥١.

[٢] نزار علوان، المصدر السابق، ص٥٤.

[٣] ضياء جعفر (١٩١١-١٩٩٢): ولد في بغداد، وحصل على شهادة الدكتوراه من بريطانيا ١٩٣٦، اصبح نائباً في البرلمان ثلاثة مرات للاعوام ١٩٥٣، ١٩٥٤، و أيار ١٩٥٤، تسنم العديد من المناصب الوزارية في العهد الملكي، للمزيد من التفصيل ينظر: حيدر فاروق سلمان، ضياء جعفر ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٣.

[٤] المركز العراقي للمعلومات والدراسات، دليل الوزارات العراقية ١٩٢٠-٢٠٠٣، بغداد، دار نور الشروق للطباعة والنشر، ٢٠٠٧، ص١٥٧-١٥٨.

نوري السعيد رئيسا، وارشد العمري نائبا للرئيس، **وعلي ممتاز الدفتري** [١]، وجلال بابان، و"**عبد الامير الازري**" اعضاءً [٢].

بعد افتتاح فرع الحلة لحزب الاتحاد الدستوري، تقرر فتح مقر آخر للحزب في البصرة لإدارة شؤون الحزب هناك في شهر تشرين الثاني عام ١٩٥٠، وانتخب "عبد الجبار الملاك" معتمدا للفرع، و"**عبد السلام المناصير**" محاسبا، و"**إبراهيم العقيل**" أمينا للصندوق، لكن حفلة افتتاح الفرع بشكل رسمي أجلت إلى الثالث والعشرين من شباط ١٩٥١ [٣]، وحضر الاحتفال جمع غفير من وجهاء البصرة، ونشرت صحيفة الاتحاد الدستوري أسماء الشيوخ والوجهاء الذين حضروا الاحتفال، والذين مثلوا مختلف مناطق العراق، كما نشرت منهاج الاحتفالية بشكل مفصل [٤].

وقد ناشدت صحيفة لواء الاستقلال الحكومة بأتباع القواعد الديمقراطية الصحيحة من خلال الانتخاب المباشر، وقد تطرق الوصي عبدالآله لذلك في خطاب العرش في الثالث من كانون الأول ١٩٥٠ بقوله " **ان الحكومة ملزمة على تقديم لائحة إلى مجلسكم الحالي تضمن تعديله قانون انتخاب النواب بشكل يزيل النواقص، ويصون حرية الانتخاب على اكمل وجه** " ، وقد قدم نواب المعارضة في المجلس النيابي وعددهم تسعة وعشرون نائباً مقترحاً إلى رئاسة المجلس طلبوا فيه الغاء قانون الانتخاب السائد، وتشريع قانون الانتخاب المباشر، وعند انعقاد الجلسة تغيب رئيس الوزراء نوري السعيد من جلساتها، وقد انتقد نواب المعارضة ذلك، بينما عارض نواب الحكومة مقترح المعارضة بحجة ان الانتخاب المباشر لا يمكن تطبيقه في الوقت الحاضر لوجود الاكثرية العشائرية غير المتعلمة، وعدم نضج الوعي الشعبي عند الناخبين، وحداثة عهد العراق بالاسلوب الانتخابي [٥] .

---

[١]علي ممتاز الدفتري(١٩٠٠–١٩٩٠) : ولد في ٢٠ ايلول في الحيدرخانة ببغداد، كان والده من رجال الثقافة والادارة في العهد العثماني، دخل مدرسة الاعداد الملكي عام ١٩١٠، وتخرج منها ١٩١٧، وفي عام ١٩٢٦ التحق بمدرسة الحقوق، وتخرج منها ١٩٢٩، عين مديراً عاماً للواردات١٩٣٤، شغل منصب وزير المالية بحكومة طه الهاشمي التي شكلها في الأول من شباط ١٩٤١، وفي العام نفسه اصبح نائباً، و اصبح وزيراً للمالية بحكومة نوري السعيد السادسة(٩تشرين الأول١٩٤١– ٧ تشرين الأول١٩٤٢)، ووزير للمواصلات والاشتغال في وزارة توفيق السويدي الثانية(٢٣شباط – ٣ أيار ١٩٤٦)، انضم إلى حزب الاحرار في الأول من حزيران ١٩٤٦، اصبح وزير المالية بحكومة علي جودت الايوبي، توفي في السادس من تشرين الأول في بغداد، للمزيد من التفصيل حول حياته ودوره السياسي في العراق، ينظر: حامد فرج عبد الحسين، علي ممتاز الدفتري ودوره السياسي في العراق ١٩٤٠–١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤.

[٢]عبد الله شاتي عبهول، تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٢، دراسة في التاريخ الاقتصادي، بغداد، ٢٠١٢ ، ص ٢٠.

[٣] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ١٨٨، ٢٣تشرين الثاني ١٩٥٠.

[٤] عماد كريم عكوب، المصدر السابق، ص٨٧.

[٥]بشير محمود الغزالي، المعارضة النيابية في العراق خلال العهد الملكي ١٩٤٦–١٩٥٨، بيروت، دار الولاء للطباعة والنشر، ٢٠٢١، ص ١٣٥–١٣٦.

كما تابعت صحيفة الاتحاد الدستوري باهتمام موضوع الارصدة الاسترلينية [١]، واشادت في العشرين من شباط ١٩٥١ بموقف الحكومة، وذكرت "ان الحكومة العراقية قد نجحت في تحقيق اهدافها، وبذلك خطت خطوة مهمة في توفير العملات الازمة لدعم حركة اصلاحاتها الانشائية، وزيادة الطافة الانتاجية في العراق، وبموجب الاتفاقية الجديدة [٢] يضمن وجود المبالغ اللازمة له لأكمال المشاريع العمرانية التي وضعتها الحكومة موضع التنفيذ كما ان قابلية الاستيراد تتوسع بنطاق كبير إذ ان الحكومة تعتمد بما تيسر لها من مال ان تشتري المواد والحاجات الضرورية لاتمام هذه المشاريع وشراء المكائن والالات التي تساهم في التقدم الزراعي والصناعي في جميع انحاء العراق، فضلاً عن زيادة الرصيد من العملة في التداول المحلي الذي يؤثر على حركة النشاط الاقتصادي في البلاد ويمدها بقوة منتجة تفيد في دعم التبادل التجاري وحركة البيع والشراء الداخلية منها والخارجية وتخلق فرصاً جديدة للعمل توظف خلالها رؤوس اموال اضافية، وتستخدم ايدي عاملة كثيرة، كما ان الحكومة من خلال تلك المفاوضات المالية وفرت العملات النادرة اللازمة لانشاء مصفى النفط [٣].

حصلت موافقة وزارة الداخلية في السادس والعشرين من أيار ١٩٥١ على تأسيس حزب الجبهة الشعبية المتحدة، وضم في صفوفه" **محمد رضا الشبيبي** " و" **عبد الجبار الجومرد**" و" **عبد الرزاق الشيخلي** [٤] "، و"**نصرت الفارسي**"، ودعا الحزب في سياسته الاجتماعية إلى محاربة الطائفية، ونشر الوعي العام بين صفوف الشعب، وفي حزيران من العام نفسه اسس صالح جبر حزب" **الامة الاشتراكي**"

---

[١] سبب قضية تسوية الارصدة الاسترلينية ان بريطانيا كانت منذ الحرب العالمية الثانية تحول كل نفقاتها عن طريق الاقتراض من العراق بالدينار العراقي وتتم هذه القروض على اساس بوضع الحكومة العراقية مستندات استرلينية في اعطاء العملة العراقية في بريطانيا مما ادى إلى زيادة الارصدة الاسترلينية حتى بلغت عام ١٩٤٧ حوالي ٥٨ مليون جنيه استرليني، ولم يكن للعراق حرية التصرف بهذه الارصدة التي تراكمت له ديوناً على بريطانيا خلال تلك الحرب، ينظر: عبد العزيز محسن محمد الكعبي، تطور تجارة العراق الخارجية ١٩٣٩–١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦، ص١٣٠.

[٢]نجحت الحكومة العراقية في تحقيق الاهداف التالية عن طريق الاتفاق الذي تم مع الحكومة البريطانية وهي اطلاق ستة ملايين جنيه استرليني مجمدة وجعل استعمالها حراً، وزيادة رصيد العراق للتشغيل من مليوني دينار إلى اربعة ملايين دينار، و الاتفاق لتامين حاجة العراق من العملات النادرة لاستيراداته ولمدفوعاته الضرورية الاخرى، ينظر: صحيفة الاتحاد الدستوري ، العدد٢٦٣، ٢٠ شباط ١٩٥١.

[٣]صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٢٦٣، ٢٠ شباط ١٩٥١.

[٤]عبد الرزاق محمد الشيخلي(١٩٠٤–١٩٨٥) : ولد ببغداد وتلقى تعليمه فيها، دخل كلية الحقوق، ونال اجازته فيها عام ١٩٢٩ ، عمل سكرتيرا لوزارة العدلية في تموز ١٩٣١، ثم مشاورا حقوقا في وزارة الخارجية عام ١٩٣٦، ثم تسنم منصب القنصل العراقي في اسطنبول ١٩٣٩ ليقرر بعدها ترك الخدمة الوظيفية عام ١٩٤٩ ومزاولة المحاماة في بغداد، انتخب عضوا في المجلس النيابي للدورات ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٥٣ و ١٩٥٤، المزيد من التفصيل ينظر : مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج٢، لندن، دار الحكمة، ٢٠٠٤، ص٤٤٠؛ حيدر عطية كاظم، الجرأة البرلمانية في مجلس النواب العراقي ١٩٤٧– ١٩٥٤ النائب عبد الرزاق الشيخلي انموذجا، مجلة مداد الأدب، كلية الاداب، الجامعة المستنصرية، المجلد ١٠، العدد ٢٠، ٢٠٢٠، ص ٢٥٨.

وضم كل من "**عبد المهدي المنتفكي**"، و"**احمد الجلبي**"، وتضمن منهاجه السعي من اجل تحقيق نهضة المجتمع من خلال العدالة الاجتماعية، ومكافحة البطالة، والاهتمام بالصحة، ورفع مستوى المرأة، واصلاح القرى والارياف، والعناية بالسجون والمدارس الاصلاحية باعتبارها دور تهذيب واصلاح [١] .

عقد حزب الجبهة الشعبية المتحدة مؤتمرهُ الأول في الثامن من حزيران ١٩٥١ [٢]، وانتخب " **طه الهاشمي** " رئيساً لهذا الحزب، وقرر المؤتمر إصدار صحيفة بأسم " **الجبهة الشعبية** " تكون لسان حال الحزب، وصدر العدد الأول منها في التاسع والعشرين من تموز من العام نفسه، وكلف عبدالرزاق الشيخلي أدارتها، ودعت إلى الحياد التام في اي نزاع دولي، وانتشال الشعب من ويلات الفقر، ورفع المستوى المعاشي بأتباع نظام يحول دون الاستغلال الفردي والاضرار بالمجتمع [٣].

نشرت صحيفة الاتحاد الدستوري في افتتاح فرع الاتحاد الدستوري في البصرة في الخامس والعشرين من شباط ١٩٥١عن اهداف حزب الاتحاد الدستوري وباقي اجزاء العراق، والوقوف على اماني الشعب، والعمل من اجل تحقيقها، وقال نوري السعيد انه يرجو تكريس اكبر الجهود لطبقات الفقيرة ومساعدتها في رفع مستواها وتحسين احوالها وهذه خدمة من اجل الخدمات التي يمكن ان تقدمها إلى الوطن، اما في مجال السياسة الخارجية استعرض نوري السعيد خلال الافتتاح علاقات العراق مع بريطانيا وشدد على ضرورة تحقيق رغبات الشعب بكافة اطيافه وان تكون سلامة البلاد مضمونة ايضاً وفي جانب السياسة الداخلية وتشغيل الايدي العاملة، وتطرق بأن مجلس الاعمار وضع نصب عينه مسألة حماية البصرة من الغرق، وفي الجانب الزراعي اكد ان مساحات الاراضي المزروعة بلغت مليوني دونم حنطة، وثلاثة ملايين دونم شعير و(٧٦٤٠) دونم قطن [٤] .

وفي اطار مواجهة الشيوعية، اغلق رئيس الوزراء نوري سعيد في التاسع عشر من نيسان عام١٩٥١، صحيفتين للشيوعيين هما العالم العربي والاوقات البغدادية) لمدة عام لأثارتهما الاضطرابات حول تأميم النفط في ايران، وحظر حزب الجبهة الوطنية المتحدة، لكونها ضد توجهات الحكومة بشأن النفط، ودعم الديمقراطيات الغربية، إذ رأى رئيس الوزراء ان من الافضل الحصول على اتفاق اكثر ملائمة مع شركة النفط العراقية الخاضعة للسيطرة البريطانية وهو لا يستبعد تأميم النفط اذا فشلت الحكومة في منح الامتيازات اعلى وتعويضات عن الخسائر [٥].

---

[١] عادل تقي عبد البلداوي وكمال مظهر احمد، التكوين الاجتماعي للاحزاب والجمعيات السياسية في العراق، بغداد، ٢٠٠٣، ص٩٣-٩٥.

[٢] للمزيد من التفصيل حول المنهاج الخاص بالحزب، واراءه في الاحداث السياسية، ومواقفه في الساحة السياسية، ينظر: خالد حسن جمعة، المصدر السابق، ص٥.

[٣] يحيى كاظم المعموري، المصدر السابق، ص ٢٠٩.

(٤)صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد٢٦٧، ٢٥شباط ١٩٥١.

[5] The Washington Past(1923-)، 20 April 1951.

في الثلاثين من حزيران عام ١٩٥١ حققت اللجنة السياسية للجامعة العربية تقدما في سعيها لانضمام العراق إلى ميثاق الدفاع العربي المشترك وقد اعتمد مندوبو الدول السبع الاعضاء في الجامعة العربية البروتوكول الذي اقترحه رئيس الوزراء العراق نوري السعيد الذي نص على انشاء اللجنة استشارية لرؤساء الاركان في اطار منظمه الدفاع العربي المشترك تتلخص مهمه الهيئة في تمرير مقترحات اللجنة العسكرية الدائمة قبل اتخاذ مجلس الدفاع المشترك [١]الذي يتالف من وزراء الخارجية والدفاع في البلدان الموقعة [٢].

عدّت صحيفة الجبهة الشعبية في الثالث والعشرين من اب ١٩٥١ والتي هي لسان حزب الجبهة الشعبية المتحدة ان ما تقوم به الحكومة هو اجحاف وتفريط بحقوق الشعب العراقي، إذ اكد الحزب من خلال، بياناته على ان نوري السعيد كان وما زال يميل إلى التساهل في المفاوضات مع الشركات النفطية واطلق الحزب نداءه إلى الشعب العراقي لفضح المؤامرة الاستعمارية التي تهدف إلى اشعال نار الحرب العالمية للسيطرة على منابع النفط، وانشاء المزيد من القواعد العسكرية الكبرى لتنطلق منها لمحاربة الشعوب [٣] .

في الثاني عشر من تشرين الأول ١٩٥١ طلب نوري السعيد، خلال تواجده في بريطانيا، من الحكومة البريطانية مراجعه المعاهدة، وتمركز وحدات سلاح الجو الملكي البريطاني على الاراضي العراقية، وطلب نوري السعيد ضرورة التغيير في العلاقات الانجلو-عراقية، ونظرا لاهمية ذلك اجرى اتصالاته مع كبار المسؤولين البريطانيين لغرض عرض الامر على البرلمان العراقي، وطبقا لمعاهدة ١٩٣٠ التي تضمنت احتفاظ بريطانيا بقواعدها في العراق [٤].

وجه شيوخ، ووجهاء كربلاء من اعضاء حزب الاتحاد الدستوري في الخامس عشر من أيار ١٩٥٢ دعوة لأعضاء حزب الاتحاد الدستوري من جميع أنحاء العراق لاقامة مهرجان للحزب في كربلاء [٥]، وقد لبى أعضاء اللجنة المركزية والهيئة العليا الدعوة وتوجهوا إلى كربلاء، ومعهم الوفود من كركوك، كركوك، والموصل، والسليمانية، والبصرة، ودي إلى ، والمنتفك، وسامراء، كما رافق الوفود مندوبو

---

[١]مجلس الدفاع المشترك: انشأته معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي وافق عليها مجلس الجامعة العربية هي وملحقها العسكري والبروتوكول الاضافي الملحق بها في ١٣ نيسان ١٩٥٠، وتم التوقيع عليها في ١٧ حزيران من العام نفسه من قبل مندوبي الدول الاعضاء ويمثل الدول في هذا المجلس وزراء الخارجية والدفاع الوطني للدولة او من ينوب عنهم، ينظر: اسيا سالمي، دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، ٢٠٢٢، ص ٢١

[2] New Yourk Times (1923-) ، 31 Janu 1951.

[٣]صحيفة الجبهة الشعبية، العدد ٢٣ ، ٢٣ آب ١٩٥١.

[4] New Yourk Times (1923-) ، 12 October 1951.

[٥]صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٦٣٩، ١٥ أيار ١٩٥٢.

الصحف، ومنها "**صحيفة الأخبار**"، و"**صحيفة الشعب**"، و"**صحيفة الزمان**"، و"**صحيفة الهاتف**"، و"**صحيفة العالم العربي**"، و"**صحيفة العزة**"، و"**صحيفة النهار**"، و"**صحيفة العراق اليوم**" [١].

دافعت صحيفة الاتحاد الدستوري في السابع عشر من حزيران ١٩٥٢ عن سياسة الحكومة الاقتصادية بعد ان نشرت صحيفة لواء الاستقلال والجبهة الشعبية مقالتان حول محادثات الحكومة حول تجديد المعاهدة العراقية– البريطانية حول ربط العراق بالعملة الاسترليني، وقالت الصحيفة " **ان الحكومة تنتهج سياسة نقدية طويلة الامد تحدد اتجاهاتها وعناصرها وفق الظروف والمصالح والاعتبارات الاقتصادية لتحقيق استقلال نقدي وطني بما يتفق ومصلحة البلاد وفق الدراسات والاعتبارات المالية التي قدمها الخبراء والمختصون**"، وفي شان النقد الذي قدمته الصحيفتان اشارت الصحيفة ان آرائهما السطحية والعابرة لن تفيد في هذا المجال فهما لا يقدران وضع البلاد الاقتصادي [٢] .

شكلت وزارة مصطفى العمري في الثاني عشر من تموز عام ١٩٥٢، وأستؤزر لأول مرة اربعة اعضاء هم "**حسام الدين جمعة**" وزيراً للدفاع ووزير المالية "**ابراهيم محمود الشابندر**" ووزير الاقتصاد "**نديم الباجه جي** [٣] "، ووزير الصحة "**عبدالرحمن جودة**"، وشهد العراق خلالها اضراب العمال في ميناء البصرة في الثالث والعشرين من آب لمطالبتهم بشمولهم بالسلف التي اقرها مجلس الوزراء ، وتوقفت الاعمال في المطار الجوي، وقام المضربون بأعمال ادت إلى الاصطدام المسلح، فوقع عدد من القتلى والجرحى، واعتقل العديد منهم وانتهى الاضراب في السابع والعشرين من الشهر نفسه بعد ان اجتمع وزير الشؤون الاجتماعية "**ماجد مصطفى**" مع المتظاهرين في البصرة ، ووعدهم بأن تتخذ وزارته جميع التدابير الممكنة لذلك [٤].

تحدث خليل كنه سكرتير حزب الاتحاد الدستوري في السابع عشر من تموز ١٩٥٢ عن موقف الحزب من وزارة مصطفى العمري ، وقال" **ان الحزب يرحب بهذه الوزارة ويرجو لها التوفيق من مهمتها الخطيرة**"، وفيما يخص وزارة نوري السعيد التي استقالت فقال: " **انها الوزارة الوحيدة بتاريخ العراق التي استطاعت ان تحقق ما تضمنه منهاجها الوزاري**"، وأما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فقال: "**فقد حرص نوري السعيد على التمسك بسياسة العراق القومية التقليدية، وان موقفه من القضايا العربية سواءً كانت الخاصة بمصر، او مراكش، او تونس فقد استحق التقدير من قبل تلك البلاد**" [٥] .

---

[١] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد٦٤٢، ١٩ أيار ١٩٥٢.

[٢]صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد٦٦٧، ١٧ حزيران ١٩٥٢.

[٣] نديم احمد الباجه جي (١٩١٤–١٩٧٦): ولد في ١٨ شباط في بغداد، ودرس الابتدائية والثانوية فيها، سافر إلى بريطانيا عام ١٩٣٠ ودخل الكلية الملكية، وحصل على شهادة العلوم ١٩٣٥، عين موظفاً في مديرية النفط بوزارة الاقتصاد والمواصلات، ثم سافر لبريطانيا ثانية وحصل على شهادة الماجستير ١٩٣٧، والدكتوراه في هندسة النفط ١٩٣٩، تولى منصب مدير المعادن عام ١٩٤٢، ينظر: نداء خضير مبارك الزيدي، نديم الباجه جي ودوره الاقتصادي والسياسي(١٩١٤–١٩٧٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ذي قار، ٢٠١٥.

[٤]عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٨، المصدر السابق، ص٢٨٣– ٢٨٤.

[٥]صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد٦٩٠، ١٧ تموز١٩٥٢.

اوضح "**محمد فاضل الجمالي**"[١] في لقاء له مع صحيفة الأهرام المصرية في التاسع والعشرين من أيلول ١٩٥٢ أن مسألة حياد العراق مهمة مستحيلة لأن العراق في أي حرب مستقبلية لابد أن يكون اما مع الشرق أو مع الغرب وقال "**ومن الواضح أنه دولة مسلمة لا تستطيع أن تجلس مع الشيوعيين وبالتالي فإنه مكانها لابد أن يكون مع الغرب ووضع خمسة شروط التعاون مع الغرب تمثلت بالمساواة الكاملة وتسوية القضية الفلسطينية وتحرير شمال إفريقيا والصحة والاقتصادية وتوفير الحماية الدولية** "، وطلب عرض هذه الشروط على الوصي و الحكومة والشعب[٢] واوضح أن هنالك رأيين بشأن الانتخابات فالجميع يقفون مع الرأي الذي يقول بعدم السماح باستمرار فترة الركود السياسي و إجراء انتخابات باقرب وقت ممكن والرأي الآخر الذي يؤيده نوري السعيد يرون أولا تشكيل حكومة قوية وتنفيذ التدابير إصلاحية معنيه قبل بدء الانتخابات[٣].

ومع بروز حزب البعث العربي الاشتراكي للساحة السياسية في العراق، اصبح "**فؤاد الركابي**[٤] " مسؤولاً لتنظيم المنتمين للحزب في بغداد، وسعى لكسب عناصر جديدة، وعقد الندوات واللقاءات الموسعة مع الشباب القومي، ومع طلبة الكليات ليعرفهم بمبادئ حزب البعث واهدافه نتيجة للتوسع في تنظيم حزب البعث في العراق، وضرورة تفرغ القيادة الحزبية لإدارة العمل الحزبي، ومتابعة الأحداث السياسية المتلاحقة، سواء في العراق ام في الوطن العربي، اقترح فؤاد الركابي في منتصف عام ١٩٥٢ ان يكون التنظيم في العراق بمستوى قيادة قطرية، ويكون أعضاء القيادة القطرية منتخبين من قبل البعثيين عن التنظيمات الحزبية في بغداد، والالوية العراقية الاخرى، ووفق هذا الاقتراح تشكلت اول قيادة قطرية في

---

[١] محمد فاضل الجمالي(١٩٠٣-١٩٩٧): ولد في بغداد، ومنها تلقى تعليمه الابتدائي، اكمل دراسته في الجامعة الامريكية في بيروت ١٩٢٧، ومنها إلى نيويورك ١٩٢٩، ثم إلى كولومبيا حصل فيها على شهادة الدكتوراه ١٩٣٤، عين مديراً عاماً للمعارف في بغداد، اصبح وزيراً للخارجية في حكومة ارشد العمري ١٩٤٦، ورئيساً للوزراء ١٩٥٣-١٩٥٤، أصدر صحيفة بأسم العمل في كانون الأول١٩٥٧، حكم عليه بالاعدام بعد احداث ١٩٥٨، واعفي عنه، للمزيد من التفصيل حول حياته ودوره في السياسة العراقية ينظر: عبد الكريم حسان خضير، رؤساء الوزارات العراقية، بغداد، (د.مط)، ٢٠٠٣، ص١٤٧-١٦٣؛ محمد فاضل الجمالي، فلتشرق الشمس من جديد على الامة العربية، لندن، دار الحكمة، ١٩٩٦، ص٥.

[2] BNA,FCO 624/204, Confidential, 29 September 1952, p.1-3.

[3] BNA,FCO 624/204, Minutes, 29 September 1952, p.1.

[٤] فؤاد احمد الركابي(١٩٣١-١٩٧١): ولد في الناصرية، واكمل الابتدائية فيها عام ١٩٤٣، والثانوية عام ١٩٤٨ دخل كلية الهندسة في جامعة بغداد، وبسببها انتقلت عائلته اليها، وتخرج منها ١٩٥٢، عين في مديرية الاثار في العام نفسه، ثم إلى مجلس الاعمار بعد عام، لكنه فصل من الوظيفة في ٢٠ اذار عام ١٩٥٧ بسبب نشاطه السياسي وقيادته لتنظيمات حزب البعث، وعين بعد ثورة ١٩٥٨ وزيراً للاعمار، حكم عليه بالاعدام لمحاولته اغتيال عبد الكريم قاسم١٩٥٩، وبعد احداث عام ١٩٦٣ شغل منصب وزير الشؤون البلدية ١٩٦٤، للمزيد من التفصيل حول حياته ودوره السياسي والاجتماعي ينظر: عدي حسن داخل، فؤاد الركابي ودوره السياسي في العراق ١٩٣١-١٩٧١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠١٤.

العراق لحزب البعث في تشرين الأول ١٩٥٢، واختير فؤاد الركابي من قبل قيادة الحزب في سوريا اميناً لسر تلك القيادة [١].

صرح نوري السعيد في الثامن من تشرين الأول ١٩٥٢ أنه لا يمكن السماح بمرور الاعراف، وكانت فكرته هي استبدال الحكومة الحالية بحكومة قوية ونزيهة لا تستند إلى الأحزاب، وإنما يجب اختيار وزرائها على أساس قدراتهم، واستقامتهم، وعلى الرغم من انه يكون جزءا من وظيفتها إجراء الانتخابات الا أنها لم تكون مجرد حكومة مؤقتة تشكل لهذا الغرض فقط، إنما يكون لها مهما كان تطير المؤسسات بشكل قانوني داخل العراق وليس خارج وأعداد الإصلاحات الفورية التي يتم تقديمها بعد انتهاء الانتخابات[٢] في الوقت الذي وضع حزب الاستقلال شروطه للمشاركة تضمنت التعديل الدستوري والانتخابات مباشرة، وقانون التطهير، وتفكيك القطاعات الكبيرة [٣].

عقد نوري السعيد في الثامن من تشرين الثاني ١٩٥٢ مؤتمرا صحفيا في مقر حزب الاتحاد الدستوري ووزع فيه بيانا على الصحفيين، وخاطبهم " **إن هذا البيان يمثل المنهاج الذي يتقدم به حزبه إلى الشعب العراقي بمناسبة الانتخابات القادمة، ودعى فيه إلى حماية الملكية الصغيرة والحيلولة دون أي استغلال يؤدي إقامة ملكيات كبيرة ومنع التجاوز على الأراضي الاميرية، واعادة النظر في أنظمة الضرائب والرسوم وفرضها على أسس علمية مدروسة بحيث تحقق العدالة الاجتماعية، ورفع مستوى المعيشة ومكافحة البطالة، واعادة النظر في قانون الاعمار، وطريقة انفاق المبالغ المخصصة له، أما ما يخص الانتخابات المباشر فأوضح انه مع ميوله إلى الانتخاب المباشر فينبغي ان يكون تدريجيا اي يطبق في المناطق التي لا يقل نسبة المتعلمين فيها عن نسبة معقولة عن مجموع الناخبين**" [٤] .

نشرت صحيفة الاتحاد الدستوري في التاسع من تشرين الأول عام ١٩٥٢ مقالاً حول مشروع التعاون التجاري العربي، واوضحت ان المشروع الذي اقترحه وزير الخارجية اللبناني" **فؤاد عمران**" [٥] فأن مبادئه الاساسية مستمدة من اقتراح نوري السعيد في شباط عام ١٩٤٦، حيث اقترح نوري السعيد ان يتناول الاتفاق بين العراق وسوريا ولبنان مجالات التبادل التجاري، والمواصلات، والجنسية، والسفر، والاقامة، وتسليم المجرمين، والتعاون بين سلطات الامن، والتعاون الثقافي [٦].

---

[١] عدي حسن داخل، المصدر السابق، ص ٣٣-٣٤.

[2] BNA,FCO 624/204, Secret, 3 October 1952, p.1-2.

[3] BNA,FCO 624/204, Secret, 1 October 1952, p.1.

[٤] محمود شبيب، قضايا ملتهبة في السياسة العراقية ١٩٥٠-١٩٥٨، بغداد، منشورات وتوزيع المكتبة العالمية، ١٩٨٤،ص ٥٨.

[٥] نشرت صحيفة الحياه اللبنانية في عددها الصادر في ٦ تشرين الأول١٩٥٢ مقالها الاسبوعي فيما يخص مشروع التعاون الاقتصادي العربي الذي اقترحه وزير الخارجية اللبناني، للاطلاع على كامل المقال ينظر : صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٧٥٧، ٩ تشرين الأول١٩٥٢.

[٦] للاطلاع على كامل تفاصيل اقتراحات نوري السعيد عام ١٩٤٦ ينظر: صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٧٥٧، ٩ تشرين الأول١٩٥٢.

صرح " **تحسين قدري**"[١] في العاشر من تشرين الأول ١٩٥٢ "**أن الوضع الداخلي في العراق أقل خطورة من ما كان عليه في السابق، وأعتقد أن الزعماء أحزاب المعارضة قد تأثروا بالأحداث التي جرت في مصر ونهاية الحكم الملكي فيها إذ تم سجن العديد من زعماء الأحزاب هذا من جانب وان رئيس وزراء إيران محمد مصدق قرر عدم قطع العلاقات مع العراق**" وانتقد عمل نوري السعيد بعدم ثقة الحزبين به وأنه يقف عقبة أمام تعيين حكمت سليمان رئيسا الوزراء وإن حكمت علم ان حال توليه رئاسة الحكومة فأن نوري السعيد سيبدأ في تقويض منصبه [٢] .

في محاولة منه لمناقشة الأوضاع في العراق استدعى الوصي في الثالث من تشرين الثاني ١٩٥٢ خمسة من رؤساء الوزراء السابقين وهم كلا من جميل المدفعي، وحكمت سليمان، وعلي جودت الأيوبي، و"**محمد الصدر** [٣]"، وتوفيق السويدي وارشد العمري بعد ان بعثوا بمذكرات إلى الوصي عبروا خلالها عن آرائهم ومواقفهم ولكن لم يسفر الاجتماع عن أي نتيجة تذكر [٤].

عبر وزير المواصلات والأشغال "**عبد المجيد علاوي** [٥] " في الخامس من تشرين الثاني ١٩٥٢ عن عن رأيه في ان الحكومة لابد أن تلتزم بمبادئها السياسية مثل احترام الدستور، والحفاظ على القانون، والنظام ودعم العرش، والعلاقات الجيدة مع ايران وبريطانيا، وشدد عن عدم رغبته في إجراء انتخابات مباشرة، وعدّ ذلك من صلاحية البرلمان وحده، وألقى باللوم على صالح جبر الذي ضمنّ التماسه إلى الحكومة مقاطعة الانتخابات مالم تقرر في الاقتراع المباشر، وقال الوزير " **انه من غير المرغوب إعلان**

---

[١] تحسين قدري(١٨٩٢_١٩٨٦): ولد في مدينة بعلبك وانتقلت عائلته إلى العراق إذ اكمل دراسته الابتدائية والثانوية في البصرة وبغداد، دخل المدرسة العسكرية في اسطنبول عام ١٩١٠ وتخرج منها ١٩١٤ برتبة ملازم ثان، التحق بالثورة العربية ١٩١٦، عينه الملك فيصل مرافقا عسكريا له، وشهد مصرع الملك غازي عام ١٩٣٩، خدم في السلك الدبلوماسي واصبح وزيرا مفوضا وسفيرا للعراق بين عواصم عدة منها باريس والقاهرة وطهران وبيروت عاش بسويسرا بعد نهاية الحكم الملكي عام ١٩٥٨ وتوفى فيها، ينظر: سيار جميل ،مذكرات تحسين قدري ١٨٩٢-١٩٨٦ المرافق العسكري الاقدم للملك فيصل الأول، عمان – الاردن ، الاهلية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨.

[2] BNA,FCO 624/204, Confidential, 10 October 1952, p. 1.

[٣]السيد محمد الصدر(١٨٨٣-١٩٥٦): ولد في ٣٠ تشرين الأول في الكاظمية، اشترك في تأسيس حزب صدى الاستقلال السري وتولى رئاسته، شارك في احداث ثورة العشرين، اصبح عضوا في مجلس الاعيان ١٩٢٥، ثم رئيسا لمجلس الاعيان(١٩٢٩- شباط ١٩٣٧)، و (٢٣ كانون الأول١٩٣٧- كانون الأول١٩٤٨)، ثم رئيسا لمجلس الاعيان (٧ شباط- تشرين الثاني ١٩٥٥)، توفي في بغداد ٣ نيسان ١٩٥٦، ينظر: مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج٢، المصدر السابق، ص ١١٠-١١٣.

[4] BNA,FCO 624/204, Political Situation, 4 November 1952, p.2.

[٥]عبد المجيد علاوي(١٨٩٨-١٩٩٠): ولد في بغداد، دخل كلية الحقوق وتخرج منها ١٩٢٣، زاول مهنة المحاماة، اصبح عضوا في مجلس النواب ٩ أيار ١٩٢٨، ثم قنصلا عاما وممثلا للعراق في السفارة العراقية في ايران واذربيجان (١٩٣٥-١٩٤١) ، ووزيرا للشؤون الاجتماعية ١٩٤٤، ووزيرا للمواصلات والأشغال ١٢ تموز ١٩٥٢، توفي في ١٢ تموز ١٩٩٠، ينظر: انوار ناصر حسن، عبد المجيد علاوي ومواقفه السياسية خلال العهد الملكي في العراق (١٩٢١-١٩٥٨)، مجلة الفنون والاداب والعلوم والاجتماع، كلية الإمارات للعلوم التربوية، العدد ٥٩، تشرين الأول٢٠٢٠، ص١١٨-١٣٩.

الأحكام العرفية " وأعتقد انه قانون الطوارئ يجب أن يوقع عليه البرلمان ومجلس الوزراء والوصي حتى تتمكن الحكومة ساعتها من إعلان حالة الطوارئ، وشدد على اهمية حماية الحدود العراقية الإيرانية حتى لا تتسرب الأفكار الشيوعية التي انتشرت هناك إلى العراق(١).

قال جمال بابان في الخامس من تشرين الثاني ١٩٥٢ إن الطريقة الوحيدة للوضع في العراق هي أن تلتقي الحكومة بأحزاب المعارضة لمناقشة مواقفها على إجراء الانتخابات بالنظام المباشر، وأضاف إن الحكومة ستكون في وضع أقوى بكثير للحفاظ على القانون والنظام إذا وافقت على فقرة الانتخابات المباشرة، وإذا رفضت ذلك وخرج المتظاهرون للشوارع فسيكون موقفها محرجا (٢).

قال صالح جبر في الخامس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٢ " **انه توصل إلى استنتاج مفاده انه في ظل الظروف الحالية يتعين عليه ان يخبر الوصي عند عودته إلى العراق ان حزب الامة الاشتراكي قرر مقاطعة الانتخابات المقبلة ما لم يتم تعديل قانون الانتخابات لينص على الانتخابات المباشرة** " واضاف أيضا " **انه توصل إلى هذا الاستنتاج لأنه يعتقد أنه ليس للحزب فرصة للوصول إلى السلطة ما لم تكون الانتخابات بنظام المرحلة الواحدة**"، وكان صالح جبر يأمل أن يعدل الوصي قانون الانتخابات بموجب مرسوم حسب الدستور(٣).

كل هذه الاعتبارات دفعت الوصي إلى الاعتقاد في الحادي عشر من تشرين الثاني بأن الحكومة يجب أن تقف بحزم اذا بدت أحزاب المعارضة في اثارة المتاعب، ويجب أن يتحملوا العواقب وأن يعاملوا كمثيرين للمشاكل، وقال " **انه من يمارس نفوذا لا داعي له على الناخبين فيجب أبعاده عن منصبه**"(٤).

ازداد العداء بين حزب الاتحاد الدستوري ورئيسه نوري السعيد وحزب الامة الاشتراكي ورئيسه صالح جبر في اوائل تشرين الثاني ١٩٥٢حول طريقة الانتخابات سواء أن كانت مباشرة أو غير مباشرة وسعي كل منهم الاثبات وجوده في السياسة بعد احداث تشرين الثاني آذ رأى صالح جبر ضرورة أن تكون الانتخابات مباشرة حتى تتمكن من تجميد نوري السعيد وحزبه وطلب صالح جبر ضمانات أكيدة من الحكومة بان الانتخابات تعقد بين بنزاهة وحظة لإصلاح النظام الانتخابي يمكن عرضها على البرلمان الجديد حال انعقاده فيما يرى نوري السعيد إن مساعي البلاط لحل الأحزاب تمثل هدم للحرية الحزبية والعملية الانتخابية(٥).

---

(1) BNA,FCO 624/204, Comeidential, 11 November1952, p.1.

(2) BNA,FCO 624/204, Confidential, 5 November 1952, p.1.

(3)BNA,FCO 624/204, Minufes of a secret session, 25 October 1952, p.1.

(4) BNA,FCO 624/204, Confidential, 12 November 1952, p.1.

(٥) للمزيد من التفصيل حول مساعي الحزبين وموقف البلاط الملكي منها ينظر:

BNA,FCO 624/204, Confidential, 12 November 1952, p.19.

إذ طلب الوصي عبد الإله من حكمت سليمان في الثاني عشر من تشرين الثاني١٩٥٢ تولي رئاسة الوزراء لكنه رفض ذلك لأنه لم يشعر بأنه يستطيع الاعتماد على الوصي لدعمه في حالة وقوع اضطرابات كما أعتقد حكمت سليمان ان المضي بالانتخابات المباشرة لا يضع حداً للاضطرابات[١].

ابدى نوري السعيد في الرابع عشر من تشرين الثاني ١٩٥٢ انتقاده لحكومة مصطفى العمري بسبب ترددها في إجراء الانتخابات بذريعة مفادها انها لابد أن تنتظر عودة الوصي عبد الإله إلى العراق وأوضح أن الحكومة لم تظهر تعاطفا مع أحزاب المعارضة مما دفع أحزاب المعارضة مثل حزب الاستقلال والجبهة الشعبية المتحدة لأعداد عرائض لتقديمها إلى الوصي عبد الإله، وأعتقد أيضا أن على الوصي ان لا يقدم إجابة مكتوبة على العرائض المقدم إليه انما من الأفضل على الوصي استدعاء الزعماء السياسيين، ومناقشه الأمر معهم[٢].

اعلن كلا" من نوري السعيد وجميل المدفعي وعلي جودة الأيوبي في الرابع عشر من تشرين الثاني ١٩٥٢ عن اصرارهم إجراء انتخابات غير المباشرة وذلك لتخوفهم من فوز صالح جبر بعدد كبير من المقاعد في ظل نظام الانتخابات المباشر بعد أن اوعد نوري السعيد أنصاره بالفوز باكثر من ١٠٠ مقعد في الانتخابات القادمة، ورأى جمال بابان بأن ذلك غير ممكن، وتوقع ان جميع أحزاب المعارضة لن تحصل على اكثر من ٣٠ مقعداً، واوضح أن الحكومة سمحت بأجراء الانتخابات المباشرة في مدن بغداد والموصل والبصرة، وان ذلك لن يسمح لاحزاب المعارضة في التلاعب بالانتخابات في المدن الثلاث[٣].

منح كادر حزب الأمة الاشتراكي لرئيسه صالح جبر في السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٥٢ التفويض الكامل في إطار قرار الحزب بمقاطعة الانتخابات ومنع اجراءاها وتم تشكيل لجنة من الأعضاء في الحزب لدراسة إعلان رئيس الوزراء مصطفى العمري لاجتماع السياسيين وقد طلب من اتباعه انتظار الأوامر حال قررت الحكومة المضي في انتخابات غير مباشرة [٤].

إلتقى الشيخ **عبود آل هميص**[٥] بالوصي عبد الإله في الثامن عشر من تشرين الثاني، وأخبر الوصي بأنه من المهم للغاية الحفاظ على القانون والنظام في بغداد والنجف خلال الانتخابات لأن الشيوعيين قد أحرزوا تقدما في تلك المناطق لذا يجب أن تتخذ الحكومة التدابير الكافية للتعامل بحزم مع تلك العناصر وداعا إلى حل الأحزاب وتعليق عملها خلال مدة الانتخابات[٦].

---

(1) BNA,FCO 624/204, Comfdential, 17 November 1952, p.2.

(2) BNA,FCO 624/204, Comfdential, 14 November 1952, p.2.

(3)BNA,FCO 624/204, Comfdential, 14 November 1952, p.1.

(4) BNA,FCO 624/204, Comfdential, 17 November 1952, p.1-2.

(٥) عبود ال هميص (١٩٠٤-١٩٨٩): ولد في مدينة الشوملي، وهو شيخ عشيرة البو سلطان، مؤلف، وخطيب، الف كتاب كتاب (ذكريات وخواطر عن أحداث عراقية في الماضي القريب) شارك في حركة مايس ١٩٤١، ودعم رشيد عالي الكيلاني وهو أحد أعضاء المجلس النيابي الذي ايد تولي الشريف شرف وصيا على العراق بدلا من عبد الاله، ينظر: مجلة المدى الثقافية، العدد ١٣٦٩،السنة السادسة، ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٨، ص١٦.

(6) BNA,FCO 624/204, CONFIDENTIAL, 12 November 1952, p.1.

أقترح مصطفى العمري على الوصي عبد الإله في التاسع عشر من تشرين الثاني ١٩٥٢بأن يبعث في طلب الشيوخ، ويأمرهم بالاستقالة من الأحزاب السياسية، واخبارهم بأنه يريدهم أن يكون رجاله المخلصين، ولا يتلقوا اوامر من أي شخص آخر، ويبدون طاعتهم له، ويمكن للحكومة ان تعتمد عليهم في بسط الامن في المدن الريفية، واقترح ايضا حل الأحزاب السياسية، فأن تلك الاجراءات تحد من الإضرابات، وكان لا بد من هذين الاجراءين إلى ان يتمكن الوصي من اعطاء ثقته بحكومته جديدة فأن جميع الصعوبات ستختفي اذا صدر مرسوم ينص على اجراء انتخابات مباشرة ما لم يكن للوصي اي اعتراض على ذلك[١].

اعلن وزير الصحة "**عبد الرحمن جودت**" في العشرين من تشرين الثاني ١٩٥٢ انه يجب على الحكومة ان تتخذ موقفا حازما تجاه الاحداث، واستبعد ان تجري مظاهرات في المناطق الريفية وذلك الانقسام ولاء زعماء القبائل بين نوري السعيد وصالح جبر مع وجود بعض الزعماء المستقلين، وانهم يخشون بعضهم البعض من جانب، ويخشون قوات الحكومة من جانب اخر، واشار إلى خطورة عن زياده قوة الشيوعيين الذين استفادوا من الصراع الحزبي واختلاف الآراء بين السياسيين العراقيين، وتطرق إلى تخلي بعض السادة امثال ضياء جعفر وخليل كنه وعبد الوهاب مرجان و"**عبد المجيد محمود**" [٢] الذين كانوا قبل سنين مع صالح جبر لكنهم اصبحوا مع نوري السعيد قد يتخلون عنه في حال تضائل نفوذه في الساحة السياسية [٣].

ردّ الوصي عبد الاله في التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٢ على المذكرة التي تقدم بها طه الهاشمي رئيس الجبهة الشعبية المتحدة، وكامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي، ومحمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال حول طلبهم القيام باصلاحات سريعة ومفيدة للبلاد، وتعديل القانون الاساسي، واجراء انتخابات حرة في البلاد، وتأليف حكومة مسؤولة امام مجلس النواب، واجابهم الوصي بأن القانون الاساسي قد كتبه وساهم في تشريعه اصحاب الخبرة والرأي، وابدى رغبته في اجراء تعديلات بما يقتفيه تطور الزمن ومقتضيات المصلحة العامة، وان مصلحة البلاد في ما يقره مجلس الامة، وفيما يخص تشكيل الحكومة واختيارها فهو من تقدير الوصي [٤] .

---

(1) BNA,FCO 624/204, CONFIDENTIAL, 19 November 1952, p.1.

[٢] عبد المجيد محمود(١٩٠٩-١٩٩٢): ولد في بغداد، واكمل دراسته الاولية فيها، ثم سافر إلى بيروت لاكمال دراسته الجامعية، ومنها إلى الولايات المتحدة الامريكية، وحصل على شهادة الماجستير في الاقتصاد والعلوم، اصبح وزيراً للاقتصاد(١٩٥٠-١٩٥٣)، ووزيراً للمالية ١٩٥٣، عين بعد ذلك مندوباً للعراق في جامعة الدول العربية والامم المتحدة، ينظر: حميد المطبعي، موسوعة اعلام وعلماء العراق في القرن العشرين، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٠، ص٥١٩.

(3) BNA,FCO 624 /204, CONFIDENTIAL, 22 November 1952, p :1.

[٤] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٧٧٥، ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥٢.

يتضح لنا مما سبق ان المدة التي سبقت تشكيل حكومة نوري السعيد الحادية عشر امتازت بكثرة تشكيل الحكومات، الامر الذي لم يمنحها الوقت الكافي لتنفيذ برامجها السياسية والاقتصادية، مما انعكس سلبا على الشعب الذي كان يأمل بتحقيق الرفاه الاقتصادي والاستقرار السياسي، فضلا عن الاحداث الدولية الخارجية التي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، وانقسام الدول إلى المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، وما شهدته بعض دول الجوار من احداث مثل تأميم النفط في ايران، الذي عجل من تحريك القوى السياسية في العراق المطالبة بتأميم النفط، وانهاء الاحتكار الاجنبي له مما دفع حكومة نوري السعيد إلى السعي إلى تعديل قانون النفط في محاولة منها للتوفيق بين مطالب الاحزاب من جانب، ورغبات شركات النفط في العراق من جانب اخر، في مدة شهدت تجاذبا صحفياً لمشروعاته السياسية بين مؤيداً لها، وبين منتقداً لها من صحف الاحزاب السياسية.

المبحث الثاني: موقف الصحيفة من قضية النفط ومعاهدة المناصفة في الارباح

منذ حكم الملك فيصل الأول كانت لبريطانيا اليد المطلقة في استغلال نفط العراق، وعندما تأسست شركة النفط العراقية(Iraqi Oil Company) عام ١٩١٤، امتلكت بريطانيا حصة الأسد فيها، ففي عام ١٩٢٨ كانت حصص الشركة موزعة إذ كانت نسبة ٢٣,٧٥% للشركة الانكليزية الفارسية(Anglo-persian oil co)، ونسبة ٢٣,٧٥% للشركة الهولندية الملكية (Royal Dutch Oil-Compauy)، ونسبة ٢٣,٧٥% للمجموعة الفرنسية (French Grop)، ونسبة ٢٣,٧٥% للمجموعة الأمريكية(American Grop)، ونسبة ٥% للسيد كالوست كولبينكان (C.S.Gulbenkian) [١]، وبما ان بريطانيا تمتلك ٤% من الشركة الهولندية الملكية فأنه حصة بريطانيا في الشركة كانت ٢٣,٧٥% ، ووفقاً لاتفاقية عام ١٩٢٦ بين بريطانيا والعراق فإن الشركة البريطانية مسجلة في بريطانيا، وتضمنت المادة السابعة من الاتفاقية إلزام الشركة بدفع اربع شلنات ذهبية لحكومة العراق للطن الواحد لمدة عشرون عاما، ولم تحدد الاتفاقية حق العراق بالمشاركة برأس مال الشركة او صناعة قراراتها وكان هذا الخلل في ترتيب العلاقات سبب في استياء الطبقة المثقفة، واستقالة الوزيرين رشيد عالي الكيلاني وزير العدل، ومحمد رضا الشبيبي وزير التعليم احتجاجا على التعسف الاقتصادي الذي لحق بالعراق بسبب تلك الاتفاقية [٢].

ظهرت اهمية النفط ومشتقاته ومدى اعتماد قوة الدول عليه خلال مدة الحرب العالمية الثانية وما بعدها لاستخدامها للاغراض العسكرية، لذا اصبحت المناطق الغنية بالنفط في الشرق الأوسط ومن ضمنها العراق من اهم الاهداف الاستراتيجية والسياسية للقوى الكبرى لتحقق به اسباب القوة والتفوق، فبعد حركة مايس ١٩٤١ تمكنت بريطانيا من فرض سيطرتها على مستقبل الشرق الأوسط وبالتالي سيطرتها على نفط المنطقة الذي يعدّ الحافز الأول في توجهاتها، اما الولايات المتحدة الأمريكية من ان تتهم بقضايا النفط في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٣ ، إذ دخلت بمفاوضات مع بريطانيا للتفاهم حول موضوع النفط فتوصلوا إلى اتفاقية عام ١٩٤٥، هدفت إلى الحيلولة دون تصادم مصالحها، لذا اعتقد العراقيون اعتقاداً جازماً ان شركات النفط تعتمد سياسة قلة الانتاج والتي اخذت بمصلحة الشعب [٣] .

---

[١] كالوست كولبنكان: من الرعايا العثمانيين من اصل ارمني من عائلة تعمل في بيع النفط، اكمل دراسته في اسطنبول وفرنسا وبريطانيا، اسهم في تأسيس شركة النفط التركية ، وحصل على نسبة ٥% جراء جهوده فيها وتنظيم سياستها في وجه ضغوط المصالح الامريكية ، ينظر: عبد الامير العلوجي وخضير عباس اللامي، الاصول التاريخية لنفط العراق،ج١، بغداد، دار الحرية للطباعة،١٩٧٣، ص٨٦.

[٢]مأمون امين زكي، ازدهار العراق تحت الحكم الملكي ١٩٢١-١٩٥٨ دراسة تاريخية سياسية -اجتماعية مقارنة، لندن، دار الحكمة، ٢٠١١، ص ٢٥٧؛ محسن الموسوي، نفط العراق، بغداد، مطبعة الحرية، ١٩٧٣،ص ٤١-٤٥.

[٣]طه خلف محمد الجبوري، موقف الاحزاب السياسية والقوى الوطنية من قضية النفط في العراق ١٩٥١-١٩٦٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٥، ص١٧-١٨.

أستطاعت بريطانيا خلال السنوات العشرة الماضية ان تسبق الشركات الامريكية في استخراج النفط من منطقة الشرق الأوسط، وأكتشاف منابع جديدة، واستطاعت الشركات النفطية التي تهيمن عليها بريطانيا من انتاج (٥٦٠٠٠٠٠٠) برميل من النفط الخام عام ١٩٤٩، وعلى الرغم من الهبوط في انتاج النفط منذ تموز من العام نفسه، الا انه لم يؤثر على انتاج بريطانيا لنفط في تلك المنطقة، الا ان شركات النفط، والتي تتمتع بأمتيازات كبيرة لم تكن اكثر انصافاً واستجابة للمطالب العادلة لبلدان المنطقة ومن ضمنها العراق، والتي عانت كثيراً من ضيق العيشة الذي اثر على شعوبها، وعاد على مصالحهم بالاضرار الجسيمة [١] .

شهدت السنوات الممتدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٠ تدهورا كبيرا للسياسة النفطية ،لقلة عوائد العراق النفطية بسبب تحكم شركة نفط العراق بأنتاج النفط وتقديره ، فضلا عما لحق بالعراق من خسائر مالية بسبب اغلاق الانبوب النفطي الممتد إلى صيف عام ١٩٤٨ بعد نشوب الحرب بين العرب والكيان الصهيوني في العام نفسه، والذي اثر على الاقتصاد العراقي نتيجة مشاركته بالحرب، إذ ادى ذلك إلى ذهاب نصف انتاج النفط لدعم اليهود الحربي [٢] .

أن ما انجز في صناعة النفط في عام ١٩٥٠، قد وضع العراق في مقدمة البلدان المنتجة للنفط، واصبح انشاء استثمارات أوسع في متناول اليد، فلقد اصبح مشروع انشاء مصفى حكومي للنفط، والذي بدأ التخطيط له منذ عام ١٩٤٥، على وشك الإنجاز في نهاية عام ١٩٥٠، وذلك بعد ان اكملت الخطط التي وضعت لأنشائه ، ووفرت الاموال اللازمة له، وكان حقل النفط الصغير ومصفاته التي انشأتها الشركة المستثمرة، وهي شركة نفط خانقين ، في كل من نفطخانه وخانقين، وباشر عمله على نطاق محدود كان يمول شمالي العراق، والوسط بالمنتجات من قبل شركة نفط الرافدين[٣] .

اما بشأن المصالح البريطانية فأشار بيان الحزب في السابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٠ إلى أن حزب الاستقلال إذ شارك في الحكومة الجديدة، فان ذلك يؤدي إلى زيادة معاداة الامبريالية غير المدروسة في مجلس الوزراء، ولن يتم اعادة فتح خط الانابيب النفطية ، ولن يتم احراز اي تقدم في القضايا الاخرى المعلقة، فضلا عن تعزيز الاعتقاد بأن البريطانيين الذين يدعمون نوري السعيد يعارضون الاصلاح في العراق، مما يؤدي إلى عدم استقرار الحكومات العراقية وبالتالي انخفاض الثقة في العراق في هيئات مثل البنك الدولي [٤].

---

[١] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٣، ٧نيسان١٩٥٠.

[٢] عبد الستار شنين الجنابي ورغد حميد محمد ، السياسة النفطية في العراق ١٩٦٨_١٩٧٩، مجلة كلية التربية بنات للعلوم الانسانية ، المجلد ٣١، ٢٠٢٢، ص٢١٠.

[٣] ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنه ١٩٠٠-١٩٥٢ تاريخ سياسي اجتماعي اقتصادي، المصدر السابق، ص٦١٢.

[4] BAN, FCO 624/187, Policel Politician situation, 27 January 1950, p. 2.

هدفت سياسة العراق إلى استثمار عوائد النفط لتمويل المشاريع الكبرى في العراق، ولم تكن العوائد المالية التي يستلمها العراق من النفط كبيرة حتى عام ١٩٥٠، ولا تغطي تكلفة المشاريع، لذلك انشات الحكومة العراقية مجلس الاعمار لكي يقوم بالاشراف على استغلال عوائد النفط في تنمية اقتصاديات العراق وتقدمها [١] .

قرر مجلس الوزراء العراقي في الثلاثين من حزيران ١٩٥٠ تخويل الوفد العراقي المداولة مع شركات النفط، وتضمن ان تدفع شركات النفط العراقية المبالغ المستحقة عليها، والسعي لزيادة الحد الأدنى من كميات النفط المصدرة زيادة مناسبة، وقد توصل الوفد المفاوض إلى جعل الشركة تدفع للعراق ابتداء من كانون الأول ١٩٥٠ الحد الأعلى البالغ ستة شلنات بدلاً من اربعة شلنات [٢] .

اوضحت صحيفة الاتحاد الدستوري في الرابع من تموز ١٩٥٠ ان الوفد العراقي المفاوض للنفط برئاسة نوري السعيد رئيس حزب الاتحاد الدستوري، وعضوية ضياء جعفر وزير الاقتصاد، ونديم الباجه جي مدير شؤون النفط العام، والمنتدب لمفاوضة شركات النفط البريطانية وبينت الصحيفة ان مدة بقائهم في لندن ٢٠ يوماً [٣] .

دافعت صحيفة الاتحاد الدستوري عن سياسة نوري السعيد في مفاوضات النفط إذ اتهمت صحيفة لواء الاستقلال الناطقة باسم حزب الاستقلال في السابع عشر من تموز ١٩٥٠ مساعي نوري السعيد بشتى الاتهامات، واستلامه إلى تسويفات شركات النفط ووصفت صحيفة الاتحاد الدستوري نوري السعيد نجح في مفاوضات النفط، وذلل الكثير من الصعوبات التي ظلت حجر عثرة في سبيل الوصول إلى اتفاق سيضمن مصالح العراق الوطنية، ويحقق اماله المشروعة، وقد جنى العراق من وراء هذا النجاح فوائد كثيرة، وعوضت العراق عن خسائره السابقة، وردت صحيفة الاتحاد الدستوري في السابع عشر من تموز ١٩٥٠ طلب صحيفة الاستقلال بنشر محاضر المفاوضات بأن ذلك غير ممكن لان هناك جوانب عديدة لم تناقش في المفاوضات، ولا توجد فائدة من نشرها دون التوصل إلى اتفاق نهائي [٤] .

وعلى اثر المفاوضات التي قامت بها حكومة توفيق السويدي لتعديلات الاتفاقية النفطية، وتولى فيها نوري السعيد بصفته الشخصية مفاوضات شركة النفط، فقد شكك حزب الجبهة الشعبية المتحدة بسياسة الحكومة واتهمها ببعثرة ثروة العراق النفطية، وشخصّ الحزب قيام نوري السعيد بإخفاء تلك الاتفاقيات عن الشعب الامر الذي دفع الحزب إلى نشر نصوصها بشكل متسلسل، وأصدر بيانا عارض به تلك الاتفاقيات ووصف النفط بمثابة الجهاز العصبي للدولة، وطلب ابعاد الايدي التي تسعى إلى اضعافه

---

[١] كاتلين م لانكلي، تصنيع العراق، ترجمة: خطاب صكار العاني، بغداد، دار المتنبي، ١٩٦٣، ص٢٧٣-٢٧٤.

[٢] عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٨، المصدر السابق، ص ١٧٩.

[٣] صحيفه الاتحاد الدستوري، العدد ٧٦، ٤ تموز ١٩٥٠.

[٤] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد١٠١، ١٧ تموز ١٩٥٠.

وتعطيله، واعتبر الاتفاقية مخيبة للآمال لأنها لا تحقق مطالب البلاد، ودعا إلى الاضراب العام للتعبير للاحتجاج لما اقدم عليه الحكومة من تصديق الاتفاقية [١] .

بينت صحيفة الاتحاد الدستوري الاهداف التي توصل اليها الوفد العراقي من خلال رئيس حزب الاتحاد الدستوري نوري السعيد والذي دعا إلى عقد مؤتمر صحفي في العاشر من اب ١٩٥٠ لاستعراض المراحل والاهداف التي اجتازتها المفاوضات حيث بينت الصحيفة ان اهم الاسباب كانت تتعلق بنص المادة التاسعة والثلاثين من امتياز شركة النفط العراقية والتي تنص على "**تسوية الخلاف**" بين الحكومة وشركة النفط بالطرق القانونية وكذلك مناقشة سعر الذهب بين سعره الرسمي ومقارنته في الاسواق الحرة [٢] .

بعدما لاحظ نوري السعيد ان العراق ميّالاً لانتهاج سياسة التأميم دعا الشركات محاولةً من حكومته لأقناعها بضرورة تبديل سياستها، وأكد لها انه حريص على صداقتها ،إلا ان محاولته فشلت في زحزحة هذه الشركات عن موقفها [٣] ، ونتيجة لهذه التطورات بدأت الدعوة إلى تأميم النفط في العراق تتصدر الصحف العراقية، وفي المجالس العامة، وعلى ألسنة زعماء الحزب ، والقوى الوطنية [٤] .

قد ساءت الأوضاع اكثر عندما ادخلت اتفاقية " **ارامكو**"، مع المملكة العربية السعودية صيغة مناصفة الارباح [٥] ، الامر الذي جعل الحكومة الايرانية تتصلب في موقفها تجاه الشركات، وبالتالي قيامها بتأميم

---

[١] صحيفة الجبهة الشعبية، العدد١٧٢، ١٩ شباط ١٩٥٢.

[٢] الاتحاد الدستوري، العدد ١٠٥، ١١ اب ١٩٥٠.

[٣] عبدالرزاق الحسني، الجبهة الوطنية في العراق جذورها التاريخية وتطورها، ط٢، بيروت، ١٩٨٠، ص٥٩٧.

[٤] عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٨، ص٢٦٨.

[٥] مناصفة الأرباح: عُقدت الاتفاقية بين الشركات الأجنبية العاملة في العراق والحكومة العراقية برئاسة نوري السعيد، وعرضت على مجلس النواب ومصادق عليها في ١٤ شباط ١٩٥٢، ثم وافق عليها مجلس الأمة في ١٧ شباط ١٩٥٢. وأبرز ما نصت عليه أن يستوفي العراق ٥٠% من ربح الشركات الثلاث: شركة نفط العراق، شركة نفط الموصل، وشركة نفط البصرة، قبل حسم الضرائب الأجنبية على أن يكون ربح الحكومة العراقية على النحو الآتي: أن تقل حصتها في كل عام عن مبلغ يساوي ٢٥% من صافي إنتاج شركتي نفط العراق ونفط الموصل وعن ٣٣.٣% من صافي إنتاج شركة البصرة. وأيضًا من حق الحكومة اختيار أن تأخذ حصة من النفط بمقدار ١٢.٥% من كل من الشركات الثلاث وهي حرة التصرف في الأسواق العالمية على ساحل البحر، ويسلّم النفط الذي تختاره الحكومة العراقية عينًا بموجب هذه المادة وبصورة مباشرة من ظهر السفينة من مركز يقع على ساحل البحر، تضمنت أيضًا أن يكون هناك مديران عراقيان في المجلس الدائم للمديرين في الشركات الثلاث، وأن يشترك مندوبان عراقيان في إدارة الشركة، وألا يكون للشركات أي حق في تعيين موظفين أجانب أو فنيين إلا إن امتنع وزير الاقتصاد العراقي بأنه لا يوجد أحد لملء هذه المراكز، وتتفق الشركات على ٥٠ طالب عراقي يدرسون في بريطانيا وأن تؤسس مدارس تدريبية في العراق متخصصة للمهنيين الصناعيين والفنيين في مجال النفط، للمزيد من التفصيل ينظر: فهد امسلم زغير، موقف الاحزاب السياسية العراقية من اتفاقية تعديل الامتيازات ومناصفة الأرباح عام ١٩٥٢، مجلة كلية الآداب ،الجامعة المستنصرية ،المجلد ٣٨، العدد ١٦٨، ٢٠١٥؛ رحيم فرج داود، موقف الأحزاب العراقية من اتفاقية مناصفة الأرباح عام ١٩٥٢، مجلة آداب الفراهيدي ،جامعة تكريت ،المجلد ٦ ،العدد ١٨، كانون الثاني ٢٠١٤، ص ٧٠١.

النفط الايراني في آذار ١٩٥١ [١] ، الامر الذي انعكس على الساحة العراقية من اجل اجراء مفاوضات مع الحكومة العراقية والشركات النفطية [٢] .

قدم بعض النواب في المجلس طلباتهم إلى الحكومة وطلبوا سنّ لائحة قانونية لتأميم شركات النفط العاملة في العراق جميعها دون استثناء، الا ان رئاسة المجلس بدأت بالمماطلة ، والتسويف ولم تدخل هذا الطلب ضمن الامور التي يتم مناقشتها في المجلس [٣] ، وبعد جلسة مجلس النواب في السادس والعشرين من نيسان١٩٥١ بدأت الصحف العراقية تؤيد حزب الاستقلال [٤] ، اما الحزب الوطني الديمقراطي فأعتبر قضية تأميم النفط هدفاً مؤجلاً وليس عاجلاً متأثراً بأساليب السياسة التقليدية التي كان يحرص عليها حليفه حزب الجبهة الشعبية[٥] .

اشادت الصحيفة في السادس من نيسان ١٩٥٠ بموقف الحكومة بما تقدمت به إلى مجلس الامة بلائحة مجلس الاعمار، وما خصصت له من اعتمادات دائمة في ميزانية خاصة من موارد النفط وجعلت له ادارة تنفيذية تتمتع باستقلال ذاتي واسع، واشارت الصحيفة إلى ان هذه الخطوة لقيت قبولا وارتياحا وتاييدا من قبل الشعب تجاه الحكومة، إذ يرجو السعب اخراج هذه الخطط إلى حيز التنفيذ في اسرع وقت ممكن، ان يكون الاعمار واسعا وشاملا، وان تستفيد الحكومة من الامكانيات الاقتصادية الدولية إلى اقصى حد في سبيل تحقيقه [٦] .

تبنى حزب الاستقلال فكرة التأميم وقدم امينه **محمد صديق شنشل** في الثامن عشر من آذار ١٩٥١ إلى نوري السعيد حول امكانية تأميم النفط العراقي، ولاسيما بعد ان اقدمت ايران على تأميم نفطها [٧] ،

---

(١)كان قرار تأميم النفط الايراني في الخامس عشر من اذار ١٩٥١ اكبر ضربة وجهت للسيطرة البريطانية طوال القرن العشرين ، فقد كانت الشركة التي امتها حكومة محمد مصدق مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحكومة البريطانية وكانت عبارة عن (دولة داخل دولة) لذلك ايقنت بريطانيا ان قرار التأميم اذا ما نجح في ايران ، فأنه سيؤدي إلى عمليات تأميم في دول مجاورة لها ،مما يؤدي ذلك إلى خسارة بريطانيا لامتيازاتها في منطقة الشرق الاوسط؛ للمزيد من التفصيل حول تأميم النفط في ايران ينظر : روح الله رمضاني، سياسة ايران الخارجية (١٩٤١-١٩٧٣) دراسة في السياسة الخارجية للدول السائدة صوب التحديث ، ترجمة: علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جودي ،مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٤، ص١٦٤-١٧٠.

(٢) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٧، بغداد، ١٩٨٨، ص٣٠٢- ٣٠٤؛ طاهر خلف البكاء، التطورات الداخلية في ايران ١٩٤١- ١٩٧٣، ترجمة: علي حسين فياض وعبدالحميد حميد جودي، البصرة ، ١٩٨٤، ص٢١٦.

(٣)محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨-١٩٥٨، ط١، منشورات دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٥، ص٣١٤.

(٤) المصدر نفسه، ص٣١٧.

(٥) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الاحزاب السياسية الوطنية، المصدر السابق، ص٣٣٠.

(٦)صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٢ ، ٦ نيسان ١٩٥٠.

(٧) عبد الامير هادي العكام، المصدر السابق، ص٢٤٧.

لكن رئيس الوزراء ماطل [١] ، **وقال " ان خطة الحكومة تتلخص بتحقيق ايراد الخزينة عن استثمار النفط لا يقل معدله عن معدل ايراد الخزينة للدول المجاورة للعراق**" [٢] .

القى عبد المجيد محمود وزير الاقتصاد ووكيل وزير التجارة محاضرة في مقر حزب الاتحاد الدستوري في الخامس من اذار ١٩٥٢ ، تطرق خلالها إلى الاقتصاد العراقي في ظل اتفاقية النفط ودورها في التنمية الاقتصادية وبناء المشاريع العمرانية، لان الحكومة العراقية وضعت نصب عينها الاهتمام بالفرد من كافة النواحي الحياة، تأخذ بالمفهوم العصري للدولة الحديثة ، وانها تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية للشعب، وضمان مستوى من العيش الكريم والثقافة لكل فرد، وتوفير مقومات الصحة، ثم تمكين الشعب من التمتع بحرياته الدستورية، وفق نظام ديمقراطي سليم واساسي وبأسلوب الحكم الحديث واوضح ان العراق يتقاضى بموجب الاتفاقية نصف ارباح الشركات التي لا تخضع لأي ضريبة اجنبية، وتقوم الشركات بدفع ما بذمتها من ضرائب دخل إلى حكوماتها من حصتها فقط ، وان هذه المبالغ من شأنها ان تخلق ثروة للبلاد لو استثمرت استثمارا صحيحا [٣].

وعلى إثر إزدياد واردات العراق من نفطه أصدرت الدولة قانون بإنشاء مجلس الإعمار وحددت أهدافه بعد أن وافق عليه البرلمان، وخططت مشاريع مالية واقتصادية هدفت لتطوير وبناء مصادر البلد، والنهوض بالمستوى المعيشي للشعب العراقي، وتضمنت الخطط مشاريع لضبط الفيضانات التي كانت تدمر الممتلكات والمحاصيل الزراعية، ومشاريع لتخزين المياه، ومشاريع الري والبزل، والصناعة، والتعدين، وتحسين المواصلات النهرية، والبرية، والجوية، وبعد إنجاز تلك المشاريع فإنها ستسلم إلى الوزرات المناسبة وحسب اختصاصاتها، واشارت الإحصائيات إلى الزيادة الهائلة في دخل الدولة، ففي عام ١٩٥٠ بلغت جميع صادرات الحكومة (٣٨,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي (وكان الدينار العراقي يساوي (٨،٢) دولار، منها (٧,٠٠٠,٠٠٠) دينار من النفط [٤] .

بدأت المفاوضات في الخامس من نيسان ١٩٥١ بين اللجنة الوزارية العراقية، ووفد الشركات، الذي رفض مقارنة العراق بأيران التي تأخذ جميع الارباح، وأصر الوفد على ٥٠٪ من الارباح، ونتيجة لذلك تعثرت المفاوضات [٥].

صرح الشيخ عبود ال هميص في الثالث والعشرين من أيار ١٩٥١ " **ان هنالك حديثا عن تغيير في مجلس الوزراء، وعلة وفق ما تقدم يبدو ان هناك خمسة مجموعات سياسية كانت تدعوا إلى تأمين النفط العراقي ومنها: حزب الاستقلال الذي يرعى اقتراح تأميم النفط في العراق وعليه ان يعتمد على**

---

(١) سجد عبد الرسول عبدالله العبيدي، المصدر السابق، ٩٨.

(٢) امينة داخل شلش التميمي، فائق السامرائي ودوره السياسي في العراق ١٩٠٨-١٩٧٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص٩٨-٩٩.

(٣) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٦٣٢، ٧ اذار ١٩٥٢.

(٤)مأمون زكي امين، المصدر السابق، ص ٢٦٣.

(5)BNA ،Fco37/633, Trout eck to wilian Starng, 25April 1951, p:I.

دعم مجموعة حكمت سليمان ونصرت الفارسي، ومجموعة مزاحم الباجه جي من الحزب الوطني الديمقراطي، كما دعمت هذه المجموعات الثلاثة فكرة الحياد بين الشرق والغرب، بينما اعتبرت مجموعة نوري السعيد، وصالح جبر ان تاميم النفط سابق لاوانه، وايدتا انضمام العراق إلى الغرب"، وراى ان حكومة نوري السعيد الحالية لن تصمد طويلا، وسيعتمد بقائها على نتائج نقاشات تأميم النفط [١].

ويرجع عدم تأييد حزب الجبهة الشعبية لفكرة التأميم لأنه رأى عدم امكانية تطبيقه في العراق، نظراً لأرتباطه بمعاهدة مع بريطانيا، ووجود قواعد عسكرية لحماية امتيازات النفط، ولعدم وجود الكوادر الفنية من ابناء البلد لإدارة شؤون النفط[٢]، اما عن موقف السلطات الاستعمارية من هذه الدعوة فقد حذرت بريطانيا الحكومة العراقية من اتخاذ اي خطوة لتأميم النفط[٣].

اعلنت الحكومة العراقية في الثالث عشر من نيسان ١٩٥١ توصل ممثلي الحكومة مع ممثلي شركات نفط العراق، ونفط الموصل ونفط البصرة إلى عقد اتفاقية، تضمنت بنودها ان يحصل العراق على ٥٠٪ من ربح الشركات الثلاث قبل حسم الضرائب الاجنبية على ان يكون ربح الحكومة في كل عام لا يقل عن مبلغ يساوي ٢٥٪ من صافي ارباح نفط العراق ونفط الموصل، و ٣٣,٣٪ من صافي ارباح شركة البصرة، وتستلم الحكومة العراقية النفط عيناً من ظهر السفينة [٤] .

وحسب الاتفاقية فأن حصة العراق تكون ٥٠% من أرباح شركات النفط عن عملياتها داخل العراق وذلك قبل استقطاع الضرائب الأجنبية، إذ يأخذ العراق عيناً في الميناء البحري ٣٥% من النفط الخام من إنتاج شركة النفط العراقية وشركة نفط الموصل و٣٣,٣ % من النفط الخام من إنتاج شركة نفط البصرة على ان يكون حرا بالتصرف ب ١٢,٥% من هذه الكميات حسب مشيئته، ويبيع الباقي إلى الشركة بالسعر العالمي السائد في الميناء البحري الذي يصب فيع النفط دون أن يتحمل كلفة النقل او اية كلفة أخرى مهما كان نوعها، اما ما يتبق من حصة العراق من أرباح الشركات المذكورة أعلاه فيؤخذ على شكل ضريبة على الارباح، ولغرض تعيين مقدار الارباح اتفق الطرفان بعد أخذ الأسعار العالمية السائدة بنظر الاعتبار على تثبيت اسعار النفط الخام العراقي وكلفة استخراجه ونقله داخل العراق على ان تكون هذه الأسعار عرضة للزيادة والنقصان حسب الأسعار العالمية السائدة، ويكون الحد الأدنى لإنتاج النفط (٢٢) مليون طن من النفط الخام تستخرج شركة النفط العراقية وشركة نفط الموصل سنويا وذلك في عام ١٩٥٤ وما بعدها، و(٨) ملايين طن من النفط الخام تستخرجه شركة نفط البصرة سنويا وذلك في أواخر عام ١٩٥٥ وما بعدها [٥] .

---

[1] BNA,FCO 6241/199, Canfidautial,27 March 1952,P:1.

[٢] جريدة الجبهة الشعبية، العدد٢٦، ٢٧ اب،١٩٥١.

[٣] عبد الامير هادي العكام، المصدر السابق، ص٢٤٩.

[٤] للمزيد من التفصيل حول بنود الاتفاق ينظر:

BNA FCO 37/633, Trout eck to wilian Starng, 25April 1951, p:1-2.

[٥] للمزيد من التفاصيل حول بنود الاتفاقية ينظر: صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٤٠٩، ١٤ اب ١٩٥١.

أصدر الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الجبهة الشعبية المتحدة بياناً مشتركاً يندد بالاتفاقية واعتبر البيان ان الاتفاقية ابقت سيطرة شركات النفط على ثروات البلاد ونهبها، ووصف البيان معاهدة مناصفة الارباح بأنها بعيدة عن الحقيقة، لانها بدلاً من ان تزيل الغبن فقد زادته اكثر واكثر، إذ انها حددت اسعار النفط الذي تأخذ الحكومة حصتها على اساسه ادنى من السعر العالمي، مما الحق بالخزينة خسائر فادحة، ودعى البيان إلى استلام حصة العراق المقدرة ٥٠٪ من النفط الخام ليتصرف بها كما يشاء، اما حزب صالح جبر فقد طلب من نوابه الانسحاب من جلسات مجلس النواب، ولم يكن جاداً بمعارضته لها، لان انسحابهم سهل على نوري السعيد تمرير الاتفاقية بصورة مستعجلة، وتم التصديق عليها في الرابع عشر من شباط ١٩٥٢، على الرغم من احتجاجات نواب المعارضة الذين قدموا استقالتهم من المجلس في السابع والعشرين من الشهر نفسه [١] .

وافقت اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب العراقي في الثاني عشر من كانون الثاني عام ١٩٥٢، على اتفاقية النفط بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق، وارسلت الاتفاقية بعد ذلك إلى مجلس النواب للمصادقة عليها، وبموجب تلك الاتفاقية تم تقسيم الارباح بالتساوي بين العراق والشركة [٢].

شرع العراقيون بترقب الفوائد التي سيجنونها من اتفاقية المناصفة التي عقدتها الحكومة مع شركة النفط العراقية بحصول العراق على هذه الفوائد، وتحقيقاً لهذا الغرض شكلّ في بغداد مجلس الانشاء والتعمير خصص له مبلغ (١٥٥) مليون دينار من ارباح النفط لأتفاقها في غضون السنوات الخمس القادمة على مشاريع الانشاء والتعمير، والمهام الرئيسة الاخرى التي اضطلع بها المجلس مثل شؤون الري، ومقاومة الفيضانات واستثمار الكبريت من الغاز الطبيعي، وتقوم شركة رايس العالمية بالتحريات اللازمة بشأنه ويتضمن انشاء معمل لانتاج السمنت والاسمدة الكيمياوية بقيمة(٢٥) مليون دينار [٣] .

---

[١]صالح الحمداني، صفحات من تاريخ العراق الحديث من الاحتلال البريطاني حتى ثورة ١٤تموز ١٩٥٨، السويد، دار نشر فيشو نمديا، (د.ت)، ص٢٦٦.

[2]New Yourk Times (1932-) ، 13 February 1952.

[٣] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٧٦٢، ١٥ تشرين الأول١٩٥٢.

المبحث الثالث: موقف الصحيفة من انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢.

كان لهذه الانتفاضة عوامل موضوعية ذات طابع اجتماعي وسياسي واقتصادي عانى منها الشعب العراقي منذ وثبة كانون الثاني عام ١٩٤٨ كما ان لها عوامل داخلية اذكت هذه الانتفاضة وأسبغت عليها طابعاً أوسع، إذ كان الشعب العراقي يعاني غلاء المعيشة اضافة إلى البطالة وسلوك الطبقة الحاكمة في الاستهانة بحياة الناس والفساد السياسي والأخلاقي فضلاً عن خرق أحكام الدستور العراقي ،والتضييق على الحريات الفردية والرقابة الشديدة على الاحزاب وحرمان الآخرين من ممارسة الحياة الحزبية [١].

أصدر رئيس الوزراء مصطفى العمري بيانا في الرابع عشر من تشرين الثاني ١٩٥٢ اعلن فيه عزم الحكومة على إصدار قوانين تخص تخفيض الضرائب، وتقويه الجيش العراقي، وتأليف لجنة من رجال القانون والادارة لاعداد قانون الانتخابات على اساس الانتخاب المباشر، وجعل التعليم العالي في جامعات العراق مجانا والقيام باعداد لائحة للضمان الاجتماعي، والسعي لتطهير اجهزة الدولة من العناصر غير الصالحة في محاولة لاستجابة الحكومة، وللتخفيف عن غضب الجماهير [٢] .

أصدرت وزارة الصحة في اواسط تشرين الأول ١٩٥٢ تعديلاً على النظام الداخلي لكلية الصيدلة، والكيمياء الذي نص على ان الطالب المعيد في بعض الدروس يعّد معيداً في الدروس كافة، فعّد الطلاب هذا التعديل اجحافاً بحقهم لانه يضعف فرص النجاح امامهم، فأحتجوا على التعديل، واعلنوا اضرابهم في السادس والعشرين من تشرين الأول ١٩٥٢، حتى اجراء تعديل جديد عليه ، وتضامنت كليتا الطب والقانون معهم، ولكن الوزارة لم تستجب لأضراب الطلاب في بادئ الامر، لكنها استجابت في السادس عشر من تشرين الثاني، وأصدرت تعديلاً الغت القرار السابق، وفي التاسع عشر من الشهر نفسه شبث شجار بين طلبة كلية الصيدلة والكيمياء، وتطور بسرعة إلى تظاهرة ثم اضراب عن الدوام شمل العديد من الكليات، وقد لعبت الاحزاب السياسية دوراً مهماً في تحريض الطلبة [٣] .

في تشرين الأول ١٩٥٢ قام زعماء الأحزاب المعارضة: الاستقلال، والوحدة الديمقراطي، الجبهة الشعبية المتحدة بتقديم مذكرة إلى الوصي يطالبونه فيها بإطلاق الحرية المدنية، وإلغاء النظام الانتخابي القديم ذي المرحلتين إلى نظام انتخاب حر ومباشر، وإلغاء معاهدة ١٩٣٠، وقاموا بتذكيره أيضا أن لا يتدخل في شؤون البلاد لا سيما أن المفروض به أنه يملك ولا يحكم، وحين رفضت هذه المطالب عمت البلاد فوضى عارمة في بغداد أولا ثم امتدت إلى باقي انحاء العراق لا سيما النجف الاشرف [٤] .

---

[١] سالم عبيد النعمان، نصف قرن من تاريخ وطن موجز لتاريخ الحركة الوطنية العراقية، بغداد، دار المدى للطباعة والنشر،٢٠١٢، ص ٣٤٥.

[٢]صحيفه الوقائع العراقية، العدد ٣١٩٠ ، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٢.

[٣] محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠١، ص١٩١-١٩٢.

[٤]حسن لطيف كاظم الزبيدي، المصدر السابق، ص٧٨.

بعد ان عمت التظاهرات الوية العراق كان صداها في النجف الاشرف، إذ تعطلت الاعمال واغلقت الاسواق لكثرة المتظاهرين الذين صمموا على مواجهة الجيش، وكان الخط وانقلاب الأوضاع والفوضى والسلب والنهب ممكناً لولا تدخل المراجع الدينية، إذ أصدر المرجع الديني الشيخ " **محمد الحسني كاشف الغطاء** [١]" في السادس والعشرين من تشرين الثاني فتوى تضمنت المطالبة بالاصلاح، وضمان المعيشة، ورفع البطالة، وتشغيل الايادي العاملة من خلال المطالبة السليمة بالطرق المألوفة، من دون ارتكاب ما يخل بالامن ويستوجب الانزعاج، وتعطيل الاعمال ولاسيما في العتبات المقدسة، وقد هدأت الأوضاع بعد صدور الفتوى، وبقيت قوات الجيش مرابطة في المدينة، في الوقت الذي اخذت الشرطة بتعقب كل من له صلة بالاحداث [٢] .

وكان اضراب طلاب كلية الصيدلة الشرارة التي فجرت الوضع ففي السادس والعشرين تشرين الأول ١٩٥٢ إذ اضرب الطلاب احتجاجا على القوانين الجديدة التي أصدرتها عمادة كلية الصيدلة، وقد استمر الاضراب حتى يوم التاسع عشر من تشرين الثاني ١٩٥٢، حيث اضطرت عمادة الكلية إلى التراجع والغاء القانون، ولكن في نفس الوقت وقع اعتداء على طلبة كلية الصيدلة في التاسع عشر من تشرين الثاني ١٩٥٢، فاعلن طلبة الكلية الاستمرار على الاضراب، وقد استغلت الاحزاب السياسية حادثة كلية الصيدلة ففي التاسع عشر من تشرين الثاني ١٩٥٢ اضربت بقية المدارس والكليات استنكارا للحادث، ومع تطور الاحداث السريع سقطت وزارة مصطفى العمري واحبطت محاولة تشكيل وزارة مماثلة برئاسة جميل المدفعي، وكان المتظاهرون يطالبون بتشكيل وزارة وطنية ائتلافية، ولم تتمكن الشرطة من اعادة الأمن والنظام، لذلك دعي الجيش للتدخل ولكن بأمر عدم اطلاق النار [٣] .

عندما كانت الاحوال السياسية في البلاد تسير من سيء إلى أسوأ تظاهر طلاب كلية الصيدلة والكيمياء في بغداد، وأعلنوا الاضراب عن الدروس، ولقى اضرابهم تجاوباً ومساندة من قبل الطلاب في باقي الكليات والمعاهد العالية، وفي بداية الامر كانت الوزارة التي تتبعها هذه الكلية هي وزارة الصحة لم تعرهُ اهتماماً لهذا الاضراب فلما استمر وطال امده ولقي مساندة من بقية الطلاب، اوعزت وزارة الصحة إلى هيأة الكلية بان تعلن عن هذا التعديل بانه لا يشمل الصفوف الاخيرة في الكلية ولكن المضربون

---

(١) محمد الحسني كاشف الغطاء(١٨٧٧-١٩٥٤): ولد في النجف، ودرس فيها العلوم الدينية، انتهت اليه المرجعية، وكان من زعماء الحركات السياسية الوطنية في العراق، ودعا إلى الوحدة الوطنية والوفاق بين المسلمين، توفي في النجف ودفن في مقبرتها، ينظر: محمد هادي الاميني، معجم رجال الفكر والادب خلال الف عام، ج٣، النجف الاشرف، مطبعة الاداب، ١٩٦٤، ص١٠٤٨.

(٢) عبد الستار شنين الجنابي، النجف وانتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٣ (دراسة وثائقية في ضوء وثائق مديرية المخابرات السرية والسياسية في وزارة الداخلية العراقية)، قم، دار الاعتصام للطباعة والنشر، ٢٠١٥، ص ٦٥-٦٦.

[٣] مجموعة باحثين، العراق في التاريخ، بغداد، دار الحرية للطباعة والنشر، ١٩٨٣، ص٧٣١ .

استمروا في اضرابهم وأعلنت كليات الطب، والحقوق، والتجارة، وغيرها تضامنها مع طلاب كلية الصيدلة والكيمياء، وشعرت وزارة الصحة بحراجة الموقف(١).

جاءت الانتفاضة أثر الدعوة إلى الاصلاحات السياسية والاقتصادية التي كانت قدمتها أحزاب المعارضة العلنية على شكل مذكرات إلى الوصي عبد الاله في الثامن والعشرين من تشرين الأول ١٩٥٢، ولم ينظر إلى الانتفاضة بنظرة جدية، ثم تطور الامر إلى اضرابات طلابية اعقبتها سلسلة من التظاهرات والمواجهات بين المتظاهرين، وقوات الشرطة لاسيما في المدة (٢٠ – ٢٤) تشرين الثاني ، وكان من نتائجها اسقاط حكومة مصطفى العمري، ثم تمكن السلطات الحكومية من أخمادها وتشكيل حكومة عسكرية مؤقتة برئاسة **الفريق نوري الدين محمود** (٢) رئيس اركان الجيش وتصدت للقوى الوطنية، واعلنت الاحكام العرفية، وعطلت الصحف والاحزاب، وقد شاركت جميع الاحزاب والقوى الوطنية في التهيئة لهذه الانتفاضة، ودعمها انتقل تأثير نشاطها من العاصمة بغداد إلى المدن الأخرى ومنها السليمانية واربيل والموصل وكان للكرد واعضاء الحزب الديمقراطي الكوردي دور فاعل في الانتفاضة إلى جانب هذه القوى الوطنية (٣).

كانت مهمة نوري الدين محمود انهاء حالة الاضطراب، واجراء الانتخابات النيابية تحت حماية الجيش، وقد تعامل مع هذه المهمة السياسية على انها مشروع عسكري انسجم مع نشأته التي صاغت شخصيته العسكرية، ومع مهماته السابقة، ولذلك لا يمثل نوري الدين محمود اتجاهاً سياسياً خلال العهد الملكي في العراق، لذا نرى ان اول عمل قام به رئيس الوزراء، انه اعلن الاحكام العرفية، وأصدر عدة قرارات متوالية منع فيها التجمعات، والتظاهرات ،وحمل كل انواع الاسلحة ،وما إلى ذلك من احكام تهدف إلى ضبط الأوضاع الامنية، ثم اقدم على غلق الاحزاب السياسية وتعطيل صحف العارضة، وقرر اجرا، الانتخابات بشكل مباشر(٤).

اذاع رئيس الوزراء نوري الدين محمود منهاج حكومته الذي تضمن الوعود باعداد التشريعات اللازمة لتحقيق الرسوم الكمركية والضرائب واتباع سياسة اقتصادية من شانها ان تحافظ على الثروة القومية،

---

(١) عبد الرزاق الحسني، احداث عاصرتها، ط١، دار الرافدين، بيروت،١٩٩٢، ص٣١٨.

(٢)نوري الدين محمود (١٨٩٩–١٩٨١): ولد في الموصل، وانهى دراسته الابتدائية والثانوية فيها وتخرج من المدرسة العسكرية في اسطنبول ١٩١٧، عين قائداً للقوات العراقية في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، ورئيساً لأركان الجيش العراقي ١٨٥١، اصبح رئيس للوزراء في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢– كانون الثاني ١٩٥٣، عين في مجلس لاعيان ١٩٥٣–١٩٥٨، ينظر: كامل سلمان الجبوري، معجم الادباء في العصر الجاهلي حتى سنه ٢٠٠٢، ج٦، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣، ص ١٨٨.

(٣) غانم محمد الحفو وعبد الفتاح على البوتاني، الكورد والاحداث الوطنية خلال العهد الملكي ١٩٢١–١٩٥٨، دهوك، دار سبيريز للطباعة والنشر، ٢٠٠٥ ، ص ٩٢.

(٤)سليم الحسني، رؤساء العراق ١٩٢٠– ١٩٥٨ "دراسة في اتجاهات الحكم"، بغداد، دار الحكمة للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٩٢ ، ص ٣٧٥ .

وجعل التعليم العالي مجانا وتقوية الجيش وتاليف لجنة لاعداد قانون الانتخابات المباشر، وتكليف لجنه اخرى لتحقيق في حوادث الانتفاضة وتطهير جهاز الدولة من العناصر الفاسدة[١].

وعندما تأزم الموقف وعجزت الشرطة عن تفريق المتظاهرين وانهاء الاضطرابات، قررت وزارة الداخلية تعزيز الانتفاضة بقوات الشرطة التي نشرتها في الشوارع والساحات العامة التي كانت مسرحاً للمظاهرات حاول الوصي الوقوف على دوافع المتظاهرين فدس أحد الضباط سراً بينهم فتعرف على مطالبهم وتوجهاتهم وقدّر حجم معاناتهم لأوضاعهم، لان الاحزاب السياسية فقدت السيطرة على المتظاهرين بسبب اختلاف توجهاتهم واتساع رقعة التظاهر، وضعف افراد الشرطة أمامهم، وسيطر المتظاهرون في الثالث والعشرين من تشرين الثاني على مركز العاصمة، أن التغيير الوزاري اصبح ضرورياً فاستدعى جميل المدفعي وهو من السياسيين التقليديين القدماء وكلفه بتشكيل وزارة جديدة وعندما انتشر تكليفه هتف المتظاهرون بسقوطه بسبب نقمتهم عليه فاضطر إلى الاعتذار[٢].

لذلك سعى البلاط لتمتين علاقته مع بريطانيا لحماية وجوده، كما سعى لبسط سيطرته على الجيش عندما استقطب الضباط الموالين له، وأسند لهم غالبية المناصب المهمة في الجيش أمثال الفريق "**رفيق عارف**" واللواء "**غازي الداغستاني**" واللواء "**اسماعيل نامق**" واللواء "**علاء الدين محمود**" واللواء "**عمر علي**" وغيرهم من قادة الجيش، وعندما استخدم الجيش لاخماد انتفاضة تشرين الثاني عام ١٩٥٢ [٣] كان أغلبية الضباط الذي يقودون القطعات الداخلية إلى بغداد من الموالين للبلاط [٤] .

امتدت التظاهرات إلى بقية المدن العراقية حيث شملت كربلاء والنجف والبصرة والموصل والحلة والناصرية وغيرها من المدن، وفي العاصمة بغداد اصبحت الحكومة غير قادرة على السيطرة على الوضع فقامت بنزول الشرطة إلى الشوارع لتفريق الحشود البشرية الكبيرة الغاضبة على الوضع السياسي في البلاد، فوقعت مصادمات عنيفة بين الطرفين سقط العديد من المتظاهرين على أثرها، وكذلك سيطروا على مكتب الخطوط الجوية البريطانية في تلك الفترة أدرك الوصي عبد الاله بأن زمام الامور لم تعد الحكومة قادرة على السيطرة ، وقد أكدت السفارة البريطانية في تقريرها السنوي لعام (١٩٥٢) على خطورة الوضع السياسي في العراق وكانت الحالة في منتصف شهر تشرين الثاني خطرة، وكان على الحكومة ان تختار بين ان تستمر في الانتخابات او تذعن لمطالب احزاب المعارضة [٥].

---

[١] ابراهيم خليل احمد وجعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، الموصل، دار ابن الاثير، ١٩٨٩، ص ١٧٢.

[٢] محمد سهيل طقوش، الاحداث السياسية في العراق وانعكاساتها على الوعي الاجتماعي ابان العهد الملكي في العراق (١٩٢١ – ١٩٥٨)، بغداد ، ٢٠١٣، ص٢٥٠.

[٣] استخدم الجيش هذه المدينتين عدة مرات، إذ ارسله برسي كوكس، وهو لم يزل مؤسس حديث إلى الاكراد عام ١٩٢١، وقام بكر صدقي بأمر من الامير غازي ورئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني، ووزير الداخلية حكمت سليمان بقمع تمرد الاشوريين عام ١٩٣٣، وعام ١٩٣٥ بأمر من ياسين الهاشمي لقمع تمرد عشائر الفرات الاوسط، وفي العام نفسه بأمر من رشيد عالي الكيلاني قام الجيش بضرب الرميثة، ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٦٣.

[٤] محمد حمدي الجعفري، انقلاب الوصي في العراق، المصدر السابق، ص ١٦١.

[٥] مهند عبد الكريم أبو رغيف، المصدر السابق، ص١٩٢.

أصدر قائد القوات العسكرية للادارة العرفية الزعيم الركن "**عبد المطلب الامين**" أمر بمنع التجمع والتظاهر في بغداد، ومنع حمل السلاح، وايقاف نشاط الاحزاب السياسية، واغلاق الصحف، وقد شكل نور الدين محمود وزارة طوارئ من احد عشر وزيراً وهم نوري الدين محمود وزيراً للدفاع ووزيراً للداخلية بالاضافة إلى كونه رئيساً للوزراء، "**علي محمود الشيخ علي**" وزيراً للمالية، "**ماجد مصطفى**" وزيراً للشؤون الاجتماعية ووزيراً للاقتصاد وكالة محمد فاضل الجمالي وزيراً للخارجية، و"**عبد الرسول الخالصي**" وزيراً للعدل ووزيراً للاشغال والمواصلات وكالة، "**قاسم خليل**" وزيراً للمعارف، "**رابح العطية**" وزيراً للزراعة، "**عبد المجيد القصاب** [١] " وزيراً للصحة، نديم الباجة جي وزيراً للاقتصاد، **و**"**عبد الرحمن جودت**" وزيراً للاشغال والمواصلات، و "**محمد سعيد القزاز** [٢] " وزيراً للشؤون الاجتماعية [٣].

فرضت حكومة نوري الدين محمود في الرابع والعشرين من تشرين الثاني، احكام حظر التجوال لمدة اثنا عشر ساعة، وفرض عقوبات تصل إلى السجن لمدة ثلاث سنوات لمن يثبت مشاركته بالتظاهرات، وحل جميع الاحزاب السياسية، واغلاق، وبدأت بحملة اعتقال واسعة، طالت معض القادة العسكرين والساسة منهم كامل الجادرجي الامين العام لحزب الوطني الديمقراطي، وحسين جميل الامين العام للحزب، و"**كامل السامرائي**" نائب الامين العام، واعفاء اللجنة التنفيذية للحزب وهم صديق شنشل، واسماعيل غانم، و"**عبد الرزاق الظاهر**" عن حزب الجبهة الشعبية المتحدة، وكانت حصيلة المتظاهرات مقتل احد عشر مواطناً، وجرح ثمانية وخمسون اخرون، وتم حلّ خمسة من الاحزاب هي الاتحاد الدستوري، والحزب الوطني الديمقراطي، والجبهة الشعبية المتحدة، وحزب الامة الاشتراكي، وحزب الاستقلال[٤].

---

[١]عبد المجيد القصاب(١٩٠٧-١٩٨٨) : ولد في ٨ تشرين الأول في بغداد، وفيها انهى دراسته الابتدائية، أنتقل إلى الموصل بعد تعيين ابيه متصرف لها فأكمل الثانوية١٩٢٦، سافر إلى دمشق ودرس الطب في الجامعة السورية، وفي مرحلته الدراسية الثالثة سافر إلى فرنسا لإكمال دراسته ١٩٣٠ وأكملها ١٩٣٢ ثم حصل على الدكتوراه ١٩٣٤، عاد إلى العراق وأسس مع زملائه نادي المثنى ابن حارثة الشيباني، شغل منصب أستاذ مساعد في الكلية الطبية ببغداد ١٩٣٩، أصبح وزيراً للصحة مرتين الأولى في حكومة نور الدين محمود، والثانية في ٨ آذار ١٩٥٤، ينظر: إخلاص لفتة حريز الكعبي، وزراء الصحة في العراق ١٩٥٢-١٩٥٨، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد الأول، آذار ٢٠٢٢، ص٣٣٠-٣٣٢.

[٢] محمد سعيد القزاز(١٩٠٤-١٩٥٩): ولد في السليمانية، عمل في دوائر الدولة في السليمانية ١٩٢٤-١٩٢٧، ونقل إلى اربيل متصرفاً ١٩٤٤، ثم متصرفاً للواء الكوت ١٩٤٦، ثم متصرفاً للموصل ١٩٤٩، اصبح وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية في حكومة نوري الدين محمود ١٩٥٢-١٩٥٣، ووزيراً للداخلية الاولى ١٩٥٤-١٩٥٧، وللمرة الثانية(٣ اذار ١٩٥٨ حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨)، حيث حكم عليه بالاعدام، ونفذ فيه الحكم شنقاً في ٢٠ ايلول ١٩٥٩، ينظر: عبد الرحمن ادريس البياتي، سعيد القزاز ودوره في سياسة العراق حتى عام ١٩٥٩، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠١.

[٣] عبد الرزاق الحسني، ج٨، وزارة حكومة نوري الدين محمود، تشرين الثاني ١٩٥٢.

[4] New Yourk Times (1923-)، 25 November 1951؛ The Washington Past(1923-1954)، 25 November 1952.

أصدرت الوزارة سلسلة من المراسيم والتعليمات منها اعلان منع التجول من الساعة السادسة مساءاً حتى الساعة السابعة صباحاً واذاع رئيس الوزراء منهاج حكومته الذي تضمن الوعود باعداد التشريعات اللازمة لتخفيض الرسوم الكمركية والضرائب واتباع سياسة اقتصادية من شأنها ان تحافظ على الثروة القومية وجعل التعليم العالي مجاناً وتقوية الجيش وتأليف لجنة لاعداد قانون الانتخاب المباشر وتأليف لجنة اخرى للتحقيق في حوادث الانتفاضة وتظهر جهاز الدولة من العناصر الفاسدة [١] .

اعلن رئيس الوزراء نوري الدين محمود في السادس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٢" ان الهجمات على البعثات والشركات الاجنبية تتولى المحاكم العسكرية التعامل معها " وقد اظهر موظفو السفارة الامريكية انزعاجهم من الهجوم على مكاتب السفارة، واعتبروا ان ذلك التعدي دليلا على تراجع النفوذ الامريكي في العراق بشكل كبير، ودعه السفارة الحكومة العراقية إلى تحمل المسؤولية عن انهيار القانون والنظام الذي ادى إلى تدمير محتويات مكاتبها، فقد قام المتظاهرون بتحطيم خزانة المكتب ونهب محتوياتها من اموال وجوازات سفر، ولم يتمكنوا من الوصول إلى الوثائق السرية إذ تم حفظها في اماكن سريه، وطالبت السفارة من الحكومة العراقية بالتعويضات عن تلك الأضرار [٢].

قال مساعد المدير العام لوزارة المالية "**عبد الغني الدلي** [٣]" ، في الأول من كانون الأول ١٩٥٢" **إن بريطانيا والعالم قد تلقوا انطباعا خاطئا عن الاضطرابات الاخيرة، الا ان الحكومة العراقية تزعم ان هذه الاضطرابات مستلهمة من الشيوعيين، وكان هذا بعيدا كل البعد عن الحقيقة**"، وانتقد السياسة الاقتصادية والاصلاح الزراعي باستخدام الاساليب الزراعية الرديئة مما انعكس ذلك على انتاج المحاصيل، واشار إلى ان افضل وسيلة للأحداث هي اقامة اصلاحات بعيدة المدى في البلاد، واكد ان اغلب العراقيين يقاطعون الانتخابات القادمة ما لم يسمح للأحزاب بأعادة تشكيل نفسها [٤].

وفي الثالث عشر من كانون الأول ١٩٥٢ استتب الوضع، وسيطرت الحكومة على الامور، فوجه رئيس الوزراء كلمة إلى الشعب والجيش، كما أصدرت الحكومة احد عشر مرسوماً شمل البعض منها على قرارات ترفيه للشعب كتخفيض الرسوم الكمركية والضرائب وتوزيع الاراضي والتعويضات، والانتخابات مباشرة [٥].

---

[١] ابراهيم خليل أحمد و جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص١٧٣.

[2]BNA,FCO 624/ 204, letter from J.M.Troutbeck To Mr. Berry, 26 November 1952, P:1-2.

[٣]عبد الغني الدلي(١٩١٣-٢٠١٠): ولد في سوق الشيوخ بالناصرية، وتخرج من كليه الحقوق في بغداد، عمل مساعدا لتشريفات الملكية ثم معلما الامير فيصل الثاني (١٩٤٧- ١٩٥٢)، اصبح وزيرا للزراعة وسفيرا للعراق في المغرب احيل للتقاعد في ١٤ تموز ١٩٥٨، للمزيد ينظر: عبد الغني الدلي، عبر السنين سيره ذاتيه، لندن، دار الحكمة،٢٠١٦؛ بشير غالب شبل، عبد الغني الدلي ودوره السياسي والاقتصادي في العراق، لندن، دار الحكمة، ٢٠١٥.

[4]BNA,FCO624/ 204, Confidential,1 December 1952, P.1-3.

[٥] طارق الناصري، عبد الاله الوصي على عرش العراق (١٩٣٩-١٩٥٨) حياته ودوره السياسي، بيروت، الدار العربية للموسوعات،١٩٩٠، ص٤٦٧.

بعد ان انهت اللجنة المكلفة باعداد لائحة قانون الانتخابات صدر في السادس عشر من كانون الأول عام ١٩٥٢ المرسوم بالعدد (٦) لعام ١٩٥٢ والذي تضمن اجراء الانتخابات وفق الانتخاب المباشر، ومنع المرسوم ايضا حمل السلاح والآلات الجارحة على مختلف انواعها [١].

برزت في احداث تشرين الثاني ١٩٥٢ الكثير من الامور منها ان التماسك بين القوى الوطنية كان قوياً، ولم يحدث شيء مثلما حدث في احداث كانون الثاني ١٩٤٨ من التصادم بين الفئات الوطنية، وقد انضمت اعداد كبيرة من الجماهير للمظاهرات بحيث سيطر المتظاهرون على شوارع لواء بغداد، وشهدت تراجع قوات الشرطة بعد ان استخدمت العيارات النارية تجاه المتظاهرين، وظهرت لأول مرة شعارات العداء للنظام الملكي، والمناداة بسقوطه، ومما لاشك ان سقوط النظام الملكي في مصر ١٩٥٢ اثر في ذلك، واضطر النظام الملكي في العراق لاستخدام الجيش بعد ان خلت الشوارع من الشرطة التي انهزمت امام المتظاهرين، واحتل الجيش شوارع بغداد، واخيراً فانه لأول مرة ايضاً يُستدعى رئيس اركان الجيش ليألف وزارة، ويجمع في يده سلطات الامن والادارة العرفية [٢] .

عدد الصحف التي مُنعت من النشر بعد صدور الارادة الملكية على تطبيق الاحكام العرفية في العراق هي(٢٧) صحيفة ومجلة، إذ قام المجلس العسكري للادارة العرفية بإصدار قرار بتعطيلها، وشمل التعطيل صحيفة الاتحاد الدستوري، وصحيفة صوت الاهالي، وصحيفة اليقظة، وصحيفة القبس، وصحيفة لواء الاستقلال، وصحيفة السجل، وصحيفة النبأ، وصحيفة العراق اليوم، وصحيفة الجبهة المتحدة، وصحيفة الامة، وصحيفة صوت الشعب، وصحيفة الجهاد، وصحيفة الافكار، وصحيفة الآراء، وصحيفة العالم العربي، وصحيفة الانباء المصورة، وصحيفة الحصون، وصحيفة صدى الجمهور، وصحيفة الايام، وصحيفة المصور، وصحيفة صوت الجيل، وصحيفة عالم الغد، وصحيفة المواطن، وصحيفة الآخاء، وصحيفة الوعي السياسي، ومجلة الوادي، ومجلة العقيدة [٣] .

(١) محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨ المصدر السابق، ص ١٩٧-١٩٨.

(٢) محمود شبيب، المصدر السابق، ص ٧٢-٧٣.

(٣)صحيفة الدفاع، العدد ٦٠، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٢.

الفصل الثالث

موقف صحيفة الاتحاد الدستوري من الأوضاع الاقتصادية في العراق(١٩٥٠-١٩٥٢)

المبحث الأول : موقف الصحيفة من مشاريع الزراعة والري ومجلس الاعمار

اولا: الزراعة

تطورت المؤسسات الاقتصادية ببطء خلال السنوات الأولى من سنوات النظام الملكي، إذ سعت الحكومة إلى ترسيخ وجودها، والتعامل مع التوترات الداخلية والآثار المتتالية للحرب العالمية الثانية ، ومع ظهور عائدات النفط المتزايدة مطلع الخمسينات ركزت الحكومات برامجها بدرجة أكبر على اقتصاد البلاد، في الوقت الذي كان اقتصاد العراق موجهًا إلى حد كبير نحو السوق، واعتمد فيه بشكل كبير على المبادئ الإقطاعية والتقليدية بدلاً من المبادئ الحديثة، وقد أصدر مجلس التنمية خططاً متعددة للسنوات القادمة أكدت على ثلاث أولويات، هي الزراعة (بما في ذلك الري والسيطرة على الفيضانات)، والنقل والاتصالات، والبناء، وقد استخدم معظم دخل البلاد من النفط للاستثمار الرأسمالي وتطوير البنية التحتية، وكان للزراعة نصيب كبير من اهتمامات ذلك المجلس [١] .

تعتمد الزراعة في العراق على الري إلى درجة كبيرة، وكمية الأمطار فيه لا تكفي للزراعة الا في الشمال حيث تزرع الحبوب زراعة شتوية، وهنالك نجد أيضاً ان هذه المواسم الشتوية لا يؤمن نجاحها كل سنة بسبب تقلب احوال الطقس، وعدم انتظامها، واما في اواسط العراق وجنوبه فلا بد من الاستعانة بالري لأنتاج المواسم الشتوية، واما المواسم الصيفية في كل انحاء العراق لا غنى لها عن الري [٢] .

تأثر الوضع الاقتصادي العراقي في المدة التي سبقت الحرب العالمية الثانية(١٩٣٩-١٩٤٥) بطبيعة الأوضاع السياسية، وما شهدته الساحة السياسية العراقية من تطورات داخلية انعكست اثارها على مجمل الوضع الاقتصادي فقيام حركات العشائر وانشغال الحكومة بمهمة اخمادها ادى إلى انصراف دورها في توطيد الامن والاستقرار ، وهذا يعني في الوقت نفسه اهمال عدد من المشاريع الاقتصادية، فضلاً عن ظاهرة عدم الاستقرار الوزاري، وقصر عمر الوزارات، ولجوء بعض الوزارات إلى تبني سياسات اقتصادية تقوم بموجبها بإلغاء البرامج الاقتصادية للوزارات التي سبقتها، تلك الاسباب ادت إلى التعثر في تنفيذ الخطط الاقتصادية [٣] .

وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية اوصت وزارة الاقتصاد بأن العراق يعتمد على منتجاته الزراعية والحيوانية في التصدير، وانه ما ينتج من الصناعات لا يسد حاجاته، فهو يعتمد على المستورد من البلدان الصناعية الاخرى، وان تحويل بعض المصانع إلى الانتاج الحربي سبب ضيقاً اقتصادياً، فعند بداية الحرب العالمية الثانية حصل ذلك الضيق الاقتصادي، ولكن كان هناك توازن من جّراء الموارد غير المنظورة التي حصل عليها مقابل الخدمات والاعمال الخاصة بالجيوش التي مرت عبر العراق ومكثت فيه، وان ما احدثته "**الحرب الكورية** [٤]" من ارتفاع اسعار مستوردات العراق الذي

---

[1] Jonathan E. Sanford, Iraq's Economy: Past – Present – Future ,Foreign Affairs, Published research ,Defense and Trade Division, The Library of Congress, 3 June 2003, p.6.

[٢] صلاح الدين الناهي، مقدمة في الأقطاع ونظام الأراضي في العراق، مطبعة دار المعرفة، بغداد، ١٩٥٥، ص٧٤.

[٣] نضر علي امين الشريف، الأوضاع الاجتماعية في العراق في سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، مجلة كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، العدد٤٣، ٢٠٠٥، ص ١٥.

[٤] الحرب الكورية ١٩٥٠-١٩٥٣: حدثت في ٢٥ تموز عام ١٩٥٠ في شبة الجزيرة الكورية، وكانت مقسمة إلى جزأين الشمالي تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي، والجنوبي خاضع لسيطرة لجنة الامم المتحدة المؤقتة لكوريا بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، بدأت الحرب عندما هاجمت

لم ترافقه اي موارد غير منظورة عانى بسببها الفرد العراقي ارتفاع المواد المستوردة، اما معالجة هذا الوضع فهو يتطلب تشجيع الصناعات الوطنية لأحلالها محال المنتجات المستوردة لانعاش الوضع الاقتصادي في العراق [١] .

ضلّت نسبة البطالة في الأرياف ليست معلومة، نظرا لعدم وجود احصائيات منتظمة، وفي هذا الصدد دعت وزارة الشؤون الاجتماعية اعلانا في عام ١٩٥٠ العمال العاطلين للمبادرة إلى تسجيل أسمائهم ، وعلى أثر ذلك تقدم (١٢,٠٠٠) شخص للتسجيل خلال (٢٤) ساعة ، كما تقدمت وجبة أخرى فيما بعد بلغت (٣٠٠) شخص لغرض التسجيل أيضا، وعلى اثر ذلك ازدادت الأعمال في المدن وخاصة في بغداد، وازدادت الهجرة من المناطق الريفية زيادة كبيرة عقب هذا الاعلان، على الرغم من ان معظم العمال لا يستطيعون الحصول على دخل كافٍ نتيجةٍ لكثرة البطالة والاستخدام المؤقت، وتشغيل العمال بعدد محدود من الساعات[٢] .

عدّ الجانب الزراعي ذو اهمية كبيرة في العراق، يعتمد الشعب العراقي في معيشتهم على الزراعة، وقدر عدد المهتمين بالزراعة اوائل الخمسينات نحو ٦٠ % من مجموع السكان، اذا ما استثنينا النفط فإن صادرات العراق وثروته تكاد تكون من حاصلات البلاد الزراعية والحيوانية[٣] .

اعتمدت الزراعة في العراق بشكل كبير على المحاصيل الشتوية وبصور كبيرة بسبب قلة الامطار في الصيف، إذ تعتمد المحاصيل الصيفية على المناطق المروية في وسط وجنوب العراق، والتي تمثل ربع المساحة المزروعة للمحاصيل الشتوية ومن ابرزها القمع والشعير، اما المحصولان الصيفيان الرئيسان هما الارز والقطن الا ان مساحة زراعة السمسم والذرة ضئيلة نسبيا، واكتسبت زراعة التبغ أهمية في المناطق الشمالية، فضلاً عن زراعة التمور التي يعد العراق المنتج والمصدرة الرئيسي لها في العالم [٤] ، واختلف انتاج المحاصيل الزراعية من عام لأخر بسبب امدادات المياه التي غالبا ما تكون غير كافية في ضلّ الاساليب الزراعية البدائية، وقلة استخدام الأسمدة، وزيادة ملوحة التربة، ونقص المعدات المناسبة، لذا عمد الفلاحون إلى ترك نصف مساحة المحاصيل الشتوية بوراً كوسيلة لزيادة كفاءتها الإنتاجية، ولم تسهم الحكومة في النهوض بالزراعة ومساعدة المزارعين، إذ خفضت نفقات وزارة الزراعة من (١,١٦٠,٠٠٠) دينار إلى (٥٤٠,٠٠٠) دينار في ميزانية عام ١٩٥٠ [٥] .

كوريا الشمالية كوريا الجنوبية، وتوسع نطاق الحرب بعد ذلك عندما تدخلت الصين والامم المتحدة بقيادة امريكا اطرافاً في الصراع، توصلت الاطراف المتنازعة في ٢٧ تموز ١٩٥٣ إلى عقد هدنة تضمنت وقف القتال، وتحديد مسافه ٢ كم على جانبي خط عرض ٣٨، لتكون منزوعة السلاح، للمزيد من التفصيل حول الحرب الكورية ينظر: راضية رويشي وعيسى بن قبي، الحرب الكورية ١٩٥٠- ١٩٥٣ وانعكاساتها على الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، كليه العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، ٢٠١٦؛ قمرية علي امين الحرب في شبه الجزيرة الكورية ١٩٥٠ – ١٩٥٣، مجله دي إلى ، العدد الثامن والثلاثون، ٢٠٠٩، ص ٢٤٧ – ٢٦٩.

[١] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٣١٥، ٢٢ نيسان ١٩٥١.

[٢] صلاح بالوك، سياسة الاعمار الاقتصادي في العراق، ترجمة: محمد سلمان حسن، بغداد، مطبعة العاني ، ١٩٥٨، ص ١١٣-١١٤.

[٣] الاء عبد المجيد حسن ولي وعلاء الدين الريس، احوال العراق الاجتماعية والاقتصادية، بغداد، مطبعة الرشيد، ١٩٤٦، ص ١٧٨.

[٤] للمزيد من التفصيل حول تقدير المساحات المحققة للزراعة والإنتاج للمحاصيل الزراعية للاعوام (١٩٣٥- ١٩٥٠)، ينظر ملحق رقم (٢)
INTERNATIONAL BANK FOR RECONSTRUCTION AND DEVELOPMENT, The Economic Development of Iraq, London, The Johns Hopkins press, 1952, p.170.

[5] Ibid, p.3.

ولو عمدت الحكومة إلى استصلاح اراضي زراعية جديدة فان المستفيد هم كبار الملاك من الشيوخ وأصحاب الثروة وكبار الموظفين في الدولة، كما حصل ذلك مع شيوخ القبائل في لواء الموصل بصورة خاصة، إذ زودوا الفلاحين من أصحاب الملكيات الزراعية [١] المتوسطة والصغيرة بالآلات لقاء حصة من الإنتاج مقابل ايجار المكائن التي استخدموها مضطرين في الزراعة سنوياً، وغالبا ما كان الفلاحون لا يتمكنون من دفع الحاصل المفروض عليهم لقاء استئجار المكائن الزراعية، مما أدى إلى اجبارهم من قبل أصحاب المكائن إلى إشراكهم في ملكية الأرض، وبالتالي تحول بعض هؤلاء إلى مالكين لكافة الأراضي العائدة لهم، وفضلاً عن اتفاق بعض شيوخ القبائل مع التجار لتزويدهم بالمكائن لقاء مساحات معينة من الأرض يمنحها الشيوخ للتجار، ويزرعها الفلاحون لحسابهم، كما كان الشيوخ يقومون بشراء الاراضي الزراعية لاستثمارها لأنفسهم، واستيلائهم على مساحات واسعة من اراضي الفلاحين، ومطالبتهم بتشغيلها، وأخذ جزء من الاراضي او الحاصل، او الاثنين معاً[٢] .

شعر الشيوخ الاقطاعيون بضرورة مراقبة التطورات الاقتصادية من خلال توجه المسؤولين الكبار في الدولة إلى الريف العراقي من خلال رئاساته المتعددة، ومدهم بالأموال واعطائهم المناصب في الدولة ضمانا لكسب ولائهم، لذا انتقل اغلب الشيوخ إلى المدينة وتركوا السراكيل [٣] يتصرفون بالقطاعات الزراعية، وتمكن قسما من الملاكين فرض تأثيره على قرارات الحكومة وسنّ القوانين الملائمة لتطلعاتهم الشخصية، وعدّ الملاكين اكثر فئات المجتمع العراقي ثراءً، ولهم نسبة معينة من الاراضي التي تباع من ارض العشيرة [٤] .

وعبرّ نوري السعيد عن رأيه في هؤلاء الملاك في خطاب له في الخامس من آب ١٩٥٠ جاء فيه "**إن ما يسمونه بالإقطاع هو أشبه شيء بشركة مضاربة بين الملاك أو الشيخ وبين الفلاح وقانون الانتقال أو الوراثة يجعل من الأرض عرضة للتجزئة والتقسيم بين ورثة الملاك كل حسب نصيبه القانوني، ويقضي على ضخامتها في خلال فترة لا تتجاوز الجيل أو الجيلين منهم**"، واعتقد نوري السعيد انه بمرور الوقت ستتفتت الملكيات الكبيرة بالإرث وستتبعها الإصلاحات فيما بعد، وقد امتاز الموسم الزراعي للعام نفسه بوفرة الإنتاج وجودته، كما ان نسبة الاصابات التي تسببها الحشرات والافات في الإنتاج الزراعي خلال الأعوام التي سبقت تلك المدة كانت نسبتها ضئيلة في ذلك العام[٥] .

---

[١] ويقصد بالملكيات الزراعية قطع الاراضي التي تستغل كوحدات زراعية بصرف النظر عن كونها مملوكة او اميرية، للمزيد من التفصيل ينظر: عبد الرزاق الهلالي، الهجرة من الريف إلى المدن في العراق، بغداد، مطبعة النجاح، ١٩٥٨، ص ٣١.

[٢] سهيل صبحي سلمان ، المصدر السابق، ص ٧١.

[٣] السركال : كلمه فارسية مكونة من مقطعين (سر) وتعني راس و(كار) عمل، والسركلة مصطلح زراعي يعني رئاسة المزارعين والاشراف عليهم في اثناء العمل، ومراقبة العمل الزراعي وهم حلقة الوصل بين الفلاح والشيخ او الملاّك، ويتقاضون على مجهوداتهم في العمل اجرا عينيا يختلف باختلاف الاماكن التي يتولون اشراف عليها وتسمى حصته من الانتاج باسم السركلة؛ للمزيد من التفصيل ينظر: هلال كاظم حميري الشبلي، الريف في الصحافة العراقية ١٩٣٢ – ١٩٥٨ ،اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراثي العلمي، جامعة الدول العربية، ٢٠١١، ص ٣٠٢؛ لجنة في وزارة المعارف، احوال العراق الاجتماعية والاقتصادية، ط٣، بغداد، مطبعة الزهراء، ١٩٥٣، ص٧٥.

[٤] المصدر نفسه، ص ٣٠٢.

[٥] سهيل صبحي سلمان، المصدر السابق، ص ٩٦-٩٧.

في العاشر من تشرين الأول ١٩٥٠ طلبت حكومة العراق رسميًا من البنك الدولي للإنشاء والتعمير إرسال بعثة إلى العراق لإجراء مراجعة عامة لإمكانيات العراق الاقتصادية، وتقديم توصيات لبرنامج إنمائي، وبعد تبادل الآراء، تم الاتفاق على ارسال بعثة لإجراء مراجعة عامة لإمكانيات العراق الاقتصادية، وتقديم التوصيات التي تهدف إلى مساعدة حكومة العراق على صياغة برنامج طويل الأمد لمواصلة تطوير الموارد الإنتاجية للبلاد، وأن يتضمن التقرير أمور منها أولويات الاستثمار بين مختلف قطاعات الاقتصاد العراقي، وبيان أنواع المشاريع داخل كل قطاع، ومعرفة المعدل التقريبي للاستثمار الذي يمكن القيام به بشكل مناسب، والتدابير الضرورية لتحسين الإنتاج وزيادته، واقتراح السياسات الاقتصادية، والمالية التي قد تكون مهمة لتسريع وتيرة التنمية في العراق [١] .

بينت الصحيفة في الثالث والعشرين من ايلول ١٩٥١ ان الحكومة عملت على تيسير مواد المعيشة الضرورية لكافة أبناء الشعب وفق أسعار معقولة ومعتدلة، واتخذت في سبيل تحقيق ذلك عدة وسائل من زيادة الطاقة الإنتاجية للأفراد، ورفع نسب دخلهم، والقيام بعدد كبير من المشاريع، بغية القضاء على البطالة، ودعم النشاط الاقتصادي الانتاجي مما يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية، وتحدّ من الضيق المعاشي، وتنميّ الدخل القومي، وتغني مصادره، وساهمت تلك الأعمال بتشغيل العديد من الأيدي العاملة [٢] .

ونتيجة للظروف الصعبة التي مر بها العراق عام ١٩٥١ حضر وزير المالية عبد الوهاب مرجان ومدير الاموال المستوردة "**ناظم الزهاوي**" إلى مقر "**غرفة تجارة بغداد**" [٣] للتباحث في سياسة الاستيراد الحكومية لان قسماً من التجار فتح اعتمادات بالاستيراد لكنها ابطلت، ولم تجدد بسبب اشاعات التي تقول ان الحكومة ستبيع اموال اليهود المجمدة وطالب الوزير من التجار اعاده فتح الاعتماد خدمه للحكومة وتخطي المرحلة الدقيقة بسنام ودعاء غرفة تجاره بغداد باجراء اتصالات تبديد الشائعات [٤] .

دافعت صحيفة الاتحاد الدستوري في الخامس عشر من نيسان ١٩٥٢ عن مساعي رئيس الوزراء نوري السعيد، لتحقيق الاهداف الاساسية في منهاج حكومته الاصلاحي بتنفيذ خطة انشائية ترمي إلى اقرار سياسة ثابتة بشأن اصلاح الاراضي، وتحسين وسائل استثمارها، والاخذ بالآراء والنظريات الحديثة فيما يتعلق بتوزيعها على اساس الملكية الصغيرة، واوضحت ان مثل هذه السياسة تقوم على عناصر سليمة وتتضمن السير بحكمة وتأنٍ مع ضرورات التطور ومقتضيات

---

[1] INTERNATIONAL BANK FOR RECONSTRUCTION AND DEVELOPMENT, The Economic Development of Iraq, London,The Johns Hopkins Press ,1952, p.9

[٢] صحيفة الاتحاد الدستوري ، العدد٤٤٠، ٢٣ ايلول ١٩٥١.

[٣] تأسست غرفة تجارة بغداد بموجب القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٦، وهي مؤسسة عامة ألفها مجموعة من التجار تهدف إلى متابعة شؤون التجارة، وتشمل لواء بغداد فقط، وحدد القانون مهام الغرفة بمتابعة مصالح التجارة من خلال إصدار ها لدليل الاستيراد والتصدير، وإصدار ها شهادة المنشأ للبضائع المصدرة من العراق، وإصدار نشرات تعرف التجار بالمعاملات التجارية والتعرفة الكمركية، مع السعي الغرفة لتذليل العراقيل التي قد تعترض التجارة، كما تقوم بدراسة سوق السلع الرئيسة، وتم الافتتاح الرسمي لغرفة التجارة في ٢٩ايلول ١٩٢٦، وتعد اقدم الغرف التجارية في الوطن العربي، وانتخب قاسم الخضيري اول رئيس لها، وتدريجياً اصبحت لجميع المحافظات غرف تجارية ترتبط بالمركز ؛ ينظر : تقرير غرفة تجارة بغداد، السنة الاولى(١٩٣٥-١٩٣٦)، بغداد، مطبعة دنكور، ١٩٣٦، ص١-٤.

[٤] عبد الرحيم ذو النون زويد الحديثي، غرفه تجارة بغداد ١٩٢٦-١٩٦٤ دراسة تاريخيه اقتصادية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كليه الاداب، جامعه الموصل، ١٩٩٧، ص ٧٣.

الحاجات العامة فقد عملت فقد عملت الحكومة على ان تصفي كافة آثار المشاكل المزمنة المتعلقة بقسم كبير من الاراضي الصالحة للاستثمار في مناطق مهمة من العراق وتحسين وسائل استثمارها وجعل انتاجها جزءاً مهماً من الانتاج القومي [١] .

نشرت وكالة الشرق الأوسط في الثاني عشر أيار من عام ١٩٥٢ تقريراً حول تنفيذ المشاريع الزراعية والعمرانية في العراق جاء فيه " يتمتع العراق من دون كافة بلدان الشرق الأوسط بأضخم امكانيات النمو الزراعي، ففي هذا البلد الذي يبلغ عدد سكانه حوالي (٥,٥٠٠,٠٠٠) نسمة يوجد (٣٠,٠٠٠,٠٠٠) دونم من الأراضي الزراعية لا يستعمل منها في الانتاج سوى (٥,٧٠٠,٠٠٠) دونم سنوياً، وان ما يحتاجه العراق الآن هو وضع مشروع ضخم للارواء، وان مثل هذا المشروع يمكن الصرف عليه من العوائد التي يحصل عليها من شركات النفط[٢] .

١-التبغ والقطن:

يعدّ التبغ مورداً مهماً من موارد العراق الاقتصادية، وتتركز زراعته في شمال العراق، لملائمة المناخ، وجودة التربة، واحتلت السليمانية الصدارة بين الألوية العراقية في زراعته، إذ تزيد حصتها على ٨٠% من مجموع المحافظات الشمالية، واحتل المحصول٦٠ % من مجموع مساحة أراضيها المزروعة، إذ بلغت واردات الدولة من رسومه ١٠,٣% من مجمل الواردات، واحتل حيزاً واسعاً من مناقشات نواب السليمانية، ومداخلاتهم في مجلس النواب، إذ لم يبق جانبا من جوانبه الا واشبعوه بحثا ومناقشة ومتابعة، ومنها موقع زراعته وتحسين نوعيته وتوسيع إنتاجه [٣] .

اهتمت الحكومة بزراعة التبغ وصناعته وتجارته لما لها من عوائد مالية مهمة للخزينة وللثروة العامة، إذ عملت وزارة الاقتصاد على جعل هذا الانتاج الوطني على درجة من الرقي ليقوى على منافسة التبغ الاجنبي في الاسواق الداخلية والخارجية، فجلبت كمية من التبغ اليوناني والأمريكي والتركي لتجربة زراعته في حقولها النموذجية، واسفرت التجارب عن نتائج حسنة، وعملت على ارشاد مزارعي التبغ في الشمال إلى مراعاة الطرق الفنية في الزراعة [٤]، وسعت الحكومة إلى تحسين التبوغ العراقية لغرض الاستفادة منها عن طريق تصديرها إلى الخارج بعد تأمين حاجة الاستهلاك المحلي [٥] .

اما فيما يخص زراعة القطن في العراق فقد نجحت زراعته على أنواعه، وزاد انتاجه بعد أن وجد التربة القابلية التامة على انتاجه [٦] ، وقد نشرت صحيفة الاتحاد الدستوري في الثاني عشر من تشرين الثاني عام ١٩٥٠ مقالاً جاء

---

[١] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد٦١٤، ١٥ نيسان ١٩٥٢.

[٢] نقلاً عن صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٦٣٧، ١٣ أيار ١٩٥٢.

[٣] سالار عبد الكريم فندي الدوسكي، دور نواب السليمانية في المجلس النيابي العراقي (١٩٤٥ – ١٩٥٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٧ ، ص ١٠٢– ١٠٣.

[٤] ادورد عبد العظيم عنبر الحميري، وزارة الاقتصاد العراقية (١٩٣٩ – ١٩٥٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية ، ٢٠١٧، ص ١٦٢.

[٥] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٧، ١٢ نيسان ١٩٥٠.

[٦] فريد المزهر آل فرعون، المصدر السابق، ص ١٦.

ان بعض مناطق العراق ولاسيما الكوت شهيرة بزراعة القطن من النوع الجيد ورغم ذلك فأن زراعة القطن لم تتوسع خلال تلك الفترة لارتفاع اسعار الحبوب مما جعل الزارع العراقي يفضل زراعتها بدلا من زراعة القطن [١] .

وسعت الحكومة للاستفادة من القطن العراقي في الأغراض الطبية إذ اتصل **عبد المجيد محمود** مدير المصرف الزراعي في الحادي والعشرين من نيسان ١٩٥٠ بشركة "**بارت اخوان** "**Barat Brothers**" المعروفة، وهي الشركة التي قامت بأنشاء محلج الاقطان في العزيزية [٢]، وخلال زيارة عبد المجيد محمود مدير المصرف الزراعي العراقي إلى لندن اتصل بشركة بارت اخوان**Barat Brothers** ، وجرى معها محادثات للاستفادة من القطن العراقي في الأغراض الطبية، وذكرت التقارير ان منتوج القطن الوارد إلى المحالج في جميع أنحاء العراق حتى الرابع والعشرين من نيسان ١٩٥١ بلغ (٢٥,٠٠٠) طن [٣] ، ونتيجة لهذا التوسع في زراعة القطن في العراق نسبت مديرية الزراعة العامة في العراق في التاسع عشر من أيار ١٩٥١ استخدام خبير بزراعة الاقطان بدلا من الخبير الذي سبق، والذي تقرر استقدامه بموجب مشروع المساعدات الفنية [٤] .

رفعت وزارة الاقتصاد في الخامس والعشرين من نيسان عام ١٩٥١ لائحة قانون انحصار التبغ إلى مجلس الوزراء لغرض الاستفادة من التبغ كمصدر من مصادر الثروة، واستخدام الطرق المثالية بتطبيق الانحصار الكامل من ناحيتي الزراعة والصناعة، ولتحقيق هذه الغاية تأسس مجلس ادارة مستقل في شؤونه المالية والادارية وله ميزانيته الخاصة تخضع لمصادقة مجلس الامة، وخولت ادارة الانحصار بموجب هذه اللائحة الصلاحيات اللازمة التي تمكنها من العمل في المشروع على اساس تجاري[٥] ، وتألف مجلس الادارة من سبعة اشخاص بضمنهم المدير العام، وحددت واجبات المجلس المجلس بشراء التبغ، وخزنه، وتصديره، وبيعه بالجملة، وخوّل مجلس الادارة شراء حاجاته الضرورية من داخل العراق وخارجه، وحرية ابرام العقود، وحرية استخدام الاجانب، وبناءً على صدور القانون اصبحت ادارة الانحصار مستقلة في شؤونها المالية والحسابية ميزانية خاصة ملحقة بميزانية الدولة، وأفرد لها تقرير خاص بعد أن كان البحث عن تدقيق حساباتها في تقرير عام مع حسابات الحكومة [٦] .

عمل مجلس ادارة انماء التبغ على النظام بتحسين زراعة التبغ، وإدخال البذور المحسنة، واستعمال طرق جديدة في صناعة التبوغ وتقوم بتأسيس مخازن عصرية لخزن التبغ من خلال جلب الخبراء للقيام بهذه المهمات ، وعلى المديرية واجبات شراء التبغ، وخزنه، وبيعه، وتحسينه وفق قانون انحصار التبغ وتحسينه رقم (٣٥) لعام ١٩٣٩ والقوانين الأخرى والأنظمة والتعليمات التي أصدرتها الوزارة، وشملت على هيئة فنية اخصائية وموظفين [٧]، ووفقاً لذلك وافقت وزارة

---

[١]صحيفة الاتحاد الدستوري ، العدد٨٣، ١٣ تموز ١٩٥٠.

[٢]صحيفة الاتحاد الدستوري ، العدد ١٦، ٢٣ نيسان ١٩٥٠.

[٣]صحيفة الاتحاد الدستوري ، العدد٣١٧، ٢٤ نيسان ١٩٥١.

[٤]صحيفة الاتحاد الدستوري ، العدد٣٣٧، ٢٠ أيار ١٩٥١.

[٥]صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد٣١٨، ٢٥ نيسان ١٩٥١.

[٦]ادورد عبد العظيم عنبر الحميري، المصدر السابق، ص١٦٧.

[٧] المصدر نفسة، ص ٤١.

الاقتصاد في حزيران ١٩٥١ على تأسيس عدة مخازن لغرض تصفية وتنقيح التبوغ نظراً لما لهذا المنتوج المحلي من اثر كبير في الدخل القومي، وتقرر انشاء عشرة مخازن للتبوغ في مدينة السليمانية [١] .

وبينت الصحيفة في الرابع من ايلول ١٩٥١ ان الحكومة العراقية اتخذت خطة جديدة بشأن حلج الاقطان تضمنت تنفيذ قانون القطن والأنظمة الصادرة بموجبه، والتي تقضي بلزوم سيطرة مديرية الزراعة العامة واشرافها على حلج الاقطان وذلك لما فيه من فائدة لضمان حقوق التاجر والمزارع في نفس الوقت إذ عينت تلك المديرية موظفين دائميين خلال موسم الحلج للإقامة في المحالج الموجودة، وشمل عمل هؤلاء الموظفين للاشراف على الوزن، ومراقبة عدم اختلاط البذور من حيث اصنافها للمحافظة على نقاء الصنف [٢] .

وفي ذلك الصدد نشرت الصحيفة في الثاني عشر من تشرين الثاني ١٩٥١ ان اللجنة عملت على إنشاء محلج للاقطان في الكوت عام ١٩٥١ واتصلت بأحد المهندسين العراقيين لوضع شروط المناقصة لتشييد البناية، وتم استيراد المكائن والآلات الحديثة من الولايات المتحدة الأمريكية [٣] .

٢-الحبوب:

تنقسم المحاصيل في العراق إلى قسمين صيفية وشتوية، ومن محاصيل العراق الصيفية الأرز، والذرة، والماش، واللوبياء والفاصوليا والعدس والسمسم والحمص وغيرها، والشتوية منها الحنطة والشعير، ولم تنظم تجارة الحبوب تنظيماً عصرياً لأسباب عدة أهمها، عدم توفر الوسائل اللازمة لتنقية الحبوب وتنظيفها وفق الطرق الحديثة، وتبعية اسعار الشحن البحري لأهواء الشركات ، كل هذا جعل الحبوب العراقية في وضع سيء في الأسواق العالمية وقلل كثيراً من قيمتها، وتضرر من جراء ذلك المزارعين، والتجار، والحكومة على حد سواء، ولتلك الاسباب ارتأت وزارة المالية ضرورة معالجة هذا الوضع فتقدمت بلائحة لتنظيم تجارة الحبوب في الرابع من تشرين الثاني ١٩٥١ بتأليف لجنة يكون لها صفة شبه حكومية تعهدت اليها تأسيس مخازن ميكانيكية ومخازن حبوب فنية لحفظ الحاصلات في مختلف انحاء العراق وتم رفعها إلى مجلس الوزراء الذي وافق بدوره عليها واحالها إلى مجلس الامة [٤]، بالاستعانة بمؤسسة التغذية والزراعة الدولية لترشيح احد المهندسين الاستشاريين والتعاقد معه لدراسة المشروع من الناحية الفنية والكلفة [٥] .

شيدت مخزن للحبوب في بغداد في عام ١٩٥١، لخزن وتنظيف الحبوب، ورفع درجته نقائها، لذا طلبت وزارة الاقتصاد من لجنة تنظيم تجارة الحبوب وضع تقرير عن مشاريع اللجنة لخمس سنوات القادمة وتخمين الاعتمادات اللازمة لتحقيق هذه المشاريع، فاقترحت اللجنة ضرورة القيام بتأسيس مشروع لخزن الحبوب في البصرة، وقررت اللجنة في السادس عشر من كانون الأول ١٩٥١ ضرورة المباشرة بأنشاء سايلو البصرة الفولادي بالقرب من الميناء يسع لـ (٤٠٠,٠٠٠) طن، وبمبلغ لا يتجاوز المليون دينار[٦].

---

[١]صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد٣٥٨، ١٣ حزيران ١٩٥١.

[٢] صحيفة الاتحاد الدستوري ، العدد ٤٢٧، ٤ ايلول ١٩٥١.

[٣] صحيفة الاتحاد الدستوري ، العدد ٤٨٣، ١٢ تشرين الثاني ١٩٥١.

[٤]ادورد عبد العظيم عبر الحميري، المصدر السابق، ص١٦٩.

[٥]صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٤٧٧، ٥ تشرين الثاني ١٩٥١.

[٦]صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٥١١، ١٧ كانون الأول١٩٥١.

لم يكن بمقدور وزارة الاقتصاد إنجاز هذا المشروع الكبير بسبب عدم كفاية القرض الذي حدده لها قانون رقم (٣٢) لسنة (١٩٣٩) وهو (٢٠٠,٠٠٠) دينار، إذ يكلف المشروع مبلغاً قدره (١,٧٥٠,٠٠٠) دينار ، ولهذا السبب أصبح من الضروري تعديل القانون الإقراض المبالغ الضرورية الإنجاز المشروع لكي تتمكن لجنة تنظيم تجارة الحبوب ذلك، فصدر قانون تعديل لجنة تجارة الحبوب رقم (٥٧) لسنة ١٩٥٠ والذي تضمن قيام اللجنة بأعمالها وانشاءاتها بواسطة شركات مساهمة يكون ثلثا رأس مالها عراقياً ، وعّدل القانون مبلغ التسليف بمبلغ لا يتجاوز (١,٥٠٠,٠٠٠) دينار بعد مصادقة وزير المالية عليه[١] .

بعثت غرفة زراعة بغداد تقريراُ لرئيس لجنة التموين العليا في الثامن والعشرين من حزيران ١٩٥١ تضمن وجود فائضا كبيرا من الحنطة العراقية بعضه من الموسم السابق والاخر من هذا الموسم، وطلبت تصدير الحنطة إلى خارج العراق أسوة بالشعير الامر الذي يعود بالنفع على المزارعين، ولا يعود بضرر على المستهلك، ويزيد في الميزان التجاري لجانب العراق [٢]، وقد بينّ وزير المالية أن حاصل الحنطة وافر وفيه زيادة على ما يخمن من الاستهلاك المحلي صدر قرار في السادس والعشرين من حزيران ١٩٥٠ بتصدير (٤٠,٠٠٠) طن من الحنطة بإجازة مفتوحة على فلسطين بدون الحاجة إلى استعمال اجازة بالتصدير[٣].

نشرت الصحيفة في السابع والعشرين من تموز ١٩٥٠ نقلا عن الجهات المختصة تقريراً يبين ان حاصل الحنطة لعام ١٩٥٠ بلغ (٦٠٠,٠٠٠) طن، أما الشعير (٩٠٠,٠٠٠) طن [٤]، وفي الخامس من شباط عام ١٩٥٢ نشرت تقريراً عن نجاح زراعة الحنطة والشعير في منطقة الجزيرة وفي بعض مناطق البوادي الشمالية التي تقع بالقرب من الحدود السورية واشارت إلى ان الامطار التي تساقطت في هذه المناطق كانت غزيرة هذا وتوقعت بان يكون ناتج الموسم جيداً، وان ما يزيد على (٢٠٠,٠٠٠) طن من الحبوب تكون زائدة عن الاستهلاك المحلي [٥] .

ثانياً: مشاريع الري

بدأت أعمال الري الحديثة في العراق في عام ١٩٠٨، عندما انتدبت الحكومة العثمانية السير **ويليم ويلكوكس (William Wilcox)** لاعداد تقرير عن امكانيات الزراعة في العراق وعن مشروعات الري التي يمكن انشاءها فيه لتحقيق استغلال تلك الامكانيات، وقد واجه ويلكوكس صعوبات، منها انعدام الخرائط المساحية المفصلة اللازمة لدراسته، ونقص المعلومات الفنية نقصاً تاماً، والعوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية لها تأثير في انظمة الري والبزل وبدرجات

[١]أدورد عبد العظيم عبر الحميري المصدر السابق، ص ١٧١.

[٢]صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٣٧١، ٢٨ حزيران ١٩٥١.

[٣] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٨١، ١١ تموز ١٩٥٠.

[٤]صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٩٢، ٢٧ تموز ١٩٥٠.

[٥]صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد٥٥٤، ٥ شباط ١٩٥٢.

متفاوتة [١]، وعلى الرغم من ذلك فقد تمكن بعد اجراء تحريات محلية سريعة من تقديم تقرير عام ١٩١١، تضمن مقترحات عن سلسلة مشروعات كبرى في الري[٢] .

ولم يكن في الريف أي أثر للماء الصافي والكهرباء وقد اعتاد الفلاحون على استعمال الترع لأغراض الشرب والاستحمام والغسيل، ونتيجة لسوء التغذية وظروف السكن الرديئة وغياب مستلزمات النظافة والصحة العامة ، فان الفلاح يكون معرضاً إلى كل الأمراض المعدية والفتاكة تقريباً ، إن الظروف الصحية السائدة في الريف كانت تقاوم التغيير لان الريف كان يخلو من ابسط الإمكانيات الطبية والوسائل العلاجية ومن الأطباء الذين يرفضون التعيين، على قلتهم في القرى والأرياف ويتمركزون في العاصمة، أو مراكز المدن ولهذا السبب كان الفلاحون يقطعون مسافات طويلة للوصول إلى مستوصف أو مستشفى إن وجد ، كما إن قدرتهم المالية الضعيفة كانت السبب الأقوى في عدم قدرتهم على مراجعة الأطباء [٣] .

قام ويليم ويلكوكس بتحريات تمهيدية على الجانب الأيمن من نهر دجلة للتأكد فيها الامكان إيجاد مصرف أو خزان على هذا الجانب من النهر لتحويل مياه فيضان دجلة اليه وذلك لتخفيف وطأة فيضان النهر في إذا كان في الجنوب، فوقع اختياره على وادي الثرثار[٤] الواسع الذي يقع في الجزيرة بين دجلة والفرات ، ولكن الظروف لم تساعده في حينه على إكمال تحرياته في الوادي المذكور، الأمر الذي حال دون وضع اقتراحات وتصاميم نهائية للمشروع [٥] .

تطورت الدعوة إلى الإصلاح في الريف وأخذت منحى جديداً بعد أن أخذت الأحزاب السياسية تضع في مناهجها إعادة النظر في ملكية الأراضي الزراعية وتحديد الملكيات الكبيرة بمقدار معين ، لهذا شرعت الحكومة قانون الإصلاح للأراضي الأميرية [٦] دعته " **قانون اعمار واستثمار الأراضي الأميرية رقم "٤٣ لسنة ١٩٥١** "، الذي اصبح اعم من

---

[١]كفاح صالح بجاي الاسدي، نظم الري والبزل على كتوف الانهار في محافظة ميسان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٨٩، ص٨.

[٢] احمد سوسة، تطور الري في العراق، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٦، ص٧٥.

(٣)امجد خضير رحيم محمد، التطور الصناعي في العراق ١٩٥٨-١٩٧٩ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت،٢٠٠٤، ص ٤١.

(٤) وادي الثرثار: يقع في الجزيرة الكائنة بين دجلة والفرات ويمتد مسافة ٣٠٠ كم تقريبا موازيا في امتداده لنهر دجلة ينتهي إلى ما بين سامراء على نهر دجلة وهيت على نهر الفرات ويكون بحيرة الثرثار، ويحيط به ضفاف مرتفعة مما يجعل امر الاستفادة من المنخفض لخزن المياه فيه لان ارجاعها إلى النهر متعذرا ما لم يتم إملاء المنخفض إلى حد تلك الضفاف اما كمية استيعاب المنخفض فتقدر ب ٨٠ مليار م٣ فيما اذا تم إملاء المنخفض إلى أقصى يمكن استيعابه، ينظر : صحيفة الاتحاد الدستوري ، العدد٣٢٣ ، ١ أيار ١٩٥١.

(٥)احمد سوسة ، المصدر السابق، ص١٥٥-١٥٦.

(٦)الاراضي الاميرية: هي الاراضي التي تكون تابعة للدولة على ان يبقى حق استعمالها او استثمارها بيد الحكومة او يفوض إلى الافراد بالطابو، للمزيد من التفصيل ينظر: حميد حسون نهاي العقيلي، علاقه الاقطاعي بالفلاح في العراق ١٩٣٢- ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥، ص ٤٦؛ حيدر علي طوبان، اسرة عمر نظمي- دورها السياسي واتجاهاتها الفكرية في العراق المعاصر، بغداد، مكتبة عدنان، ٢٠١٢، ص ١١٩.

قانون اعمار أراضي الدجيلة " ٣٣ لسنة ١٩٤٥ "اذ أصبحت فيه جميع الأراضي الأميرية الصرفة في العراق خاضعة له [١] .

انتهت الأعمال الرئيسة الخاصة بمشروع خزان الحبانية في السابع عشر من تشرين الأول من عام ١٩٥٠ لغرض التخفيف من الضغط على نهر الفرات، وخزن المياه الفائضة، والانتفاع بها في فصل الصيف، إذ تقل مناسيب المياه لهذا النهر حوالي ٥٠%، مما اسهم في هبوط نفقات مديرية الري العامة هبوطاً ملحوظاً، إذ باستطاعتها الاستغناء عن المواد التي كانت تلك المديرية تقوم بصرف الكثير من المبالغ اللازمة لها بغية استعمالها في درء اخطار الفيضانات، وتقوية السدود، واقامة الحواجز التي تحول دون حدوث فيضان على ضفاف نهر الفرات [٢] .

أصدر المصرف الوطني تقريره نصف السنوي عن المدة من (١ تموز-٣١ كانون الأول ١٩٥٠)، وقد تضمن الاعمال التي مارسها المصرف بين منتصف سنة ١٩٤٩ وآخر سنة ١٩٥٠ بوصفه المصرف المركزي للدولة العراقية وطبقاً لقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٧، وقد جاء في التقرير بأن سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ "**قد تميزنا بمواسم زراعية جيدة وبالخلو من كوارث الفيضان والاوبئة النباتية ، كما ان السنتين المذكورتين قد شهدتا تحسن ظروف الانتاج القومي، وظهور نتائج المساعي التي سعت الحكومة تبذيلها لتوسيع هذا الانتاج وتحسينه، وتنظيم تجارة الاستيراد والتصدير وفق اسس اقتصادية اكثر رصانة مما كان سائداً، وإصلاح الضرائب في مواضع متعددة**" [٣].

وصل العراق في الثاني والعشرين من شباط عام ١٩٥١، وفد البنك الدولي للانشاء والتعمير لأجراء مسح اقتصادي لغرض وضع برنامج طويل الامد للتنمية الصناعية في العراق بالتعاون مع ثلاثة منظمات تابعة للامم المتحدة وهي منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الاغذية والزراعة، وتألف الوفد من اربعة عشر شخصاً يمثلون سبعة دول (الولايات المتحدة الامريكية، وبريطانيا، وفرنسا، وهولندا، والهند، والفلبين، والسويد)، ومدة بقاءها ثلاثة اشهر، قدمت خلالها توصيات تشكل اساساً لبرنامج توسيع قدرة الموارد الصناعية في العراق، وتشمل المالية العامة، والزراعة، والري، والسيطرة على الفيضانات، والصرف الصحي، والنقل، والتصنيع، وتطوير الطاقة، والصحة العامة، والتعليم، والتخطيط المجتمعي، والاسكان [٤] .

طلبت مديرية الزراعة العامة وفي اذار عام ١٩٥١ من وزارة الاقتصاد استحصال الموافقة على تخصيص (٢٧١٠) دونم من الأراضي الاميرية الديمية لأعمال شعبة حقل الحويجة التجريبي في لواء كركوك كما قررت رئاسة لجنة اعمار واستثمار أراضي الدجيلة انشاء مقر لها في مشروع الحويجة، اتخذت ما يلزم للشروع بهذا العمل بعد ان ارصدت المبالغ اللازمة لهذا الغرض [٥] .

يتضح لنا مما سبق ان صحيفة الاتحاد الدستوري وقفت بشدة امام المقالات التي استهدفت عمل حكومة نوري السعيد ودافعت عن منهاج وزارته من خلال مقالاتها ومتابعتها لما تنشره الصحف الاخرى وتفنيد مقالاتها الرامية إلى

---

(١)امجد خضير رحيم محمد النوري، المصدر السابق، ص ٤٦.

[٢]صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد٤٦١، ١٧ تشرين الأول١٩٥١.

[٣]صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٦٠٥، ٤ نيسان ١٩٥٢.

[4] New Youk Times، 23 February 1951؛ The Washington Post (1923-1954)، 23 February 1952.

[٥]صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٢٧١، ٢ اذار ١٩٥١.

الانتقاص من اجراءات الحكومة او محاولة اظهارها بالتقصير تجاه مطالب الشعب لذا نجدها تسارع إلى الدفاع عن مؤسسها وخطواته في تسيير عمل الحكومة.

ذكرت الصحيفة في الرابع من أيار عام ١٩٥١ ان الحكومة تواصل سعيها لإنجاز مشاريع التقدم التي تستهدف رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي، ومن الخطوات التي قامت بها تقديم لائحة قانون اعمار واستثمار الاراضي الاميرية إلى مجلس الامة لتشريعها، وتعد اللائحة من الاعمال المهمة للحكومة، إذ وضعتها بدقة واحكام مسايرة الاتجاه الحديث في اصلاح الأراضي وهو اصلاح الملكية الصغيرة، واستهدفت اللائحة الملكيات الصغيرة وتوفير الفرص لأكبر عدد من الأفراد للاستفادة من توزيع الأراضي الأميرية، ووضع منهج كامل لأعمار الاراضي الزراعية وفق منهج زراعي متخصص حديث تشرف على تطبيقه لجان مختصة، ومن نتائج ذلك النجاح مشروع اعمار واستثمار اراضي الدجيلة الذي قام على اسس تشجيع الملكية الصغيرة [١] .

بين السيد "**حسن محمد علي**" رئيس لجنة مشروع اعمار الأراضي الاميرية في الثاني عشر من اذار عام ١٩٥١ مدى نجاح أعمال الزراعة في مشروع الدجيلة إذ قال: " **إن الأعمال هنالك تجري تحت إشراف موظفي الحكومة الاختصاصيين وارشاداتهم الفنية وان ال (١٠٠) دونم المخصصة لكل مزارع من الضروري ان يؤسس فيها المزارع بستانا مساحته خمسة دونمات، وتم تأسيس (١٢٠٠) بستانا في مشروع الدجيلة وحده، فضلا عن ان المستثمر يجب عليه ان ينشئ له دارا هناك على الأسس الصحية طبقا لخريطة منظمة لهذا الغرض**" [٢] .

أبدت لجنة أعمار واستثمار أراضي الدجيلة في الرابع والعشرين من اذار ١٩٥٢ اهتماما ملحوظا نحو الطلبات التي تردها بشأن أراضي الجزيرة بالإسكندرية كما اتجهت نيتها نحو شمول أراضي تلك الجزيرة باحكام قانون اعمار واستثمار أراضي الدجيلة أسوة بالاراضي الأخرى التي شملها هذا القانون [٣]، وذكرت صحيفة الاتحاد الدستوري في الأول من نيسان ١٩٥١ بأنها "**عندما صدرت ميزانية وزارة الاقتصاد لعام ١٩٥١ تضمنت زيادة تبلغ (٢٦,٠٠٠) دينار خصصت لغرض تمكين لجنة اعمار واستثمار أراضي الدجيلة من القيام بتنفيذ المشاريع الزراعية المهمة خلال تلك المدة** [٤] "، "**ووصفت وزارة الزراعة الأمريكية مشروع الدجيلة بأنه خطوة هامة في تعديل نظام الملكية وغير ذلك من الانظمة الزراعية التي اعاقت التوسع الزراعي والإنماء الاجتماعي والاقتصادي في العراق**" [٥] .

قدم البنك الدولي في العاشر من كانون الثاني ١٩٥٢ لاعادة الاعمار والتنمية للحكومة العراقية برنامجاً للتنمية لمدة خمس سنوات، هدف إلى اعادة هيكلية الاقتصاد بناء على توسيع وتحديث الزراعة التي يعمل بها٦٠% من الشعب العراقي، وقدرت تكلفة البرنامج(٤٧٠,٤٠٠,٠٠٠) دولار التي تم تخصيصها من عائدات النفط، وقد اشارت بعثة البنك التي ارسلت عام ١٩٥١ تحت اشراف **ايفار روث(Ivar Rooth)** المدير الاداري لصندوق النقد الدولي" ان العراق يتمتع

---

[١] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٣٢٥، ٤ أيار ١٩٥١.

[٢] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد٢٨٢، ١٣ اذار ١٩٥١.

[٣] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٢٩٢، ٢٥ اذار ١٩٥١

[٤] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٢٩٨، ١ نيسان ١٩٥١.

[٥] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٤٢٥، ٢ ايلول ١٩٥١.

بامكانات مثيرة للاعجاب للتنمية الاقتصادية"، وحذّر التقرير " من انه مالم يتم تحسين وضع المزارعين العراقيين فان هروبهم من زراعتها يبقى مستمراً" [١].

ومن المشكلات التي واجهت الاقتصاد العراقي هي الفيضانات[٢] التي أصبحت أكثر مشكلات العراق التي تهدد المجتمع العراقي لأن مشاريع الخزن التي كانت ترمي إلى تخفيف وطئة الفيضان والتي كان العراق بحاجة إليها لم يتم تنفيذ معظمها ، وظلت أعمال درتها الشغل الشاغل لموظفي الري، ولاسيما أن الفيضانات كانت تكاد أن تتكرر سنوياً ملحقة أضرارا جسيمة على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي [٣] .

قدمت الحكومة إلى مجلس الامة لائحة قانون قرض مشروع الثرثار مع الاتفاقية التي استند اليها، وتضمنت مواده المصادقة على اتفاقيتي القرض وعقد الضمان الموقعين بين حكومة العراق والبنك الدولي للاعمار والانماء ، وخوّل وزير المالية وضع ما يترتب تنفيذ هذه الاتفاقية من الوثائق، وانجازها وتسليمها، واعتبرت هذه الوثائق بعد التوقيع عليها جزء من اتفاقية القرض [٤] .

قسم مشروع الثرثار إلى تصميمين الأول ينحصر باستخدام منخفض الثرثار للسيطرة على فيضان نهر دجلة ودفع خطر الفيضان عن العاصمة وعن مزارع نهر دجلة وشمل التصميم على شق مجرى مائي بين ضفة دجلة اليمنى ومنخفض الثرثار لتحويل مياه فيضان النهر فيه إلى المنخفض المذكور على ان تقام قناطر على نهر دجلة أمام المجرى المذكور لرفع منسوب الفيضان في النهر، اما التصميم الثاني فهو المشروع الكامل الذي يحقق استخدام منخفض الثرثار لخزن المياه لأغراض الري علاوة على دفع خطر فيضان نهر دجلة ويشتمل علاوة على ما تقدم ذكره في التصميم الأول على حفر مجرى مائي ثاني يبدأ من الضفة الجنوبية للمنخفض وينتهي إلى نهر دجلة في جنوب سامراء [٥] .

وعندما قدم الخبير البريطاني "**مستر هيك**" **(Mr Heck)** تقريره بشأن مشروع الثرثار إلى المؤسسة الاستشارية، الا انه لم يتخذ أي عمل اجرائي حتى تم تأسيس مجلس الاعمار في الخامس والعشرين من نيسان عام ١٩٥٠ فكان مشروع الثرثار في مقدمة الاعمال التي اعارها مجلس الاعمار اهتمامه الجدي دون أن يلتفت إلى مقترحات مستر هيك المنطوية على تصميمه المعقد ، الذي يرمي إلى استخدام منخفض الثرثار الخزن المياه في اغراض الري وكانت أولى خطوات مجلس الاعمار في هذا المضمار قد ثبتت بتوقيع اتفاقية بين حكومة العراق والبنك الدولي في الخامس عشر من حزيران سنة ١٩٥٠ يوافق بموجبها البنك على اقراض حكومة العراق مبلغاً قدره (١٢,٨٠٠,٠٠٠) دولار لتمويل المشروع ، وفي

---

[1] New yourk Times, 11 February 1952.

[٢] وقد شهدت الأعوام (١٩٣٣-١٩٥٠) فيضانات عديدة كان اخطرها على نهر دجلة فيضانات الأعوام ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٥٠، أما على نهر الفرات فكان أخطرها فيضانات الأعوام ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤٢، ١٩٤٦، حيث ارتفعت مناسيب نهر دجلة بشكل كبير وبسرعة ولفترة طويلة فهدد مدينة بغداد ومناطق اخرى من العراق بخطر الفيضان، وقد زاد من فيضان نهر دجلة ارتفاع مناسيب مياه نهر دي إلى ، مما زاد في خطورة الموقف، ولإضافة كميات كبيرة من مياه نهر دي إلى إلى مياه دجلة اثر كبير في حراجة الموقف في مدينة بغداد حيث سدت هذه المياه الطريق أمام مجرى مياه نهر دجلة وسببت ارتفاع مناسيبه أمام المدينة، للمزيد من التفصيل ينظر: يحيى كاظم المعموري، تطور الري في العراق واثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار الفرات للثقافة والاعلام، ٢٠١١، ص ٢٠٥-٢٠٦.

[٣] المصدر نفسه، ص٢٠٢.

[٤] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٧١، ٢٨ حزيران ١٩٥٠.

[٥] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٣٢٣، ١ أيار ١٩٥١.

الوقت نفسه عهد مجلس الاعمار إلى مؤسسة **كود ويلون (Code Willon)**الاستشارية باعداد التصاميم والمواصفات وشروط المقاولات اللازمة ل إنجاز المشروع وفق المنهج المحدد وتوجيهات المجلس [١] .

زارت بعثة دولية تابعة " **لبنك الاعمار والانشاء الدولي International Bank for Reconstruction and Construction**" بطلب من الحكومة العراقية في السادس من اذار عام ١٩٥١، لاجل التحري عن امكانيات العراق الاقتصادية والمشاريع طويلة الامد، واتخاذ التدابير التي قرها مجلس الاعمار العراقي، وفق تقرير اللجنة الفنية لمشاريع الري الكبرى برئاسة مستر هيك الذي درس المشاريع الهامة لزيادة الاراضي الزراعية في العراق من (٨ – ١٧) مليون دونم، فضلا عن المشاريع قصيرة الامد لسد الحاجات الملحة [٢] .

نشرت صحيفة الاتحاد الدستوري في الثامن عشر من حزيران عام ١٩٥١ تقريراً حول مشروع الثرثار، وأوضحت بأن المجلس تلقى عدة عروض من شركات عالمية معروفة للقيام بهذا المشروع الحيوي لارواء أراضي العراق[٣]، كما وان مجلس الاعمار استلم عروض أخرى من الشركات حتى اليوم العشرين من شهر اب ١٩٥١، وفي الثاني عشر من تشرين الثاني من العام نفسة أحال مناقصة القسم الأول من مشروع الثرثار المتضمن حفر جدول الثرثار بطول ٦٦،٥ كم، وتصريف ٦٠٠٠ م٢/ الثانية، لدرء خطر الفيضان [٤] .

تم تصميم مشروع الثرثار لحماية بغداد والمنطقة الزراعية المحيطة بها من الفيضانات الدورية لنهر دجلة من خلال إنشاء سد وقناة لتحويل مياه الفيضانات، إذ أن منخفض الثرثار يستطيع استيعاب المياه الزائدة لأي فيضان مهما بلغت ضخامته على شرط أن يكون الجدول ذا سعة كافية لتحقيق ذلك، ومن الفوائد الاخرى للمشروع هي التي تحصل من رفع منسوب نهر دجلة عن طريق إنشاء السد المؤدي إلى وادي الثرثار لإعادة إحياء قسم من الأنهر القديمة على ضفتي نهر دجلة كجدول "**الاسحاقي**" ، لا سيما إذا ما أنجز مشروع خزان "**بخمة**" على الزاب الكبير وتوفرت مياه صيفية كافية لذلك الغرض [٥] .

يتضح لنا ان صحيفة الاتحاد الدستوري جعلت متابعة المشاريع العمرانية وأثارها الاقتصادية من اولويات عملها، إذ سارعت بنشر كل ما يتعلق بتلك المشاريع، وتابعت خطوات عملها، وخطت صفحاتها مقالات تشرح ابعاد تلك المشاريع، ومنافعها على الشعب العراقي، واوضحت حاجة البلاد لتلك الخطوات العمرانية، وباركت مساعي الحكومة لأنشاء مجلس الاعمار.

ثالثاً: تأسيس مجلس الاعمار العراقي

تقدمت حكومة نوري السعيد العاشرة بطلب إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير في الثالث من حزيران ١٩٤٩ لمنحها قرضًا لتحويل عدد من المشاريع العمرانية الرئيسة في البلاد، ووافق الجانب العراقي على تأسيس مجلس خاص للإعمار استجابة للشرط الذي وضعه البنك الدولي لمنح الحكومة القرض الذي طلبته، وفي جواب المذكرة التي قدمها وزير المالية

---

[١] احمد سوسة، فيضانات بغداد في التاريخ، ج٣، دار ميزوبوتاميا، بغداد، ٢٠١٣، ص ٧٢٧–٧٢٨.

[٢] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٢٧٥، ٧ اذار ١٩٥١.

[٣] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد٣٦٢، ١٨ حزيران ١٩٥١.

[٤] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٤٥٧، ١٢ تشرين الأول١٩٥١ .

[٥] احمد سوسة، المصدر السابق، ص١٥٥.

خليل إسماعيل أكد نية الحكومة العراقية على تأسيس مجلس يمنح قانونًا الصلاحيات التي تمكنه من إنجاز البيانات الموكلة إليه بالاعتماد على المبلغ الذي يوضح تحت تصرفه [١] .

اعتبرت حكومة توفيق السويدي الثالثة (٥ شباط ١٩٥٠- ١٥ ايلول من العام نفسه) تشريع قانون خاص بتأسيس مجلس للأعمار في مقدمة مهماتها الواجب تحقيقها، وعلى وفق ذلك أخذت وزارة المالية على عاتقها وضع صياغة نهائية للائحة القانون المذكور، فأقرتها وزارة توفيق السويدي مباشرةً في اجتماعها المنعقد في الثالث من اذار عام ١٩٥٠، ومن ثم قدمتها إلى مجلس الامة، وعرضت اللائحة على مجلس النواب الذي أقرها منذ القراءة الأولى، وأكد على أهمية المباشرة بتنفيذ القانون وسرعته، وعلى ضرورة أن يُختار أعضاء المجلس من بين "**الرجال الماهرين في الخدمة والوطنية**" و "**من ذوي الكفاءة**" على حّد تعبيرهم، لذا وافق عليها مجلس الامه، واصبحت قانونا تحت رقم (٢٣) لعام ١٩٥٠[٢].

كان تأسيس مجلس الأعمار في اذار ١٩٥٠ خطوة مهمه لأنعاش الاقتصاد العراقي وقد ضمت خطته مبلغ (٥٧،٨٣٤،٠٠٠) دينار، لمدة خمسة سنوات، تشمل عدة مشاريع كبرى مشروع الثرثار والحبانية وخزان ديالى وعدد من النواظم، والسدود، لضمان توزيع المياه على المناطق الزراعية، لزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين أساليب استثمارها [٣].

اصبح مجلس الاعمار وحده ادارية مستقلة ومنفصلة بكيانها العام عن السلطة التنفيذية مما جعلها تتخذ قراراتها من داخل مجلس الاعمار فقط دون تاثير اي قوة من خارج المجلس، الا انه مرتبط بالحكومة من خلال تنسيق اعماله معها عن طريق وجود عضوين من اعضاء الحكومة في المجلس هو رئيس الوزراء ووزير المالية في الحكومة ومهمته التعمير والانشاء ويكون تمويله من ايرادات النفط [٤].

نبهت الصحافة العراقية على أهمية تأسيس مجلس الاعمار ودوره الغرض معالجة هذه المشكلة الاجتماعية، إذ انتقدت صحيفة **المثال** بشدة امتلاك ملايين الدونمات من قبل أشخاص قلائل، واوضحت إن في العراق مساحات شاسعة من الأراضي الأميرية الصرفة والتي لو استثمرت ووزعت على صغار الفلاحين، لأنقذت الآلاف منهم من الجوع والمرض[٥] ، ودعت صحيفة "**وحي القلم**" **إلى** تطبيق العدالة الاجتماعية في الزراعة عن طريق " **تحديد الملكية الزراعية الكبيرة** " وعللت ذلك " **بأتاحة فرص الحياة السعيدة الكريمة للملايين من الشعب من الفلاحين وعمال الزراعة المعدمين والفقراء عن طريق الإصلاح الزراعي وتحديد الملكيات الكبيرة ووضع حداً للملكيات الزراعية**" [٦] .

---

[١]عبد الله شاتي عبهول، مجلس الاعمار في العراق ١٩٥٠-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٣.

[٢]حسن ضاري سبع الدليمي، وزاره المالية العراقية دراسة في تشكيلاتها الادارية ودورها في تطور العراق المعاصر ١٩٢٠ – ١٩٥٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كليه التربية جامعة القادسية، ٢٠١٢، ص ٢٠٤.

[٣]صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٣٠٠، ٣ نيسان ١٩٥١.

[٤] سعيد عبود السامرائي، سياسة التصنيع والتقدم الاقتصادي في العراق، النجف الاشرف، مطبعه القضاء، ١٩٧٣، ص٩٨.

[٥]صحيفة المثال، العدد٥٩,٥ ايلول ١٩٥٢.

[٦]صحيفة وحي القلم، العدد٢، ١٨ اذار ١٩٥٤.

بينت صحيفة الاتحاد الدستوري في السابع من نيسان ١٩٥٠ ان لائحة قانون مجلس الاعمار العراقي [١] خطوة انشائية كبيرة، ورحب بها مجلس النواب وهنئ حكومة توفيق السويدي عليها [٢] ، وأكد وزير المالية عبد الكريم الازري[٣] في خطاب له في مجلس النواب ضمن جلسته الثامنة التي عقدت في السادس من حزيران ١٩٥٠ على ان هذه اللائحة تهدف إلى تنفيذ سياسة عمرانية ثابتة يقوم بها خبراء فنيون عالميون، اعتبرت ان تأليف مجلس الاعمار فاتحة عهد جديد في تاريخ العراق الحديث بالنظر لأهمية المشاريع التي انيط بها إلى هذا المجلس، والتي ستؤدي إلى نمو الدخل القومي في العراق نمواً مطرداً، وبالتالي رفع مستوى الشعب المعاشي والثقافي والصحي [٤].

عمدت صحيفة لواء الاستقلال في الثالث عشر من اب إلى اعادة نشر موضوع الاقطاع وما تزعمها من موقف حزب الاتحاد الدستوري منه وعبرت صحيفة الاتحاد الدستوري في مقال لها ان ما نشرته لواء الاستقلال " **عبارة عن مجموعة من المقتطفات والاستنتاجات العابرة التي لا يمكن لاحد ان يستخرج منها خطة معينة او يوجد فيها رأي محدد ويكفيها القول ان لحزب الاستقلال اتجاهاً معروفاً في مكافحة الاقطاع كي يصبح هذا الامر حقيقة واقعية ويكون الاقطاع قد الغي ويكون العراق قد تمتع بمجتمع جديد حديث عصري المقومات والنظم هل يرى حزب الاستقلال ان الغاء الاقطاع يتم بالقوة وبالوسائل السريعة وبانتزاع الاراضي من اصحابها قصرا بالقوة ام يتم بالتشريعات والقوانين الاعتيادية وينفذ تنفيذاً تدريجياً كي تكون اثاره منسجمة كل الانسجام مع الاوضاع**" [٥] .

انتقدت صحيفة الاتحاد الدستوري المقال الذي نشرته صحيفة لواء الاستقلال في الثالث عشر اب ١٩٥٢ حول الاحزاب وتوزيع الاراضي وادعت ان حزب الاتحاد الدستوري يتبنى موضوع الاقطاع وتوزيع الاراضي وردت الصحيفة بأن ذلك هو من صميم منهاج حزبها الذي يدعو إلى العناية بحالة العشائر الاجتماعية والاقتصادية، والقضاء على حاله البداوة، وانشاء القرى العصرية، والمراعي الاصطناعية، وتطبيق الملكية على تلك الاراضي وساكنها من افراد العشائر وقالت " **ايمكن الطعن في هذه النصوص الصريحة المكتوبة فمن اين جاءت الجريدة بالحكم من نشاط الحزب واعماله**

---

[١] نصت المادة الاولى من قانون مجلس الاعمار رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠ "يترأس المجلس رئيس الوزراء، وعضوية وزير المالية وستة اعضاء اجرائيين من غير الموظفين، يتم تعيين الاعضاء الاجرائيين وفق قرار من مجلس الوزراء وتكون عضويتهم لمدة ٥ سنوات، للمزيد من التفصيل حول بقية المواد ينظر: عبد الله شاتي عبهول، مجلس الاعمار في العراق ١٩٥٠-١٩٥٨، المصدر السابق، ص١٧٢.

[٢] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٣، ٧ نيسان ١٩٥٠.

[٣] عبد الكريم الازري(١٩٠٦-٢٠٠٨): ولد في ١٤ اب في الكاظمية ببغداد، ببيت يسوده العلم والثقافة والثراء، درس الابتدائية والثانوية فيها، واكمل دراسته في الجامعة الامريكية ببيروت، واكمل دراسة الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة لندن عام ١٩٣٠، شغل منصب قنصل العراق في كرمنشاه بإيران عام ١٩٣٠ ، ومنصب وزير الخارجية ووزير الاعمار لعدة مرات، وأصبح نائباً في المجلس النيابي في خمس دورات نيابية ، للمزيد من التفصيل حول حياته ودوره السياسي في العراق ينظر: عبد الكريم الازري، تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠-١٩٥٨،ج١، لبنان، مركز الابجدية للصف التصويري، ١٩٨٣؛ ازهار محمد جادم، عبد الكريم الازري ودوره السياسي والإداري في العراق١٩٤٦-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٢٣.

[٤] للأطلاع على الخطاب كاملاً ينظر: صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد٣، ٧ نيسان ١٩٥٠.

[٥] صحيفه الاتحاد الدستوري العدد ٧١٧ ١٨ اب ١٩٥٢.

العامة انه يشجع الاقطاع ويناصره هل سبق لكتاب لواء الاستقلال من كلف انفسهم وطالعوا المحاضرات التي تلقيتها على منتسبي وانصار حزب الاتحاد الدستوري التي تضمنت التوجيه للأخذ بأحسن الاسس لبناء الدولة العصرية" [١] .

تركزت نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية في أيدي فئة صغيرة من كبار الملاك، مما أدى إلى سوء توزيع الملكية في العراق وتصنيف الأراضي، ومعنى هذا انتفاء العدالة في توزيع مصدر طبيعي من مصادر الثروة، حتى إن الإحصاء الزراعي الذي أجري في العراق عام ١٩٥٢ قدم مؤشراً واضحاً على غلبة الملكية الكبيرة على الرغم من أنه لم يحدد مساحات هذه الملكيات [٢] .

[١] صحيفه الاتحاد الدستوري العدد ٧١٤ ١٤ اب ١٩٥٢.

[٢] أمجد خضير رحيم محمد، المصدر السابق، ص٣٩.

المبحث الثاني: موقف الصحيفة من مشاريع الصناعة والنفط في العراق(١٩٥٠-١٩٥٢)

اتسم الاقتصاد العراقي في بداية العشرينيات من القرن العشرين بانه اقتصادا متخلفا، إذ كان اقتصاداً وحيد الجانب، واعتمد بصورة اساسية على النشاط الزراعي من حيث قوة العمل الموظّفة فيه اولا، ومن حيث نسبتها إلى الدخل القومي ثانيا، فضلا عن انه كان بدائيا بأساليبه التي تستخدم منذ اقدم الازمنة، وعلى الرغم من اهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد العراقي الا انه ظل يعاني من التخلف كنظام الملكية، وتخلف وسائل الانتاج، فضلا عن السمة الذي اتصف بها وهي " **التبعية الاقتصادية** " فقد عمقت السياسة البريطانية التناقضات بين القوى الاجتماعية في العراق ، وعملت على تحويل الاقتصاد العراقي الانتاجي إلى اقتصاد استهلاكي، وقامت بتصدير رؤوس الاموال والاستثمارات، فضلا عن تأسيس البنوك وتقديم القروض لكي تضمن من جعل العراق سوقا للبيع وتابعا لها يزودها بالمواد الخام الأولية [١].

سعت الحكومة العراقية منذ عام ١٩٤٨، إلى وضع خطة لتنظيم التجارة، بما ينعكس ايجابيا على توجه المستثمرين نحو الصناعة، واستهدفت الخطة حماية الصناعة المحلية، وذلك بمنع استيراد البضائع التي يمكن انتاج مثيلاتها محليا سيما اذا كان انتاجها يسد الحاجة المحلية، كما منحت التسهيلات الضرورية لأصحاب المشاريع الصناعية لاستيراد المكائن والآلات والمواد الأولية اللازمة، لذا تأسست مشاريع جديدة لصناعة الطابوق ، والانابيب الكونكريتية، والصناعات المعدنية، والدباغة، والمنسوجات والحياكة [٢] .

وبموجب القوانين التي صدرت في ١٩٥٠، التي عززت فرض رسوم على الاستيرادات، وحظر عدد من المنتجات الاجنبية، الامر الذي ساعد في ايجاد فرص جديدة في الصناعة، وتأسيس مصرف صناعي حكومي لتقديم رؤوس الاموال إلى الشركات الخاصة، وشراء حصص فيها عمل، وكان برنامج الإعمار الحكومي الذي بوشر به بعد الحرب العالمية الثانية ذا أهمية كبيرة للصناعة، إذ قدم تجهيزاً مناسباً من الطاقة، ووفر المواصلات والتدريب التقني، وجهز قسماً من الشعب بطاقة انفاقيه متزايدة، وفي الوقت نفسه قام البرنامج بتخصيص موارد مالية لإقامة صناعات حكومية [٣] .

يتضح لنا مما سبق ان صحيفة الاتحاد الدستوري شجعت خطوات الحكومة التي اتخذتها في الجانب الاقتصادي، واستبشرت خيراً بالاجراءات التي قامت بها من اجل النهوض بالواقع الصناعي في العراق من خلال استقدام الخبرات الاجنبية، او انشاء المصانع لانها تسهم بشكل كبير في القضاء على الفقر من خلال تشغيل الايدي العاملة من جانب ودعم الاسواق العراقية بالبضائع المصنوعة في العراق من جانب اخر.

---

[١] نادية جاسم كاظم الشمري، المصدر السابق، ص ٢٢٤.

[٢] جوني يوسف حنا، تاريخ الصناعة الوطنية وعلاقتها بالتطور السياسي في العراق ١٩٢٩-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص١٤٩.

[٣] ستيفن همسلي لونكريك و فرانك ستوكس، العراق منذ فجر التاريخ حتى تموز ١٩٥٨، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، بغداد، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٢١، ص١٧٥.

بتأسيس مجلس الإعمار توقف عمل ميزانية المشاريع الكبرى، وبدلاً من ذلك بات لمجلس الإعمار ميزانيته الخاصة، التي صادق عليها البرلمان على نحو منفرد، وحصلت ميزانية الإعمار الجديدة على ٧٠% من عوائد النفط، وقد حصلت الميزانية الاعتيادية على المتبقي، كما وكانت تزود بالموارد بواسطة فرض ضرائب داخلية على نحو رئيس [١] .

كانت بدايات التوجه نحو البرامج التنموية منذ الخمسينيات من القرن الماضي حيث بدأ مجلس الاعمار في العراق اعماله من خلال اربعة برامج استثمارية لاقامة مشاريع البنية الاساسية لتشمل السدود والخزانات والطرق والمواصلات والجسور والكهرباء، و إلى جانب تنمية القطاع الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات وبمبلغ قدره (٢٣١,٠٠٠,٠٠٠) دينار، وزع منه ٣١% للقطاع الزراعي، ٢٧,٤% لقطاع الخدمات، ٢٥,٥ % لقطاع النقل والمواصلات ١٠,٧ % للقطاع الصناعي و ٥.٤% للقطاعات الاخرى [٢] .

اشادت صحيفة الاتحاد الدستوري في الواحد والعشرين من شباط ١٩٥١ بجهود حكومة نوري السعيد في تشجيع الصناعة الوطنية إذ اعتبرتها من القضايا المهمة التي اولتها الحكومة عنايتها لتشجيع الصناعات المحلية نظرا لاهميتها ولعلاقتها المباشرة بحياة الشعب وبمستواه الاجتماعي والاقتصادي، وتوجيه رؤوس الاموال المحلية والجهات الانتاجية بفتح مجالات الاستثمار امامها في نطاق الحركة الانتاجية المحلية، وايجاد الفرص للايدي العاملة العراقية لمكافحه البطالة واهتمت بتوفير الوسائل التي تعين الصناعات الموجودة على النمو والتوسيع ومنافسة المواد المستوردة المصنوعة في الخارج لايجاد صناعات جديده برؤوس اموال عراقية وتديرها ايدي عاملة عراقية، إذ قامت بمنح المصرف الصناعي قرض مبلغ (٤٠,٠٠٠) دينار ليقوم بتوسيع اعماله ومساعدة الحركة الصناعية في العراق، كما اهتمت بحمايه الصناعة الوطنية وتشجيعها، ولتضمن حمايه الصناعات الوطنية الاخرى الناشئة [٣] .

وعندما قامت بعثة من بنك الاعمار والانشاء في اذار عام ١٩٥١ بزيارة للعراق لدراسة وتقييم الاقتصاد العراقي، إذ وصفت النشاط الصناعي في العراق بأنه قليل التطور، فيما عدا صناعة استخراج النفط التي كانت تستخدم أكثر من (١٢,٠٠٠) عامل، فأن العاملين في المصانع الحديثة لم يكن يتجاوز عددهم (٢٠٠٠) عامل، وقد قدرت الاستثمارات في مثل تلك المصانع بحوالي (٤,٠٠٠,٠٠٠) ملايين دينار فقط، كما إن إجمالي قيمة إنتاجها لم يكن يتجاوز عدد(٣,٠٠٠,٠٠٠) ملايين دينار سنوياً، فالنشاط الصناعي كان ينحصر على العموم بتصنيع المنتجات الزراعية وإنتاج مواد البناء كالسمنت والطابوق، وتصنيع السلع الاستهلاكية كالمنسوجات والصابون والشخاط والسكائر والأحذية والمشروبات[٤] .

اشادت صحيفة الاتحاد الدستوري في الثامن والعشرين من شباط ١٩٥١ بجهود حكومة نوري السعيد لرفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في العراق، ودراسة مشاريع الاصلاح ووضع الخطط لتنفيذها وتخصيص الامكانيات والاموال اللازمة، واشادت الصحيفة ايضا إلى الخطوات التي نفذتها الحكومة ففي الناحية المالية والانشائية اخرجت الحكومة قانون انشاء مصفى النفط إلى حيز التنفيذ وخصصت لتأسيس مشروع المصفى (٣,٠٠٠,٠٠٠) دينار انفقت في

---

[١] ستيفن همسلي لونكريك و فرانك ستوكس، المصدر السابق، ص ١٩٧.

[٢] عبد الرسول عبد جاسم، نحو تقويم الاقتصاد العراقي– الحلول والمعالجات، مجلة المنصور، مجلد ١، العدد ١٤، ٢٠١٠، ص١.

[٣] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٢٦٤، ٢١ شباط ١٩٥١.

(٤) صباح كجة جي، التخطيط الصناعي في العراق أساليبه وأجهزته ١٩٢١–١٩٨٠، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢، ص٨٥–٨٦.

اعمال الانشاء وشراء الادوات والاجهزة التي احتاجها المشروع، إذ استطاع العراق الحصول على الاموال اللازمة التي سينفقها في مشاريع الاصلاح وفي شراء البضائع والاموال التي يحتاجها في اعماله الصناعية والزراعية ولاستهلاكه المحلي، كما ذكرت الصحيفة ان الحكومة بذلت جهودا كبيره لمكافحه ارتفاع الاسعار وخطط لتأسيس مشروع شركة الاستيراد الوطنية التي سيكون لها دور ايجابي في انعاش الحركة الاقتصادية المحلية، كما انجزت وزارة المعارف لائحة قانون الخدمة التعليمية وقدمتها إلى مجلس الامة كما سعت هذه الوزارة لاخراج قانون تاسيس جامعه بغداد حيز التنفيذ، كما اشادت الصحيفة بحكومة نوري السعيد لزيادة المساحات المزروعة حيث بلغت الزيادة لسنة ١٩٥٠ (٧٣٦,٠٠٠) دونم اي ما يشمل تشغيل (١٥٠,٠٠٠) من الايدي العاملة [١] .

وفي مجال الصناعة المحلية فقد تطورت تلك الصناعة في العراق من خلال عدة وسائل منها المياه المعدنية، والسجائر، والقطن المحلج وأنسجة القطن، وأدخلت نوعاً من المكننة، في العمليات الجديدة كالطحن، والتقطير، والدباغة، وصناعة الطابوق، والأنسجة الصوفية، والزيوت النباتية والصابون، وأنشأت محلات لتصليح المركبات والآلات، وعلى الرغم من ذلك كانت الصناعة الجديدة محدودة في تنوعها ونطاقها، من خلال بعض المصانع المتوسطة الحجم وورش صغيرة، أو غرف منفردة يقودها رئيس عمال مع مساعد واحد أو مساعدين اثنين، ولم تجر العمليات الصناعية الحديثة على نطاق كبير إلا في شركات النفط، وسكة حديد البصرة وميناءها، وكان لهذا التقييد أسباب عدة، منها شحة في المواد الأولية، فالصناعة في الواقع استخدمت المواد القليلة المتوفرة، ولم يكن رأس المال متوفراً، ولم يتوفر للحكومة فائضاً مالياً [٢] .

وقد تأسست الصناعات الحديثة بمبادرات خاصة خلال تلك الفترة وشملت الحياكة، والنسيج القطني والصوفي، وطهي الخبز باستخدام الآلة، والتخمير، وصناعة الدبس، والأحذية، والسمنت، وقصب البناء، والأدوات المصنوعة من الألمنيوم، ومنتجات الصلب الخفيفة، فضلاً عن توسع الصناعات الآلية توسعاً كبيراً، و كان المصرف الصناعي محط انتقاد لتجاهله الفوائد الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن مدّ يد العون لشركات أصغر، وتمثلت سياسته بالتخلص التدريجي من حصصه، وبذا يوفر رأس المال لشركات أخرى ويعمل على تعويد الشعب على الاستثمار في الصناعة [٣].

كان التقدم خارج نطاق الصناعة النفطية بطيئاً وغير ملائم للاحتياجات العراقية، ويُعزى هذا الأمر بعض الشيء إلى نصيحة مخططي الإعمار الأجانب الذين لم يلمسوا تقدماً نسبياً في الزراعة، و إلى مناخ العمل الحر الذي كانت الحكومة والمخططون الأجانب يعملون على إيجاده، وقد اقتصر دور الحكومة على توفير القروض، والائتمان والبنية التحتية، إلا أن هذه الإجراءات أظهرت عدم ملاءمتها، فقد كانت الصناعة هي القطاع الأضعف في الاقتصاد، ومع أن القوانين التي كانت قد شجعت الصناعة أُجيزت منذ الثلاثينيات، فإن المواطنين العراقيين لم يكونوا ميالين إلى الاستثمار في المشاريع البعيدة المدى، وان الصناعة العراقية لم تتمكن من التنافس مع الاستيرادات العربية، اعتمدت الصناعة العراقية في الخمسينيات اعتماداً كبيراً على المعالجة الزراعية وصناعة الأنسجة، إذ بلغت مساهمة هذه الشركات ٦١% من التوظيف والمبيعات الصناعية، وتأتي بالمرتبة الثانية من حيث الأهمية الصناعات المعدنية (الإسمنت المستخدم في

(١)صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٢٧٠، ٢٨ شباط ١٩٥١.

(٢)ستيفن همسلي لونكريك و فرانك ستوكس، العراق منذ فجر التاريخ حتى تموز ١٩٥٨، المصدر السابق، ص١٧٤.

(٣)المصدر نفسه، ص١٧٦.

البناء)، التي توظف حوالي ثلث القوى العاملة الصناعية، أما الصناعات الوسيطة، كالكيماويات والمعادن، والصناعة الثقيلة فقد كانت معدومة فعلياً، وتقريباً فإن مُجمل الصناعة كانت استهلاكية[١] .

وقد واجه العراق نقصاً في بعض الصناعات مثل الورق، إذ اعتمد بشكل كبير على الاستيراد، واستورد عام ١٩٥٠ (٥٤٣٤) طن وعام ١٩٥١ (٥٤٨٦) طن وعام ١٩٥٢ (٨٦١١) طن، وأن تكلفة إنتاج طن الورق المستورد تصل إلى ٩٠ دينار، بينما يمكن إنتاج طن الورق محلياً بتكلفة ٦٦,٦ دينار (باستثناء الأرباح)، واقترحت شركة **ليتل Leetl** في دراسة اعدتها بهذا الخصوص ان استخدام القصب كمادة خام لإنتاج عجينة الورق، حيث يزخر العراق بهذه المادة، واكدت على ضرورة توفير مساحة واسعة من القصب دون قطع للحفاظ على استدامة الإنتاج، وتوفير البذور اللازمة للزراعة لاستغلال موارده الطبيعية المتاحة لتطوير صناعاته المحلية، وتقليل اعتماده على الاستيراد، كما انه يمكن لصناعة الورق أن تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المادة الأساسية، وتوفير فرص عمل جديدة [٢] .

حرصا منها على رفع المستوى المالي والإداري للعمال دعت صحيفة الاتحاد الدستوري الحكومة في الخامس والعشرين من أيار ١٩٥٢ إلى وضع الترتيبات اللازمة لتعديل قانون العمل والعمال، بالشكل الذي يضمن حقوق العمال، ويكفل الاخذ بالتطورات الاجتماعية الحديثة التي طرأت على العالم، والاستفادة من المقررات والاتفاقيات الدولية بما يتعلق بالحركة العمالية، وتوجيه الطبقة العمالية بما يضمن مصالحها وتشخيصها على تأليف نقابات مهنية للدفاع عن الطبقة العمالية، وشجعت الصحيفة الاتفاقية التي عقدتها مكتب العمل الدولي مع العراق في أيلول ١٩٥١، والتي كان من ثمراتها إيفاد عدد من العراقيين إلى الخارج لدراسة الأساليب الحديثة في إدارة شؤون العمل والعمال والاطلاع على التطورات العالمية الجديدة، وتزويد العراق بالخبراء الفنيين العالميين الذي نظموا إدارة خاصة بالعمال تولت توجيه شؤونهم وتربية مستواهم المهني والفني، ونظمت تشكيلاتهم تنظيما حديثا علميا [٣] .

يعود تاريخ الاستثمارات الرأسمالية الأجنبية في قطاع النفط في العراق إلى النصف الأخير من القرن التاسع عشر، عندما كانت البلاد تحت السيطرة العثمانية، إذ مُنح الامتياز الأول لاستغلال النفط في العراق عام ١٩٢٥ لشركة النفط التركية، التي غُيِّر اسمها لاحقاً إلى شركة نفط العراق، وحصلت شركتان تابعتان لها، هما شركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة، على امتيازات مماثلة في عامي ١٩٣٢ و١٩٣٨ على التوالي، غطت هذه الامتيازات الثلاثة جميع الأراضي العراقية[٤] .

تميزت خارطة النفط العالمية بوجود كميات كبيرة من احتياطي النفط في مناطق عديدة منها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، وقد نشأت الصناعة النفطية في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وتطورت لتلبية الطلب المحلي المتزايد على نفط البلدان المنتجة والمصدرة للنفط، نظراً لافتقار البلدان المنتجة والمصدرة

(١)فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر ، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، المكتبة العصرية، بغداد، ٢٠٠٦، ص ١٩٤-١٩٥.

(٢)توماس بالوك، سياسة الاعمار الاقتصادي في العراق، ترجمة: محمد سلمان حسن، بغداد، مطبعة العاني ، ١٩٥٨، ص ١٢١-١٣٠.

(٣)صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٦٢٣، ٢٥ اذار ١٩٥٢.

(٤)عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل ١٩٥٠-٢٠١٠، ترجمة: محمد سعيد عبد العزيز، بيروت، دار الكنوز الادبية،١٩٩٥، ص ١٤.

للنفط مثل العراق، للقدرات الذاتية، فقد اضطرت للاعتماد كلياً على رؤوس الأموال والتكنولوجيا الأجنبية في تطوير استخراج ونقل وتصفية نفطها [١] .

وعلى اثر ازدياد الموارد المالية المتحققة من زيادة العوائد النفطية تم انشاء في عام ١٩٥٠ مجلس الاعمار، خصصت لميزانيته جميع العوائد النفطية، تألف من ثمانية اعضاء من بينهم رئيس الوزراء، ووزير المالية، وستة اعضاء من غير الموظفين الذين يتلقون المرتبات تعلن اسماؤهم بأراده ملكية ويمكثون في وظائفهم خمس سنوات، وكانت الشخصية البارزة فيه هو ارشد العمري، واستطاع هذا المجلس ان يضع منهاجا لمدة خمس سنوات ، وان يخصص مبلغ (١٥٥,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي لأنفاقه خلال تلك المدة ، ولكن سرعان ما غدا واضحاً بعد ذلك مباشرة بان الايرادات المخصصة لذلك سوف تكون متوفرة وفقاً للتعديل الذي ادخل على اتفاقات النفط إذ بدأت مفاوضات الحكومة العراقية مع شركات النفط العاملة في العراق لتعديل الامتيازات الممنوحة لها منذ اوائل شهر تموز ١٩٥٠ حيث صدر بيان عن تلك المفاوضات في اليوم العاشر من اب من العام نفسه، كما ان العراق استفاد من الحركة التي اقدم عليها "**محمد مصدق** [٢] " رئيس الوزراء الايراني الذي اعلن تأميم النفط الايراني، وسرعان ما وافقت الشركات العاملة في العراق على مبدأ مناصفة الارباح ، وعندما اثيرت ضجة حول المطالبة بتأميم النفط، رد نوري السعيد عليهم بأن العراق سوف يحصل على اكثر من نصف الارباح اذا ما حصل أي بلد اخر في المنطقة على مثل ذلك [٣] .

تضمنت الاتفاقية الجديدة بندين هامين هما إلغاء أسلوب الدفع الثابت للوحدة المنتجة المصدرة من النفط، وتم استبدال هذا الأسلوب بمعادلة جديدة لتوزيع الأرباح، تضمن للحكومة العراقية نسبة ٥٠% من أرباح عمليات الشركات الأجنبية في الأراضي العراقية، كما حددت الاتفاقية مفهوم الربح بأنه الفرق بين السعر المعلن للنفط العراقي في منافذ تصديره وتكلفة إنتاجه، والبند الثاني إمكانية استلام الحكومة لجزء من حصتها عينياً: نص هذا البند على إمكانية الحكومة استلام جزء من حصتها (٥٠%) عينياً، على ألا تتجاوز الكميات المستلمة ١٢.٥% من الإنتاج الصافي بسعر السوق عند منافذ التصدير، يحق للحكومة بيع هذه الكميات بالأسعار التي تراها مناسبة [٤] .

وبموجب الاتفاقية يتم انتاج ما لا يقل عن (٢٢,٠٠٠,٠٠٠) مليون طن سنويا واتخذ التدابير اللازمة لتعيين عدد غير محدد من الكوادر العراقية لشركات النفط، وارسال ٥٠ طالبا عراقيا على النفق الخاصة سنويا لدراسة النفط في الجامعات البريطانية وانشاء مدرسه في كركوك لتدريب عمال النفط العراقيين ويتلقى العراق بموجب تلك الاتفاقية تعويضات جزائية

---

[١] عباس النصراوي، المصدر السابق، ص ١٣.

[٢] محمد مصدق(١٨٨٢-١٩٦٧): ولد في طهران من عائلة ثرية اقطاعية، تلقى تعليمه الاولي في طهران، اكمل دراسته الجامعية في فرنسا ١٩٠٩، ودراسته العليا في سويسرا، ثم حصل على الدكتوراه ١٩١٤، عين وزيراً للمالية في حزيران عام ١٩٢١، تولى رئاسة الوزراء في ايران في ٢٦ نيسان ١٩٥١، توفي في ٥ اذار ١٩٦٧، للمزيد من التفصيل حول حياته ودوره السياسي في ايران ينظر: ثامر مكي علي الشمري، محمد مصدق حياته ودوره السياسي في ايران، كربلاء، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، ٢٠٢١؛ محمد حاتم خلف الشرع، موقف القوى الكبرى تجاه حكومة محمد مصدق ١٩٥١-١٩٥٣، مجلة كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، المجلد ٣٠، العدد١٢٧، تشرين الأول٢٠٢٤، ص ٨٥٣-٨٦٦.

[٣] نادية جاسم كاظم الشمري ، التجارة العراقية ١٩٢١- ١٩٥٨ دراسة تاريخية، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد ٦ ، العدد ٢ ، ٢٠١٦ ، ص ٢٣٥.

[٤] عباس النصراوي، المصدر السابق ص ١٤.

في صوره نفط خام والجزاء الاخر الاخر نقدا في صوره ضرائب تدفعها الشركات للحكومة ويكون العراق الحرية في بيع جزء من النفط الخام لاي مشتري تختاره الحكومة العراقية وتبيع باقي النفط للشركات باسعار العالم الحالية وفي حال توقف الانتاج بسبب ظروف قاهره يتعين على الشركات ان تدفع للحكومة دون او شرط ايرادات لا تقل عن خمسه ملايين جنيه استرليني [١].

وعندما عقد مجلس النواب جلسته في الثاني عشر شباط ١٩٥٢ كان في مقدمه الجلسة كتاب استقالة نواب حزب الاستقلال بسبب تمرير اتفاقية النفط الذين كانوا معارضين لها، وبينّ رئيس الوزراء خلال الجلسة إذ قال "**يؤسفني ان اجد اخواننا اعضاء حزب الاستقلال المعارضين في هذا المجلس يتقدمون بهذا الاستقالة**" [٢] ، وبينت صحيفه الاتحاد الدستوري في الثالث عشر من شباط عن النجاح الكبير الذي حققته الحكومة في اتفاقيه النفط من خلال نشر التهانئ والتبريكات الصادرة من الشعب العراقي إلى الحكومة العراقية [٣] .

وفي اطار متابعتها المستمرة لجهود العاملين في القطاعات المختلفة والوقوف على مطالبهم التي يعبرون عنها من خلال الاحتجاجات والاضرابات العمالية فقد اشادت الصحيفة بجهود فرع حزب الاتحاد الدستوري في البصرة لتحقيق مطالب العمال وانهاء الاضراب، وما بذله من جهود كبيرة في سبيل نصرة العمال، وتحقيق مطالبهم التي اضربوا من اجلها، فعاد المضربون إلى اعمالهم وهم يشيدون بما بذلته حكومة نوري السعيد لانهاء الاحزاب بما يحقق مطالبهم، ويحفظ مصالحهم [٤] .

وضمن ذلك السياق تابعت الصحيفة جهود الحكومة لحل مشكلة الاضراب إذ ذكرت في الرابع عشر من اذار ١٩٥١ انه كان موضوع اهتمام جدي من قبل الحكومة الحريصة على مصالح العمال العراقيين، وعلى حفظ حقوقهم، وضمان تنفيذ كل مطلب عادل فقد اولى رئيس الوزراء نوري السعيد القضية بصفته الحكومية والحزبية عناية بالغة، إذ اتصل بالجهات الرسمية في لواء البصرة لحل المشكلة وانهاء الازمه كما طلب من فرع حزبه في البصرة ان يتدخل لتسوية الموضوع في حدود مصالح العمال، ووصفتها الصحيفة بالجهود الصادقة نحو المباشرة في انهاء الاضراب وضمان حقوق العمال العراقيين وافساد محاولات الذين حاولوا توجيه الاضراب لغاية لا تتضارب مع مصالح العمال انفسهم [٥] .

كانت الحكومة الأمريكية تتابع موضوع مناقشات اتفاقية النفط في مجلس النواب العراقي بقلق شديد عن طريق سفارتها ببغداد، ففي التقرير الذي رفعه السفير الأمريكي ببغداد إلى وزارة الخارجية الأمريكية في الثالث عشر من شباط ١٩٥٢ أشار فيه إلى أن المعارضة داخل مجلس النواب لم تكن خطيرة لأن الحكومة لم تزل تملك أغلبية برلمانية واسعة، لكن الخطر الأكبر وخشية الحكومة من قيام المعارضة الوطنية بالتظاهرات والإضرابات والانتفاضات كما حدث ضد معاهدة بورتسموث ١٩٤٨، ولذلك كان التقرير يتوقع قيام نوري السعيد بإغلاق بعض الكليات عندما تطرح الاتفاقية

---

(1) New Yourk Times(1923-)، 14 August 1951.

[٢]للاطلاع على باقي الخطاب ينظر: صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٥٦١ ،١٣ شباط ١٩٥٢.

[٣]صحيفه الاتحاد الدستوري العدد ٥٦١ ،١٣ شباط ١٩٥٢.

[٤]للاطلاع على الحلول التي وضعتها حكومة نوري السعيد وتم الاتفاق عليها مع العمال المضربين ينظر: صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٢٧٦، ٨ اذار ١٩٥١.

(٥)صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٢٨٣، ١٤ اذار ١٩٥١.

للتصويت، ومن الملاحظات التي أسفت لها السفارة الأمريكية في تقريرها أن نوري السعيد لم يبذل جهدا كبيرا ليوسع قاعدة الدعم السياسي للاتفاقيات وبذلك يحسن وجهة النظر لشركات النفط ومستقبله السياسي على حد سواء. ولسوء الحظ أن التهمة التي أطلقها نواب المعارضة أن الاتفاقيات تم التعجيل بها من غير درس كاف وبالتالي ليس لها شرعية [١]

أحيلت اتفاقية النفط على لجنة الشؤون الاقتصادية في التاسع من شباط ١٩٥٢ وبعد تدقيقها بشكل سريع وافقت اللجنة عليها وإعادتها بعد يومين من تسلمها إلى رئاسة المجلس النيابي، وناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية في جلسة في الثاني عشر من شباط ١٩٥٢ ، وبعد أن وافق مجلس النواب على الاتفاقية بعث السفير الأمريكي ببغداد تقريره في التاسع عشر من شباط ١٩٥٢ شرح فيها المناقشات التي دارت في مجلس النواب وعلق على ذلك قائلاً بأنه كان مفاجئاً ومقلقاً إلى حد ما الرفض الغير المتوقع والانسحاب الذي شهده المجلس لجماعة صالح جبر المؤيد للغرب، وعلل السفير الأمريكي معارضة صالح جبر للاتفاقيات النفط بأنها كانت بسبب التوبيخ الذي تلقاه فيما يتعلق بمعاهدة بورتسموث [٢].

رد نوري السعيد من خلال جلسة لمجلس الاعيان في السابع عشر من شباط ١٩٥٢ على المعارضين لاتفاقية النفط، إذ قال " **ان قرار مجلس الوزراء حول الشروع في تعديل اتفاقية النفط كان محتوياً على اسس ثلاثة وليس مقترحات كما سماها حزب الامة الاشتراكي، وقد اعلنا باننا سنسير على هذه الاسس، وقد نشرناها في بيان رسمي، وهي(التأميم، مبدأ المناصفة بالارباح، المقاسمة بالعينيات)، هذه هي الاسس ولا يوجد غيرها، وحزب الامة الاشتراكي لم يبدِ رأيه حولها واعتبرها مقترحات ومن هنا جاء الالتباس في التعبير والفهم**"[٣].

وفي أثر موافقة مجلس النواب على اتفاقية النفط خرجت مظاهرة كبيرة في النجف في الخامس عشر من شباط ١٩٥٢ شجبت الاتفاقية الجائرة، وطالبت بتأميم النفط ومصادرة ممتلكات الشركة وحل المجلس النيابي، ولم تكتف القوى الوطنية المعارضة بالبيانات والاحتجاجات بل دعت إلى إضراب عام في التاسع عشر من شباط الأمر الذي دعا مدير الدعاية العام إلى إصدار بيانا جاء فيه" **أن الحكومة ستتخذ الإجراءات القانونية ضد كل من يحاول تهديد الناس وإكراههم على الإضراب**"، وعلى الرغم من التحذير فلم تستجب الجماهير، وأغلقت المحال التجارية، وكان الإضراب في كافة أنحاء العراق، وأدى إلى حدوث من بين الشرطة وبعض المتظاهرين، أسفرت عن وقوع عدد من القتلى واعتقال عدد من طلاب الكليات وفصل عدد آخر [٤] .

اشادت صحيفة الاتحاد الدستوري بجهود نوري السعيد وحرصه لضمان حقوق العراق الكاملة من النفط، وذكرت انه اولى موضوع النفط الذي يعتبر الشريان الاقتصادي عنايته واهتمامه، ومساعيه بالسفر إلى لندن لمفاوضة الشركات النفطية، ونقلت الصحيفة ما قاله نوري السعيد في مجلس النواب في الحادي والعشرين من اذار ١٩٥١ حول التاميم "

(١)بشير حمود الغزالي، المعارضة النيابية في العراق خلال العهد الملكي ١٩٤٦ – ١٩٥٨، دار الولاء صناعه النشر ، لبنان، ٢٠٢١، ص ٣٢٩.

(٢)المصدر نفسه، ص ٣٣٠.

(٣)صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٥٦٥، ١٨ شباط ١٩٥٢.

(٤)بشير حمود الغزالي، المصدر السابق، ص ٣٢٧.

سبق وبينتُ بان خطة الحكومة الحاضرة تتلخص بتخصيص ايراد للخزينة في استثمار النفط لا يقل معدله عن الطن الواحد من النفط الخام عن معدل ايراد الخزينة للدول المجاورة للعراق" [١].

وانتقدت الصحيفة في مقالها الذين طالبوا بتاميم النفط في العراق والذين تأثروا بالاوضاع في ايران حيث قالت "**عليهم ان يدركوا ما تتطلبه هذه الخطوة من وسائل علمية وفنية بغية ضمان مصلحة العراق وان يتريثوا ليروا ما تسفر عنه الخطوة التي خطتها ايران في موضوع تاميم النفط، وعلى ضوء النتائج التي تسفر عنها هذه الخطوة في ايران يجوز لمن ينادي باقتفاء اثر الجارة ايران في التأميم ان ينادي بهذا المطلب وهو مطمئن اما الان والتجربة في اولى مراحلها ولم تتضح فان من قبيل اللعب بالعواطف والمحاكاة بالتفكير ان تنادي بالتاميم ولا تتعجل في امر قد يدفع بنا إلى نتائج سيئة** " [٢] .

شكلت اتفاقية عام ١٩٥٢ تطوراً هاماً في تاريخ صناعة النفط في العراق، ووضعت الأسس لتطورها اللاحق، حققت الصناعة النفطية نمواً كبيراً في الإنتاج والإيرادات نتيجة لعدة عوامل، منها تسارع الطلب العالمي على النفط خلال فترة إعادة الإعمار بعد الحرب العالمية الثانية، إذ شهد العالم تسارعاً في النمو الاقتصادي بمعدلات غير متوقعة، مما أدى إلى زيادة الطلب على الطاقة، بما في ذلك النفط، وتسارع عمليات إحلال النفط كمصدر هام لتوليد الطاقة، وتزايد مكننة الزراعة بمختلف بلدان العالم، والتطور السريع والهائل في قطاع النقل والمواصلات، وتحول الولايات المتحدة الأمريكية إلى بلد مستورد للنفط، وزيادة اعتمادها أكثر فأكثر على استيراد النفط الأجنبي المنخفض الكلفة [٣] .

كان لأبعاد اتفاقية عام ١٩٥٢ بين الحكومة العراقية والشركات الأجنبية تأثير واضح في رفع حصة الحكومة في الوحدة المنتجة المصدرة من النفط من (٢٢) سنت أمريكي عام ١٩٥٠ إلى (٨٤) سنت خلال عام ١٩٥٢ ، وبموجب الاتفاقية والشروط الجديدة أصبحت جملة من المتغيرات تتحكم بالإيرادات النفطية للدول هي: (كلفة الإنتاج – سعر النفط .– حصة الحكومة في الأرباح – مستوى الإنتاج)، وتضمنت الاتفاقية أسس تحديد متغير كلفة الإنتاج ومتغير حصة الحكومة بالأرباح في حين أهملت الاتفاقية المتغيرين الآخرين (سعر النفط ، ومستوى الإنتاج)، مما وفر للشركات الأجنبية إمكانات هائلة للتحكم بإيرادات الحكومة [٤] .

تلقت صحيفة الاتحاد الدستوري عددا من برقيات التأكيد لحكومة نوري السعيد تأييدا منها لاتفاقية النفط، والتي وصفوها بأنها دلت على وطنية المفوضين العراقيين، واخلاصهم لخدمة الوطن [٥] ، وقدموا مؤازرتهم لشخص رئيس الوزراء بعقد الاتفاقية التي وصفوها بأنها " جاءت حسب رغبات الامة "، و "التي عادت بالخير والترفيه ورفع المستوى المعاشي للفرد العراقي "[٦] .

---

[١] للاطلاع على كامل خطاب نوري السعيد ينظر: صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٢٩٠، ٢٢ اذار ١٩٥١.

[٢] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٢٩٠، ٢٢ اذار ١٩٥١.

[٣] عباس النصراوي، المصد السابق، ص١٥.

[٤] المصدر نفسه، ص ١٥.

[٥] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٥٦٨، ٢١ شباط ١٩٥٢.

[٦] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٥٧١، ٢٢ شباط ١٩٥٢.

وتفاخرت صحيفة الاتحاد الدستوري بنتائج الاتفاقية، وذكرت في عناوينها ان حصة العراق من واردات النفط بعد الاتفاقية تزيد على حصص فنزويلا والكويت والمملكة العربية السعودية، وان الحكومة العراقية تستطيع محاسبة الشركات النفطية وتدقيق حساباتها [١] .

اكدت الصحيفة في الثامن عشر من ايلول ١٩٥٢ على ان الانتاج الضخم من النفط بعد الاتفاقية الجديدة يعود إلى حكمة الحكومة العراقية وبعد نظرها [٢]، ونظرا لزيادة انتاج الابار العراقية من النفط فقد اوفدت "**مجلة** الويفرس(**Weverse Magazine**) "البريطانية مندوباً، عنها ليشاهد كيفية استخراج النفط وضخهُ بواسطة الانابيب ثم يتعقبه إلى الموانىء وبعدها تعبئته في الناقلات البحرية إلى اسواق العالم، ونشرت صحيفة الاتحاد الدستوري عن ما كتبه المندوب لما فيه من فائدة [٣] .

اشادت الصحيفة في الخامس عشر من اذار ١٩٥١ باهتمام نوري السعيد بموضوع الاضراب واعتبرته مظهراً من مظاهر الجهود التي يبذلها لتحسين احوال الطبقة العاملة في العراق، وضمان مستوى لائق من العيش لافرادها، تطبيقاً للنصوص الصريحة لمناهج حزب الاتحاد الدستوري [٤] .

وفيما يخص مسألة نقل النفط العراقي فقد كان ينقل إلى الموانئ الخارجية عن طريق الانابيب، إذ تم انشاء خطوط الانابيب الأولى من كركوك عام ١٩٣٤، كان هناك خطان للانابيب بقطر ٣٠ سم ينقسمان عند منطقة حديثة، يذهب الأول إلى حيفا والثاني إلى طرابلس، وعندما اوقف العراقيون النفط المتجه إلى حيفا اثناء حرب فلسطين، بنت شركة نفط العراق خط انابيب بقطر ٤٠ سم بالتوازي مع الخط السابق مما جعل عمل مصفاة طرابلس غير قادراً على استيعاب تلك الكميات الكبيرة [٥]، وقد حضرت الحكومة العراقية نقل النفط العراقي الخام من خط الانابيب بعد احداث فلسطين واستبداله واستبداله عن طريق ناقلات النفط لتكريره في اوربا لان تكلفة انشاء مصافي باهة الثمن من جانب، وان الظروف اكثر استقراراً في اوربا من الشرق الاوسط من جانب اخر [٦].

بلغ طول مشروع الخط الجديد بعد إنجازه عام ١٩٥٢ بحدود ٩٣٠ كم، وبتكلفة اجمالية بلغت (٤١٠٠٠٠٠٠) جنية استرليني، وبلغت طاقته السنوية اكثر من (١٢،٠٠٠،٠٠٠) طن وتم تصنيع مواد الانابيب في الولايات المتحدة الامريكية، واكملت مدة انشائه في عام وخمسة اشهر، وزاد المشروع من الانتاج النفطي لتعويض الخسارة والتي تكبدتها الحقول الايرانية بعد اغلاقها بعد تأميم امتياز شركة النفط الانجلو– فارسية في ايران [٧].

يتضح لنا مما سبق ان الحكومة العراقية سعت لجعل الاقتصاد العراقي قويا ومتماسكا على الرغم من التحديات الداخلية والخارجية التي واجهتها في سبيل ذلك، وسعت للافادة من قدرات العراق الاقتصادية لجعلها الركيزة الأساس

---

[١] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٥٦٢، ١٤ شباط ١٩٥٢.

[٢] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٧٤٠، ١٨ ايلول ١٩٥٢.

[٣] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٧٤٠، ١٨ ايلول ١٩٥٢.

[٤] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٢٨٤، ١٥ اذار ١٩٥١.

[5] New Yourk Times، 16 March 1952.

[6] Chicago Daily Tribune (1923–1963)، 10 Apr 1950.

[7] New Yourk Times(1923–)، 17 November 1952.

للنهوض بالواقع المتردي للشعب العراقي، من خلال عقد الاتفاقيات النفطية، وسعيها لتعديل قانون النفط مع الشركات النفطية الثلاثة لأجل الحصول على ما يسد نفقات الميزانيات العامة التي بدأت تزداد مع زيادة السكان، وحاجة المؤسسات الخدمية والمشاريع الاقتصادية للدعم المادي.

المبحث الثالث: موقف الصحيفة من التجارة في العراق(١٩٥٠-١٩٥٢)

اتسم الاقتصاد العراقي منذ الاحتلال البريطاني للعراق بكونه اقتصادا متخلفاً، بدائياً في اساليبه وفي واقعه، حيث كان اقتصاداً وحيد الجانب يعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة من حيث قوة العمل الموظفة فيها أولا ومن حيث نسبتها إلى الدخل القومي، فالأساليب القديمة الموروثة منذ أقدم العصور هي التي تستخدم في عمليات الإنتاج والتسويق، وعلى الرغم من أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد العراقي إلا أنه ظل يعاني من التخلف وظلت النظم المتأخرة كنظام ملكية الأرض وتخلف وسائل الإنتاج وكثرة الأراضي البور، وغيرها سمات بارزة لازمت ذلك القطاع خلال تلك الفترة [١] .

شهد العراق مع قيام الحرب العالمية الثانية أوضاعاً اقتصاديةً سيئةً على الرغم من الاستعدادات المبكرة للحكومة العراقية من خلال إصدار العديد من القوانين التي حاولت من خلالها تنظيم الحياة الاقتصادية ومنع احتكار السلع والبضائع، وخاصة الضرورية إلا أن الأزمة الاقتصادية كانت واضحة، وخاصة على أصحاب الدخل المحدود، إذ ارتفعت الأسعار إلى عشرة أضعاف واختفت المواد الغذائية الأساسية، ولم تحل الإجراءات الحكومية من تفاقم الأزمة [٢] .

لقد كان للاحتلال البريطاني بعد حركة مايس تأثيراً واضحاً في مسيرة التجارة العراقية، حيث حصرت بريطانيا تجارة العراق معها بموجب قانون مراقبة التحويل الخارجي رقم ٧١ لسنة ١٩٤١ والذي تضمن حظر شراء، او بيع اي تحويل خارجي، او نقل ملكيه او حيازته، او التصرف بأي وجه اخر الا بواسطة مصارف يعينها وزير المالية، وقيام المصارف المرخصة بمعاملات التحويل الخارجي، وحظر التصدير إلى اي بلد خارج المنطقة الاسترلينية [٣] .

بالمقارنة مع عام ١٩٣٩ فقد زادت ضريبة الدخل اربعة أضعاف في عام ١٩٤٥ وخمسة أضعاف عام ١٩٤٨ ، وازدادت ايرادات الضرائب على المنتجات الزراعية ثلاثة اضعاف عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٨ بالمقارنة مع العام نفسه، وشكلت باب الايرادات الكمركية والضرائب نصف ايرادات الدولة عام ١٩٣٩ ، بينما شكل الباب نفسه ٣٨% منها عام ١٩٤٥ ، بينما تحسنت الامور عام ١٩٤٨ بسبب ادخال بعض التعديلات على التعريف الكمركية إذ وصلت نسبتها إلى ١٨٩% ، اما فيما يخص عائدات الدولة من النفط فبالمقارنة مع عام ١٩٣٩ فقد انخفضت العائدات عام ١٩٤٥ إلى ٨% وبنحو ١٩% عام ١٩٤٨، إذ كانت تمثل تلك العائدات ربع اجمالي الموازنة العامة للدولة عام ١٩٣٩ بينما بلغت العشر عام ١٩٤٥ ونحو اقل من العشر عام ١٩٤٨ وهو اشاره للعجز الذي حدث عام ١٩٤٨ في بلد يريد استغلال عادات النفط من اجل التنمية والنهضة الاقتصادية [٤] .

بلغت إيرادات عام ١٩٤٩(٢٥,٠٠٠,٠٠٠) دينار وزعت بين الضرائب على المنتجات الزراعية، وإيرادات الممتلكات الحكومية، وضريبة الأملاك، والكمارك، والبريد، وغيرها، بينما بلغت عام ١٩٥٠ (٢٣,٩٧٥,٣٠٠) دينار، وزعت ضمن

---

[١] محمد عويد الدليمي، الأوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٩-١٩٤٥، المصدر السابق، ص٦.

[٢] حسن علي عبد الله السماك، الأوضاع الاقتصادية في العراق، مجلة اوروك للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، ٢٠١٨.

[٣] سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في العراق، المصدر السابق، ص٤٠٣.

[4] BNA,FCO 624/371,TRANSLATION FROM THE LOCAL PRESS DATED 9 th MAY 1950, 9 May 1950,p:1.

تلك الأبواب فضلاً عن الرسوم الإضافية الأخرى [١] ، بينما بلغ الإنفاق الفعلي لعام ١٩٤٩ (٢٧,١٤٥,٢٥٠) دينار، وقدر الاتفاق الفعلي لعام١٩٥٠(٢٤,٠٩٥,٣٠٠) دينار [٢] .

ارتفع معدل نمو الصادرات ارتفاعاً ملحوظاً بالمقارنة مع ما كان عليه خلال فترة ما بين الحربين، الا ان وتيرة النمو عادت إلى الانخفاض خلال سنوات ما بعد الحرب[٣]، وان بقيت أعلى بكثير مما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية، الثانية، وتعكس هذه الظاهرة النمو النسبي الذي طرأ على الطلب العالمي للمواد الأولية لتلافي الاضرار التي سببتها الحرب العالمية الثانية، وما ترتب على هذا الطلب من ارتفاع في اسعار هذه المواد، لا سيما خلال الحرب الكورية "١٩٥٠- ١٩٥٣" [٤] .

وقد تأثرت تجارة التصدير العراقية بسبب وجود القوات البريطانية والاجنبية وتوجيه الانتاج الزراعي لتلبية حاجاتها، وقد كان لوجود عدد كبير من الاجانب تأثير كبير في تفاقم ظاهرة التضخم النقدي، بل كانت سببا رئيسا له[٥] .

شهدت مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية دخول المكننة بشكل واسع نسبياً، والتي كان لها دور في الاستحواذ على ملكيات عدد كبير من الفلاحين الصغار، وتزايد عدد مالكي الأراضي الزراعية، إذ أخذت المكننة الحديثة تستخدم في أراضي المنطقة الديمية منذ أوائل الخمسينات، فتوسعت المساحات المزروعة فيها بنسبة ٧٨% في عام ١٩٥٢ ، في حين لم تزد المساحات المروية سوى بنسبة ٢٦,٣% للأراضي المذكورة [٦]

كان من مقتضى تضخم تجارة الاستيراد بعد الحرب العالمية الثانية، وشدة حاجة الدول المختلفة إلى المواد الأولية والغذائية ، أن تزايد عدد البلاد المستورد منها والمصدر إليها ، إذ عادت العلاقات التجارية بين العراق ودول إيطاليا وبلجيكا وهولندا وتشيكوسلوفاكيا وفرنسا والسويد والصين واسبانيا بعد تلاشيها أثناء الحرب، كما أن أهمية التجارة مع الولايات المتحدة وبلجيكا قد زادت بالنظر لارتفاع طاقة هاتين الدولتين على إنتاج السلع الضرورية، وقد بلغ نطاق

---

[١] للمزيد من التفصيل حول ايصالات المبالغ لعامي١٩٤٩ و ١٩٥٠ ينظر:

BNA, FCO624/371, SUMMARY OF REMEMBER BY CHOPTERS,3 May 1950, P:1.

[٢] للاطلاع على أبواب الاتفاق الفعلي لعام ١٩٥٠ ينظر:

BNA, FCO624/371, ENCLOSURE TO SIR H. MACK'S DESPATOH, 15JUNE 1950,P:1.

[٣]اشارت الإحصائيات المنشورة عام ١٩٤٨ عن الميزان الحسابي لسنة ١٩٤٦ التقويمية إلى أن أهم الإيرادات التي أنعشت الاقتصاد خلال الحرب كانت نفقات القوات الأجنبية، حيث أنفقت هذه القوات على السلع والخدمات المحلية، مما ضخ أموالاً في الاقتصاد، كذلك أرباح تجارة الترانزيت حيث ازدهرت هذه التجارة بسبب الحرب، مما حقق أرباحًا كبيرة، وتموين الجيوش حيث تم تزويد الجيوش بالمعدات الحربية والتجهيزات اللازمة أدى إلى انتعاش الصناعات ذات الصلة، كذلك خدمات السكك الحديدية والموانئ، إذ قدمت هذه المؤسسات خدمات لوجستية للجيوش، مما زاد من إيراداتها، وتحسن الميزان التجاري بسبب زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، وزيادة إيرادات شركات النفط، فضلا عن تحقيق شركات النفط أرباحًا كبيرة بسبب زيادة الطلب على النفط خلال الحرب، للمزيد من التفصيل ينظر: مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية، القاهرة، مطبعة نهضة مصر، ١٩٤٩، ص ٥٩٩.

[٤]محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، ج١ ، بيروت ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٩٦٥، ص٩٧.

[٥]كاثلين لانكلي، المصدر السابق، ص ١١٠.

[٦]سهيل صبحي سلمان ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨، المكتبة الوطنية، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٧٠-٧١.

العلاقات التجارية بينهما مستوىً كبيراً ، بينما ظلت حركة الاستيراد من العميلين القديمين اليابان وألمانيا في حدود ضيقة ، بسبب سيطرة الحلفاء على تجارتهما الخارجية ، وبسبب مصاعب التحويل الخارجي ، والملاحظ أن بلاد المنطقة الاسترلينية كانت أهم البلاد المستورد منها ، حتى أن معدل قيمة المستورد خلال سنتي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ من بريطانيا وحدها قد بلغ نحو ٤٤ ٪ من مجموع قيمة تجارة الاستيراد كلها ، مقابل صادرات لا يتجاوز معدل قيمتها نحو ١٢ ٪ من مجموع قيمة التصدير [١] .

تجارة التمور:-

تعد التمور من أهم حاصلات العراق الزراعية والمورد الرئيسي لسكان المنطقة الجنوبية ، إذ يعتمد أكثر من سبع سكان العراق خلال تلك الفترة في معيشتهم على التمور كالمزارعين والمنتجين والملاكين والعاملين في صناعة التمور وتجارتها كالمكبسين والتجار والمصدرين واصحاب وسائط النقل وعمال التلقيح والقطف والكبس والتعليب والنقل والشحن، كما تحتل التمور المرتبة الأولى بين الصادرات بعد النفط، وتشير الاحصائيات إلى ان انتاج العراق يعادل ٤٠٪ من الانتاج العالمي كما وتشير تلك الاحصاءات إلى ان مجموع انتاج العالم من التمور يتراوح ما بين ٨٥٠,٠٠٠ طن إلى ١٠٢,٠٠٠,٠٠٠ طن وان نصيب العراق يتراوح ما بين ٢٥٠,٠٠٠ طن و ٤٨٠,٠٠٠ طن، وهذا معناه ان نسبة انتاج العراق بالنسبة للانتاج العالمي تبلغ ٢٥ % منه تقريباً [٢] ، وادناه جدول صادرات التمور لبعض الدول خلال الاعوام ١٩٥٠-١٩٥٢ **بالطن** [٣].

ت	الدولة	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
١	كندا	١٥٣٣٥	١٠٣٥١	٢٤٩٩
٢	الولايات المتحدة الامريكية	٢٥٨٠٠	٢٠٥٧٩	١٥٩١٥
٣	بريطانيا [٤]	٢٣٨٠٩	٢٣٨٩٠	٢٥١٢٨
٤	هولندا	٣٦٢	٦٩	٤٢٧
٥	المانيا	١٢٤٥	٨٨٢	٢١٨٩
٦	بلجيكا	١٦٧	٢٦٦	٢٧١
٧	ايطاليا	١٠٤٣	٤١٦	٣٤١٧
٨	سوريا	٢٤٠٥٧	١٣٤٥٨	٢٠٦٢٨
٩	الاردن	١٨٨٥٤	١٨٢٦٧	٩٦٢٢
١٠	مصر	٤١٠١٠	٣٨٥٧٣	١٧٠٩٠
١١	السودان	٤٤٦٦	٢٠٧٠	٤٩٥٧

[١] مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص ٦٠٣.

[٢] سعيد عبود السامرائي، اقتصاديات التمور العراقية،ط١، بغداد، مطبعة الارشاد،١٩٧٠، ص٤.

[٣] جعفر الخليلي، التمور قديماً وحديثا، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٥٦، ص٢١٨-٤١٨.

(٤) خلال هذه السنين كانت تمور البصرة، محتكرة من قبل شركة اندروير، وتصدر التمور باسمها مع العلم ان التمور التي تصدر إلى المملكة البريطانية هي من تمور البصرة.

اخذ الوضع الاقتصادي يتحسن بحلول سنة ١٩٥٠ فازدادت الصادرات وانخفض العجز الحكومي، وازداد عرض النقد، وأخذ دور الدولة يزداد في حقل الصيرفة، واتساع نشاط المصارف الأجنبية غير البريطانية في ميدان الصيرفة اتساعاً واضحاً، فضلاً عن موافقة البنك الدولي على إقراض العراق مبلغ (١٢,٠٠٨,٠٠٠) مليون دينار لغرض دعم الاقتصاد العراقي، والمباشرة بالمشاريع الإنمائية في الري ، وكان لانتشار المصارف في ألوية العراق الأثر المباشر في تغطية استيرادات العراق من المواد الأساسية والضرورية [١] .

اوضح البنك الدولي للأنشاء والتعمير في الرابع عشر من كانون الثاني ١٩٥٠ في مفاوضات مع الحكومة العراقية ان استثماراته تكون في المشاريع التي يكون العراق فيها مستعداً لتوفير الجزء الاكبر من تكاليفها من رؤوس الاموال العراقية، ونص قانون المصارف على ان ١٥% من اجمالي الودائع الجارية والثابتة يجب ايداعها لدى البنك الوطني العراقي، ونصّ القانون ايضا على ان ٥٠% من الودائع الجارية والجارية والثابتة يجب ان تكون على شكل نقود، او التزامات لأشخاص اعتباريين، او حقيقين عراقيين مقيمين، وان تكون من العملة العراقية او السندات الحكومية او سندات الخزانة، ونص ايضا انه لا يجوز لأي بنك شراء العقارات الا مقرات عمله والغاية من ذلك لمنع تجميد رؤوس الاموال العاملة [٢].

عقد في الخامس والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٥٠ اجتماع في بغداد حضره **المستر مرجسن** (**Mr. Margeson**) **مندوب شركة اندروير (Andreweir Company)** وتم توقيع اتفاقية بيع تمور البصرة للسنوات ١٩٥٠ و ١٩٥١ و ١٩٥٢ ، وتضمنت قيام الشركة باستيراد كمية من الصناديق تكفى لكبس التمور وتتعهد الشركة بشراء التمور للمواسم الثلاثة من حاصلات لواء البصرة على ان لا يتجاوز ما تشتريه عن (١١,٠٠٠) طن في كل موسم، وتتعهد الشركة بأن تدفع إلى الملاكين خلال مواسم السنوات الثلاثة سعرا قدره ٥٥ دينارا للكارة الواحدة التي تساوى (٢٧٩٤) كيلو (وذلك بزيادة ٥ دنانير عن السعر السابق) عند التسليم إلى المخازن التي تعينها الشركة [٣] .

وفى الثامن عشر من شباط عام ١٩٥٠ بحث مجلس الوزراء في اتفاقية الاحتكار الجديدة للمواسم الثلاثة ١٩٥٠ و ١٩٥١ و ١٩٥٢ الموقعة بين جمعية التمور وشركة اندروير وبعد المداولة قرر المجلس قبولها كما رأى المجلس بأنه ليس من المصلحة الاستمرار لمدة طويلة واكثر مما مضى في طريقة اعطاء تمور البصرة جملة بالاحتكار، وانما يجب اتخاذ التدابير اللازمة لتولى شركات عراقية شؤون التمور بما يُمكن جمعية التمور من القيام بتصريف تمور البصرة وادخالها إلى البلاد الاجنبية بالطرق المطلوبة ، ولما كان مثل هذا العمل يتطلب دراسة واسعة ومداولة آراء كما يتطلب تأسيس مصرف ، أو ايجاد المال اللازم ، فقد رأت جمعية التمور أن تستعد لتهيئة الوسائل اللازمة حتى اذا انتهت مدة هذا العقد في سنة ١٩٥٢ تمكنت الجمعية حينذاك من اخراج الفكرة إلى حيز العمل [٤] .

بلغت الزيادة في قيمة الصادرات العراقية إلى بريطانيا خلال ١٩٥٠ مليونين جنيه استرليني إذ وصلت إلى (٨,٦٨١,٤٤١) جنيه مقابل(٦,٦٤٨,٠٩٥) عام ١٩٤٩ وبدأت تلك الزيادة واضحة عن السابق، إذ كانت مشتريات

---

(١)عبد العزيز محسن محمد الكعبي، المصدر السابق، ص ١٤٣.

[2]New Yourk Times، 14 Jenury 1950.

[٣]جعفر الخليلي، المصدر السابق، ص١٦١.

[٤]جعفر الخليلي، المصدر السابق، ص ١٦٢.

بريطانيا في العراق عام ١٩٤٧ لم تتجاوز(٢,٥٠٠,٠٠٠) جنيه، وفي السياق ذلك فقط بلغت واردات العراق من بريطانيا عام ١٩٥٠ (١٤,٥٣٣,٥٨٧) ما يعادل النصف عما كانت في عام ١٩٤٩[١] .

وافقت وزارة المالية في الثامن من آب ١٩٥٠على مشروع تسهيل حركة التجارة بين العراق والدول المجاورة (الترانزيت)[٢] خاصة دول الخليج، ويشمل ذلك نقل كميات كبيرة من النفط من عبادان في إيران إلى شمال شرق إيران عبر العراق، وتبرز أهمية المشروع بزيادة الإيرادات، وتنشيط الاقتصاد، وخلق فرص عمل في قطاعات النقل والخدمات اللوجستية ، كذلك تطوير البنية التحتية للسكك الحديدية العراقية، اضافة إلى مكافحة البطالة، حيث يهدف المشروع إلى المساهمة في الحد من البطالة وتحسين الظروف الاقتصادية في البلاد [٣] .

ان صحيفة الاتحاد الدستوري رحبت ببرنامج توفير الغذاء للشعب، وذكرت ان الحكومة حرصت على انتهاج سياسة اقتصادية تستهدف اولاً وأخيراً خير الشعب وتوفير المواد الغذائية له وتيسير أسعارها، وخصوصاً الطبقة الفقيرة، فلقد دأبت الحكومة على ان تخطو في هذا السبيل الخطوات اللازمة، فقامت في أول الأمر بمنع تصدير الحنطة، ثم لما تراءى لها بعد ذلك ان هناك وفراً كثيراً من الحنطة يفيض عن حاجة البلد سمحت بتصدير كميات قليلة منها بحيث لا تتأثر أسعارها في الداخل ولا يتأثر الميزان التجاري، وعندما رأت ان منع تصدير تلك المادة في مصلحة البلد، أصدرت اللجنة العليا للتموين في السابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥١ قراراً بمنع تصدير الحبوب كافة إلى خارج العراق، كما أوعز رئيس الوزراء نوري السعيد باستيراد كميات كافية من الحنطة من خارج العراق وبيعها بأسعار منخفضة كأحد التدابير للضرب على أيدي المحتكرين الاقتصاديين [٤] .

كانت السياسات التجارية التي انتهجتها الدول المستوردة من العراق، تشكل عقبة اخرى في وجه التجارة الخارجية للعراق، فقد فرضت تلك الدول قيوداً على بعض المنتجات العراقية المصدرة إليها، فضلاً عن الضرائب المحلية التي تفرضها الحكومة على تلك المنتجات، فبالنسبة للضرائب المحلية فقد فرضت على التمور العراقية ضريبة استهلاك بنسبة ١٠%، وضريبة اخرى بنسبة ١٥% لمنفعة الادارة المحلية، ثم ضريبة التصدير بنسبة ٢٥%، واضيفت إلى ذلك ضريبة اخرى بنسبة ٢% لمنفعة جمعية التمور العراقية، اما القيود الخارجية فهناك نوعين الأول القيود الجمركية من معظم الدول التي تستورد المنتجات العراقية ولا سيما الشعير والتمور، لحماية منتجاتها المشابهة لها، او لخفض المستورد منها باعتبارها سلعاً كمالية، اما الثاني فهو القيود النقدية التي فرضتها معظم الدول، كعلاج للأختلال الاقتصادي، ففرضت الولايات المتحدة الامريكية على التمور العراقية ضريبة من اجل حماية التمور التي تنتجها منطقه كاليفورنيا [٥] .

ومن المشاكل الاخرى التي واجهت التجارة العراقية في تلك المدة سيطرة الشركات الأجنبية على وسائط الاستيراد والتصدير، وإن العراق بلد زراعي لا صناعي ، فان ثروته الزراعية من حبوب وتمور تحت سيطرة شركة واحدة تعين

---

[١] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٢٧٣، ٥ اذار ١٩٥١.

(٢)الترانزيت: هي عملية نقل السلع والبضائع من مركز الارسال إلى مراكز وموانئ الاستقبال بقصد ايداعها مؤقتاً او اجراء بعض عمليات التصنيع عليها او تغليفها او تعبئتها ثم اعادة تصديرها دون ان تؤدى عنها رسوم كمركية، للمزيد ينظر:. https://rakhaa.org/ar/

[٣]صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ١٠٣، ٩ اب ١٩٥٠.

[٤] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٥١٩، ٢٦ كانون الاول ١٩٥١.

[٥] نادية جاسم كاظم الشمري، المصدر السابق، ص ٢٣٦.

الأسعار كما تشاء ، وهي شركة اندروير التي تتحكم بالأسعار والنقل كما تشاء ، وبدون منافس بمعنى ان العراقيين لا يستوردون ولا يصدرون الا بمشورة بريطانية، وبذلت الحكومة العراقية جهودا كبيرة من اجل تنشيط التجارة العراقية بعد الحرب العالمية الثانية، من ضمنها فتح باب الاستيراد للمنسوجات الصوفية والأقمشة القطنية والصوفية بدون إجازات من البلدان الواقعة ضمن المنطقة الإسترلينية ، أما في تجارة التصدير ، فقد سمحت باطلاق تصدير الماشية والحبوب [١] .

تم الاتفاق والتوقيع على الاتفاقية الاقتصادية وملاحقها بين العراق وسوريا في الثامن من آذار ١٩٥١، وتضمنت تسهيل التبادل التجاري في حدود القوانين والأنظمة الاقتصادية القائمة بين البلدين من خلال تسهيل استيراد وتصدير المواد الزراعية والحيوانية والصناعية من منتجات الطرفين، كما اشترطت تعهد الطرفين بأن لا يتخذ تدابير تمنع أو تحدد استيراد منتجات الفريق الآخر، ولا تخضع المواد المنتجة في أي من البلدين المتعاقدين والمصدرة إلى البلد الآخر إلى الرسوم والضرائب أعلى مما هو مفروض على المواد المماثلة لها والمستوردة من بلد آخر ولا تتجاوز الرسوم الداخلية الرسوم المماثلة لها، وان يقدما التسهيلات الممكنة المتعلقة لرعايا كلا البلدين بالإقامة لممارسة الأعمال التجارية أو الصناعية وفقاً للقوانين والاجراءات في كلا البلدين[٢]، وقد اشارت صحيفة الاتحاد الدستوري في السادس عشر من اذار إلى اهداف الاتفاقية الاقتصادية لتشمل تنمية العلاقات التجارية بين البلدين، وتنظيم طرق الدفع وتسجيل المعاملات والتبادلات على نطاق أوسع مما كانت عليه [٣] .

اشادت صحيفة الاتحاد الدستوري بجهود وزير المالية عبدالوهاب مرجان في معالجة الأوضاع الاقتصادية في العراق معالجة تستند على أسس سليمة، لتشجيع الحركة التجارية، ودعم الوضع المالي الحكومي والشعبي، وقد أشارت الصحيفة إلى الخطوات التي قام بها وزير المالية لتحقيق ذلك ومنها تأسيس شركة حكومية للأستيراد، وهي من المشاريع المهمة التي نفذتها الوزارة لتوفير البضائع الضرورية للأستهلاك المحلي، كما وقامت الوزارة بالعمل لتوفير الأعتمادات الضرورية اللازمة للمشاريع العمرانية لتحقيق الاصلاحات المطلوبة للوضع الاقتصادي والاجتماعي، كما أجابت الوزارة مطالب الوزارات الأخرى فيما يتعلق بمشروعاتها الأصلاحية التي تستهدف زيادة الدخل لطبقات الموظفين، والترفيه عنهم مادياً ومعنوياً، ومنها قانون الخدمة التعليمية وكذلك مقررات مجلس النواب لزيادة امتيازات افراد الجيش والشرطة [٤] ،

دعا تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير والتنمية الاقتصادية للعراق إلى وضع خطة استثمار حكومية متوازنة وتحسين إمكانات البلاد في الري والسدود والطرق والزراعة والصحة والتعليم، والاستثمار في البنية التحتية، والاستفادة من الإنتاج الزراعي والنفط لإنشاء صناعات مصممة لتلبية الاحتياجات المحلية الأساسية، وحثت بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير الحكومة على تشجيع المستثمرين من القطاع الخاص بدلاً من تولي ملكية المشاريع ،وأصبح تقرير البعثة أساسًا لسياسات الاستثمار لمجلس التنمية وأعمال التنمية التي تلتها [٥] .

---

(١)نادية جاسم كاظم الشمري، المصدر السابق، ص ٢٣٦.

(٢) المصدر نفسه، ص١٦٢-١٦٣.

(٣) للمزيد من التفصيل ينظر: صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٢٧٤، ١٦ اذار ١٩٥١.

(٤) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد٣١٣، ١٩ نيسان ١٩٥١.

(5) Kathleen M. Langley, The Industrialization of Iraq, Massachusetts, Harvard University Press,1962,p.83.

أما في عام ١٩٥٢ فإن المستوى المعاشي للفرد لم يشهد تحسناً واضحاً، لا بل شهدت أسعار المواد الأولية ارتفاعاً ظاهراً، وازدادت البطالة، وبموجب الإحصائيات الرسمية ارتفعت الأسعار بمقدار ٦٦% عما كانت عليه عام ١٩٣٩ ففي الوقت الذي كان الفرد يحتاج من الغذاء بما قيمته (٢٤٨) فلساً شهرياً، أصبحت حاجته من الغذاء عام ١٩٥٢ بما قيمتهُ (١٦٣٧) فلساً شهرياً، فيما انخفض المستوى المعاشي للفرد في تلك السنة، فكان معدل دخله الشهري لا يتجاوز (٣٠) ديناراً سنويا [١] .

انتشرت زراعة النخيل في العراق على نطاق واسع في المنطقتين الوسطى والجنوبية من العراق، وان معطيات الاحصاء في العراق الذي جرى في عام ١٩٥٢ قد اظهر ان مجموع اشجار النخيل قد تجاوز ال(٣٢) مليون نخلة، بلغ عدد أشجار النخيل المثمر منها أكثر من (٣,١٠٥) مليون نخلة [٢] .

نشرت وزارة المالية تقريراً في عشرين صفحة في الحادي عشر من اذار ١٩٥٢ تناولت خلاله الوضع التجاري في العراق منذ عام ١٩٣٩ حتى مطلع عام ١٩٥٢، وأشار التقرير إلى ما طرأ على وضع العراق من تبدل في اسعار المواد الغذائية والمواد المستوردة من الخارج، وارتفاع الاسعار، ثم قارن بين صادرات العراق و وارداته، والعجز الكبير في ميزانه التجاري بسبب قلة المواد المصدرة إلى الخارج، وكثرة المواد المستوردة، واقترح عدة حلول لمعالجة ذلك منها الاخذ بنظام المقايضة، ومعرفة المبالغ التي يحتاجها العراق، والتي يمكن الحصول عليها من بريطانيا، والمبالغ التي يحتاجها العراق من الارصدة الأسترلينية التي في لندن، وتخويل مديرية المواد المستوردة من استيراد كافة المواد التي تحتاجها مختلف الدوائر لخبرتها بذلك، والحصول على افضل المواد بارخص الاسعار [٣] .

وجهت الجامعة العربية في الثامن عشر من ايلول ١٩٥٢ دعوتها إلى الحكومة العراقية لحضور مؤتمر اقتصادي في القاهرة، وتضمن المؤتمر دراسة تحقيق قيود التبادل التجاري وعقد اتفاقيات تجارية وتبادل التمثيل التجاري، وتبادل المعونة التجارية والفنية بين الدول الأعضاء، والاستعانة بخبراء تلك الدول، والعمل على إيجاد نشرات تتضمن احصاءات اقتصادية واجتماعية للدول الاعضاء، واستثناء مؤسسة مالية واقتصادية بين الدول المشتركة، والعمل على انشاء هيئة إقليمية دائمة تختص بالشؤون الاقتصادية والمالية للدول الإقليمية [٤] .

قال حكمت سليمان في الثالث والعشرين من ايلول عام ١٩٥٢ ان الوضع الداخلي قلق جدا، وكانت مشكلة العراق لديه كل هذه الاموال والمياه والاراضي التي يحتاجها ولكن لم يتم فعل شيء بهذه الموارد لتحسين احوال الشعب ولم تكن هنالك سياسة متميزة وواضحة لذا ينبغي على الحكومة التي لديها الكثير من المال ان تنفق الكثير منه على المزارعين الصغار، وتكون اكثر سخاءً تجاههم لان العائدات المالية لعام ١٩٥٢ بلغت نحو (٤١,٠٠٠,٠٠٠) دينار فضلا عن(٧,٠٠٠,٠٠٠) دينار دفعتها شركه النفط فلا يمكن انفاق كل هذه الاموال في عام واحد وكانت ميزانيه مجلس التنمية لعام ١٩٥١ بلغت (٩,٠٠٠,٠٠٠) دينار لم ينفق منها سوى (٤,٠٠٠,٠٠٠) دينار، واشار إلى ان الحكومة يجب ان تكون حريصة على كيفيه انفاق اموالها لان تقرير البنك الدولي بشأن العراق بضرورة تدريب الموظفين اللازمين

(١)محمد حمدي الجعفري، انقلاب الوصي في العراق، المصدر السابق، ص ٢٧.

(٢)رعد مسلم اسماعيل، النخيل والتمور في العراق وسبل التطوير، بغداد، وزارة الزراعة، ٢٠١٠، ص٣.

(٣) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٦٣٧، ١٣ اذار ١٩٥٢.

(٤)صحيفة الاتحاد الدستوري ، العدد ٧٤١، ١٩ ايلول ١٩٥٢.

قبل بناء المؤسسات الضرورية، واعرب عن اسفه لعدم ايلاء الحكومة الاهتمام الكافي لهذا الجانب [١].

(1) BNA,FCO 624/204,con fidential Hikmet Sulaiman Callcd on His Excellency this morning, 23 September , 1952, p.1.

الخاتمـــــة

الخاتمة

من خلال دراسة **موقف صحيفة الاتحاد الدستوري من الاوضاع السياسية والاقتصادية في العراق ١٩٥٠-١٩٥٢** تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات ومنها :-

١- على الرغم من ان الصحافة في العراق نشأت في عهد مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢) الا ان مواضيعها اكتفت بنشر البلاغات والتعليمات والاوامر الصادرة سواءً التي تصدر من الوالي او من البلاط العثماني الا انها شهدت تطوراً بعد الاحتلال البريطاني على العراق في آذار ١٩١٧ إذ تنوعت مواضيع الصحف وكثرت اعدادها واهتماماتها، وواكبت الاحداث السياسية، وسلطت الضوء على التطورات التي شهدها العراق.

٢- مارست الصحافة دوراً مهماً في العراق، وعكست من خلال صفحاتها الواقع الذي عاشه الشعب، ورصدت الاحداث والمواقف التاريخية التي مرّ بها العراق، وتأثرت بها، وسجلت موقفها من الوقائع السياسية مثل ثورة العشرين وحركة مايس ١٩٤١، وخصصت لها صحفاً خاصة تشيد بالموقف الشعبي منها، ونقلت يومياتها إلى الشعب، ودعمت قادتها، وساندت الجماهير من خلال مقالاتها.

٣- بعد تولي الملك فيصل الأول الحكم في العراق وبداية العهد الملكي شهدت الساحة السياسية ظهور الاحزاب وكانت الصحافة الحزبية هي السمة السائدة لانها مثلت لسان حال كل حزب والناطق الرسمي لهُ وارتبط بقائها او افول نجمها مرتبطاً مع مدى بقاء الحزب في الساحة السياسية او حله من قبل الجهات الحكومية او من رئاستهُ.

٤- جاءت صحيفة الاتحاد الدستوري لتكون لسان حال حزب الاتحاد الدستوري الذي اسسهُ نوري السعيد بعد ان شهدت الأوضاع السياسية في العراق انفراجاً بعد الحرب العالمية الثانية ودعوت البلاط الملكي إلى التعددية الحزبية.

٥- كان لصدور العدد الأول من الصحيفة في الرابع من نيسان ١٩٥٠ دلالة سياسية اقترنت بذكرى انتقال عرش العراق إلى الملك فيصل الاول وتعبيراً من مؤسسها باظهار ولائه المطلق للعرش.

٦- جعلت الصحيفة نصب عينيها مشاكل العمال ضمن اولويات عملها، إذ غطت صفحاتها الاضطرابات والاحتجاجات العمالية ورصدت اجراءات الحكومة تجاهها، واشادت بجهود رئيس الوزراء نوري السعيد في ايلائه الاهمية البالغة لهذه الشريحة من المجتمع العراقي.

٧- لم تبخل ادارة الصحيفة بأي جهد من اجل اظهار الاجراءات التي مارستها حكومة نوري السعيد بأحسن وجه وتمجيدها منذ اليوم الأول لتشكيلها حتى استقالتها وجعلت من موقفها المساند لها ركيزة اساسية، واولوية مهمة من اولويات عملها الصحفي.

٨- لم يكن حضور الصحيفة في المجال السياسي فحسب بل تعداه إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، فنراها تخصص مساحات واسعة من صفحاتها لتغطية الاتفاقيات الاقتصادية ونشر بنودها، وشرح اهم الفقرات الواردة فيها، والمصلحة العامة المترتبة عليها.

٩- لم تكتفِ الصحيفة بتغطية النشاطات الحزبية لفروع حزب الاتحاد الدستوري، وانما قامت بالتصدي للنقد الذي وجهته بعض الحالات الصحف الاخرى سواءً لعمل الحكومة او المنهاج الوزاري الذي طرحته او نقدها لاحد اعضاء الحزب من اجل ابقاء صورة الحكومة وحزب الاتحاد الدستوري ناصعة ومتزنة بعين الشعب العراقي.

١٠- بما ان النفط عدَّ من اهم مصادر العائدات والايرادات المالية التي اعتمدت عليها الحكومة العراقية اعتماداً كبيراً، واسهم بشكل كبير في التأثير على المدخولات المالية التي سعت من خلالها حكومة نوري السعيد في تطوير المشاريع العمرانية، والانفاق على جوانب الخدمية التي تراها مهمة، وتصب في خدمة الشعب لذا كان موقف جريدة الاتحاد الدستوري مؤيداً ومباركً لخطوات الحكومة في مباحثاتها مع الشركات النفطية في مسألة مناصفة الارباح.

١١- وجهت الادارة العرفية لحكومة نور الدين محمود بعد احداث تشرين ١٩٥٢ ضربتها للصحافة في العراق بعد أن أصدرت اوامرها بإيقاف اكثر من ٢٧ مجلة وصحيفة عن النشر، وبهذا حجبت عن الشعب وصول الاخبار، إذ مثلت تلك الصحف والمجلات بتنوعها واختلافِ توجهاتها، محطات يمكن للقارئ من خلالها معرفة التطورات على الساحة السياسية، والوقوف على اهم الاحداث التي شهدتها المنطقة والعالم.

الملاحق

الملحق رقم(١) العدد الأول لصحيفة الاتحاد الدستوري

الثلاثاء ٤ نيسان ١٩٥٠ — ١٧ جمادى الثاني ١٣٦٩

الاتحاد الدستوري

لسان حزب الاتحاد الدستوري

رئيس التحرير

الادارة

في مقر حزب الاتحاد الدستوري

آخر ساعة

رفعة حسين سري باشا يقدم استقالته

الى الامام !

عيد التاج

العراق يرحب بأية قوة عربية تدخل اراضيه ضد اسرائيل !

تصحيح تصريح لوزير الخارجية البريطانية

مؤتمر الطلاب العرب في مرسيليا وفود من العراق

صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ١، ٤ نيسان ١٩٥٠

الملحق رقم(٢) تقدير المساحة الزراعية والإنتاج للمحاصيل الزراعية ١٩٣٥- ١٩٥٠ في العراق

	Area (in 1000 donums)				Production (in 1000 metric tons)			
	1935-39 Average	1946-50 Average	1949	1950	1935-39 Average	1946-50 Average	1949	1950
Winter crops								
Barley	3200	4156	3814	4000	583	703	750	800
Wheat	2940	3686	3493	3800	541	375	450	520
Lentils	n.a.[1]	41	43	45	n.a.	5	5	6
Vetch	n.a.	28	34	35	n.a.	2	3	3
Linseed	n.a.	6	6	8	n.a.	0.2	0.3	0.2
Summer crops								
Rice	636	970	617	870	148	273	212	242
Cotton	84	55	43	130	2.5	7	6	25
Sesame	n.a.	153	176	75	n.a.	10	9	10
Vegetables	n.a.	n.a.	100	110	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.
Corn	n.a.	106	61	130	150	16	10	21
Millet	n.a.	160	165	140	n.a.	13	18	19
Green gram	n.a.	86	111	70	n.a.	9	11	12
Tobacco	16	19[2]	15[2]	16[2]	5	4[3]	5[3]	3[3]
Dates	n.a.	750	750	750	300	275	170	250
Other fruits					n.a.	n.a.	n.a.	n.a.
Vegetables	n.a.	n.a.	100	110	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.

[1] Not available
[2] Licensed area
[3] Purchases by the Tobacco Monopoly

INTERNATIONAL BANK FOR RECONSTRUCTION AND DEVELOPMENT, The Economic Development of Iraq, London, The Johns Hopkins press, 1952, p.170.

الملحق رقم (٣) مشاريع مجلس الاعمار نصوص لائحتها القانونية، ومنهاجها العام

الاتحاد الدستوري

تصريحات
فخامة رئيس الوزراء
عن النفط

في السياستين البريطانية والاميركية
تجاه الشرق الاوسط ؟

المقاومة الشيوعية اخذت بالتناقص
قتال عنيف يدور الى الغرب من (شون شود)

مشاريع مجلس الاعمار
نصوص لائحتها القانونية ، ومنهاجها العام

مكتب الرافدين
للتأليف والترجمة والنشر

اعلان

ظهرت حديثاً

الملحق رقم(٤) مقارنة بين ميزانية عام ١٩٤٩ و ١٩٥٠

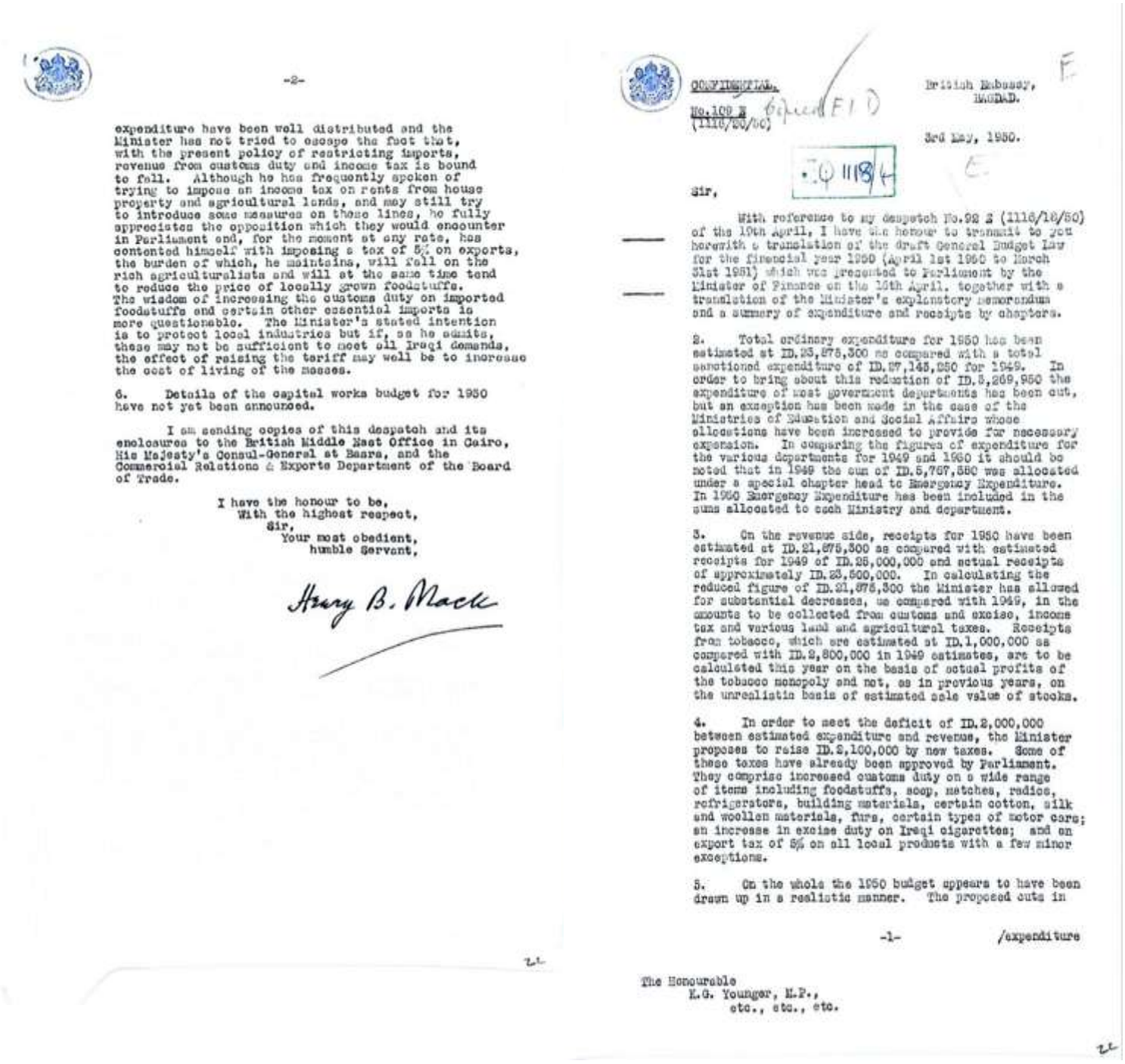

-2-

expenditure have been well distributed and the Minister has not tried to escape the fact that, with the present policy of restricting imports, revenue from customs duty and income tax is bound to fall. Although he has frequently spoken of trying to impose an income tax on rents from house property and agricultural lands, and may still try to introduce some measures on these lines, he fully appreciates the opposition which they would encounter in Parliament and, for the moment at any rate, has contented himself with imposing a tax of 5% on exports, the burden of which, he maintains, will fall on the rich agriculturalists and will at the same time tend to reduce the price of locally grown foodstuffs. The wisdom of increasing the customs duty on imported foodstuffs and certain other essential imports is more questionable. The Minister's stated intention is to protect local industries but if, as he admits, these may not be sufficient to meet all Iraqi demands, the effect of raising the tariff may well be to increase the cost of living of the masses.

6. Details of the capital works budget for 1950 have not yet been announced.

I am sending copies of this despatch and its enclosures to the British Middle East Office in Cairo, His Majesty's Consul-General at Basra, and the Commercial Relations & Exports Department of the Board of Trade.

I have the honour to be,
With the highest respect,
Sir,
Your most obedient,
humble Servant,

Henry B. Mack

CONFIDENTIAL.

No.109 E (1116/50/50)

British Embassy,
BAGHDAD.

3rd May, 1950.

Sir,

With reference to my despatch No.92 E (1116/10/50) of the 19th April, I have the honour to transmit to you herewith a translation of the draft General Budget Law for the financial year 1950 (April 1st 1950 to March 31st 1951) which was presented to Parliament by the Minister of Finance on the 16th April, together with a translation of the Minister's explanatory memorandum and a summary of expenditure and receipts by chapters.

2. Total ordinary expenditure for 1950 has been estimated at ID.25,875,300 as compared with a total sanctioned expenditure of ID.27,145,250 for 1949. In order to bring about this reduction of ID.1,269,950 the expenditure of most government departments has been cut, but an exception has been made in the case of the Ministries of Education and Social Affairs whose allocations have been increased to provide for necessary expansion. In comparing the figures of expenditure for the various departments for 1949 and 1950 it should be noted that in 1949 the sum of ID.5,767,580 was allocated under a special chapter head to Emergency Expenditure. In 1950 Emergency Expenditure has been included in the sums allocated to each Ministry and department.

3. On the revenue side, receipts for 1950 have been estimated at ID.21,875,300 as compared with estimated receipts for 1949 of ID.26,000,000 and actual receipts of approximately ID.28,500,000. In calculating the reduced figure of ID.21,875,300 the Minister has allowed for substantial decreases, as compared with 1949, in the amounts to be collected from customs and excise, income tax and various land and agricultural taxes. Receipts from tobacco, which are estimated at ID.1,000,000 as compared with ID.2,800,000 in 1949 estimates, are to be calculated this year on the basis of actual profits of the tobacco monopoly and not, as in previous years, on the unrealistic basis of estimated sale value of stocks.

4. In order to meet the deficit of ID.2,000,000 between estimated expenditure and revenue, the Minister proposes to raise ID.2,100,000 by new taxes. Some of these taxes have already been approved by Parliament. They comprise increased customs duty on a wide range of items including foodstuffs, soap, matches, radios, refrigerators, building materials, certain cotton, silk and woollen materials, furs, certain types of motor cars; an increase in excise duty on Iraqi cigarettes; and an export tax of 5% on all local products with a few minor exceptions.

5. On the whole the 1950 budget appears to have been drawn up in a realistic manner. The proposed cuts in

-1- /expenditure

The Honourable
E.G. Younger, M.P.,
etc., etc., etc.

BNA, Fco 624/37,The financial year 1950, 30 May 1950, p:1-2.

الملحق رقم (٥) الميزانية عام ١٩٥٠

ENCLOSURE NO.2 TO SIR HENRY HACK'S DESPATCH NO.109E (1116/80/50) OF THE 3rd May.

Translation.

Explanatory Memorandum on the draft Budget for the Financial Year 1950.

Expenditure Side.

The expenditure of the financial year 1950 for the ordinary budget has been estimated at ID.23,875,300, whereas actual expenditure for 1948 amounted to ID.28,074,187, and sanctioned expenditure for the financial year 1949 amounted to ID.27,145,250, i.e. the expenditure of 1950 has been assessed with a reduction of ID.3,269,950, as compared with the allotments of 1949, a reduction of 12% of the total. This reduction was effected after strenuous endeavours and co-operation, and in view of the agreement reached between the various Ministries and departments to decrease expenditure and to confine it to the utmost possible minimum. To achieve this end, consideration was given to (1) avoiding extravagance and unnecessary expenditure, (2) economising as much as possible in all Chapters of expenditure, (3) finding means for natural expansion in social services, and (4) non-reduction of expenditure on productive matters.

Expenditure, whether in respect of salaries, allowances and services, stores, etc., has been assessed on actual basis, after taking into consideration the actual expenditure of last year and probable developments during the current financial year. In order to ensure the reductions effected in the various chapters of expenditure, Article 12 of the draft Budget Law provides that "In no case should the cost of cadres exceed the total allotment made for each salary vote". Therefore, the Ministry of Finance will refuse to sanction any cadre to be submitted to it which exceeds the sanctioned allotment in the Budget. It has also been agreed that the Ministries should not exceed the allotments provided for them in the budget.

It will be observed that the High Cost of Living Allowances used to be placed under a special chapter in previous budgets, a matter which concealed the actual expenditure of each State

/department.

25
26

BNA,FCO 624/37,Explanatory Memorandum on the draft Eudget for the Financial year 1950,15 April 1950,P1-4.

قائمة المصادر

قائمة المصادر

اولا: الوثائق غير المنشورة

1) BAN, FCO 624/ 187, Political affairs(Internal)Iraq Cabinet,1950.
2) BNA, FCO 624/371, ENCLOSURE TO SIR H. MACK'S DESPATOH, 15JUNE 1950.
3) BNA, FCO 624/371, SUMMARY OF REMEMBER BY CHOPTERS,3 May 1950.
4) BNA, FCO624/124,U.K-Iraq,Joint defence,1941.
5) BNA,FCO 624/204, Political affairs(Internal) Counsellors minutes,Iraq,1953.
6) BNA,FCO 624/371,TRANSLATION FROM THE LOCAL PRESS DATED 9 th MAY 1950, 9 May 1950.
7) FCO 624/37, Trout eck to wilian Starng, 25April 1951.

ثانياً: الاطاريح والرسائل العلمية

- **العربية:**

١) احمد حميد كريم، ديوان محمد رضا الشبيبي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات، بغداد، ١٩٨٨.

٢) ادورد عبد العظيم عنبر الحميري، وزارة الاقتصاد العراقية (١٩٣٩ – ١٩٥٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية ، ٢٠١٧.

٣) ازهار محمد جادم، عبد الكريم الازري ودوره السياسي والإداري في العراق١٩٤٦-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٢٣.

٤) اسماعيل نوري مسير الربيعي، تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١-١٩٣٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٨٩.

٥) اسيا سالمي، دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، ٢٠٢٢.

٦) أمجد خضير رحيم محمد الدوري، التطور الصناعي في العراق ١٩٥٨-١٩٧٩ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٤.

٧) امينة داخل شلش التميمي، فائق السامرائي ودوره السياسي في العراق ١٩٠٨-١٩٧٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٠.

٨) بشرى سكر حنيون الساعدي، حسين جميل ودوره فبي السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد،٢٠٠٤.

٩) جوني يوسف حنا، تاريخ الصناعة الوطنية وعلاقتها بالتطور السياسي في العراق ١٩٢٩-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩.

١٠) حامد قاسم موسى الجبوري، محمد مهدي كبه حياته ودوره السياسي في العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، ١٩٩٧.

١١) حسن احمد ابراهيم المعموري، عبد الوهاب مرجان ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠٠٧ .

١٢) حسن ضاري سبع الدليمي، وزاره المالية العراقية دراسة في تشكيلاتها الادارية ودورها في تطور العراق المعاصر ١٩٢٠ – ١٩٥٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كليه التربية جامعة القادسية، ٢٠١٢، ص ٢٠٤.

١٣) حميد حسون نهاي العقيلي، علاقه الاقطاعي بالفلاح في العراق ١٩٣٢- ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥.

١٤) خالد حسن جمعة، حزب الجبهة الشعبية المتحدة في العراق ١٩٥١-١٩٥٤، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٧.

١٥) داودي ميمونة، ظهور الازمات المالية ودراسة ازمة الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣) والازمة المالية (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة، جامعة وهران الجزائر ٢٠١٤.

١٦) راضية رويشي وعيسى بن قبي، الحرب الكورية ١٩٥٠- ١٩٥٣ وانعكاساتها على الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، كليه العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، ٢٠١٦.

١٧) سالار عبد الكريم فندي الدوسكي، دور نواب السليمانية في المجلس النيابي العراقي (١٩٤٥ – ١٩٥٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٧ .

١٨) ستار جبار حسن الجابري، سعد صالح ودوره السياسي في العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٦.

١٩) سحر كامل خليل الخالدي، المؤسسات البرلمانية العراقية في العهدين الملكي والجمهوري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٤.

٢٠) سؤدد مهدي كاظم، ارنولد ولسون ودوره في السياسة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٩٥.

٢١) ضحى نجم عبد كشاش العبادي ، نقابة اطباء العراق ١٩٥٢ – ١٩٦٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠١٩

٢٢) طارق يونس عزيز السراج، جميل المدفعي ودوره في السياسة العراقية(١٨٩٠–١٩٥٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٩١.

٢٣) عبد الرحمن ادريس البياتي، سعيد القزاز ودوره في سياسة العراق حتى عام ١٩٥٩، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠١.

٢٤) عبد الرحيم ذو النون زويد الحديثي، غرفه تجارة بغداد ١٩٢٦–١٩٦٤ دراسة تاريخيه اقتصادية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كليه الاداب، جامعة الموصل، ١٩٩٧.

٢٥) عبد العزيز محسن محمد الكعبي، تطور تجارة العراق الخارجية ١٩٣٩–١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦.

٢٦) عبد الله شاتي عبهول، مجلس الاعمار في العراق ١٩٥٠–١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٣.

٢٧) عبود محمد الحزشة، جمعية الاتحاد والترقي واثرها في قيام الثورة العربية الكبرى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤنة،٢٠٠٤.

٢٨) عدي حسن داخل، فؤاد الركابي ودوره السياسي في العراق ١٩٣١–١٩٧١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة ذي قار، ٢٠١٤.

٢٩) عكاب يوسف عليوي الركابي، حكمت سليمان ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩١٤ دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة البصرة.

٣٠) عماد كريم عكوب محمد، حزب الاتحاد الدستوري ١٩٤٩–١٩٥٤، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٣.

٣١) فارس محمود فرج الجبوري، وقائع ثورة العشرين في ضوء مواد صحيفة العراق دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٢.

٣٢) فاطمة صادق عباس سعدي، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.

٣٣) فيان حسين احمد، حرية الصحافة في العراق ١٩٢١ – ١٩٣٣ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بنات، جامعة بغداد، ٢٠١٤.

٣٤) قابل كاظم الركابي، الحياة الحزبية في العراق (١٩٥٨-١٨٦٨) اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سانت كليمنت العالمية، قسم التاريخ الحديث والمعاصر ، ٢٠١١ .

٣٥) كفاح صالح بجاي الاسدي، نظم الري والبزل على كتوف الانهار في محافظة ميسان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٨٩.

٣٦) ماهر دللي ابراهيم الحديثي، رفائيل بطي اديباً، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٩٠.

٣٧) محمد خلف محمد الجبوري، الاحزاب السياسية والقوى الوطنية من قضية النفط في العراق١٩٥١-١٩٦٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تكريت، كلية التربية، ٢٠٠٥.

٣٨) محمد سلمان منور التميمي، فؤاد عارف ودوره العسكري والسياسي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠٠٨ .

٣٩) محمد عبد علي جبر، جامعة الدول العربية ودورها في تسوية النزاعات الحدودية العربية-العربية(١٩٤٥-١٩٧٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات، ٢٠٠٤.

٤٠) محمد عويد الدليمي، الأوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٩-١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية، جامعة بغداد،١٩٨٨.

٤١) محمد يوسف ابراهيم القريشي، ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عام ١٩٤٥، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

٤٢) مريم سرايش، العراق وحلف بغداد (١٩٤٥-١٩٥٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بو ضياف-المسيلة، ٢٠١٩.

٤٣) مقدم عبد الحسن باقر الفياض ، تاريخ النجف السياسي ١٩٤١-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة ، كلية الاداب، ٢٠٠٠.

٤٤) منتهى عذاب ذويب، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب ، جامعة بغداد، ١٩٩٥.

٤٥) منيرة هيشر، العراق في عهد مدحت باشا ١٨٦٩-١٨٧٢، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، ٢٠١٩.

٤٦) مؤيد شاكر كاظم الطائي، الحزب الشيوعي العراقي(١٩٣٥-١٩٤٩)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٧.

٤٧) نداء خضير مبارك الزيدي، نديم الباجه جي ودوره الاقتصادي والسياسي(١٩١٤-١٩٧٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ذي قار، ٢٠١٥.

٤٨) نمير طه ياسين، بدايات التحديث في العراق ١٨٦٩-١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٤.

٤٩) نور محمود عبد المجيد العبدلي، ساسون حسقيل ودورة السياسي والاقتصادي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١١.

٥٠) هلال كاظم حميري الشبلي، الريف في الصحافة العراقية ١٩٣٢ - ١٩٥٨ ،اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراثي العلمي، جامعة الدول العربية، ٢٠١١.

- **الرسائل والاطاريح الجامعية الاجنبية:**

1) Abdulrahman Dheyab Abdullah,The Iraqi Media Under the American Occupation: 2003 - 2008,Unpublished Master's Thesis, CITY UNIVERSITY Department of Journalism, 2011.

ثالثا: الكتب العربية

١) عبد الرزاق الحسني، الاسرار الخفية في حركة مايس التحررية ١٩٤١ ، ط٣، لبنان، مطبعة العرفان، ١٩٧١

٢) ---------، العراق في ظل المعاهدات، ط٥، بيروت، مطبعة دار الكتب، ١٩٨٠.

٣) ---------، احداث عاصرتها، ط١، دار الرافدين، بيروت،١٩٩٢.

٤) ---------، الجبهة الوطنية في العراق جذورها التاريخية وتطورها، ط٢، بيروت، ١٩٨٠.

٥) ---------، تاريخ الوزارات العراقية، ج١٠،ط٧، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨.

٦) ---------، تاريخ الوزارات العراقية، ج٦، بيروت، مركز الابجدية للطباعة والنشر، ١٩٨٢.

٧) ---------، تاريخ الوزارات العراقية، ج٧، بغداد، دار الرافدين، ٢٠١٨.

٨) ---------، تاريخ الوزارات العراقية، ج٨، ط١، بيت الحكمة، بغداد،٢٠٠٤.

٩) عبد الرزاق الهلالي، الهجرة من الريف إلى المدن في العراق، بغداد، مطبعة النجاح، ١٩٥٨.

١٠) ---------، قال لي هؤلاء، بغداد، شركة المعرفة للنشر، ١٩٩٠ ,

١١) كمال مظهر احمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، بيروت، دار الفارابي، ٢٠١٣.

١٢) ---------، دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية، بغداد، مطبعة الحوادث، ١٩٧٨.

١٣) كامل سلمان الجبوري، معجم الادباء من العصر الجاهلي حتى سنة ٢٠٠٢، ج٢، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣.

١٤) ----------، معجم الادباء في العصر الجاهلي حتى سنه ٢٠٠٢، ج٦، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣.

١٥) ---------، مذكرات الشيخ محمد رضا الشبيبي ورحلاته، بيروت، مطبعة الرافدين، ٢٠١١.

١٦) الاء عبد المجيد حسن ولي وعلاء الدين الريس، احوال العراق الاجتماعية والاقتصادية، بغداد، مطبعة الرشيد، ١٩٤٦.

١٧) إبراهيم الدروبي، البغداديون كبارهم ومجالسهم، بغداد، مطبعة الرابطة ، ١٩٥٨ .

١٨) ابراهيم خليل أحمد و جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، الموصل، دار ابن الاثير، ١٩٨٩.

١٩) احمد امين، زعماء الاصلاح في العصر الحديث، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٥، ص٣١.

٢٠) احمد سوسة ، فيضانات بغداد في التاريخ، ج٣، دار ميزوبوتاميا، بغداد، ٢٠١٣.

٢١) ---------، تطور الري في العراق، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٦.

٢٢) احمد عطية الله، القاموس السياسي، ط٣، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٨.

٢٣) بشير حمود الغزالي، المعارضة النيابية في العراق خلال العهد الملكي ١٩٤٦ – ١٩٥٨، دار الولاء صناعه النشر ، لبنان، ٢٠٢١.

٢٤) تقرير غرفة تجارة بغداد، السنة الأولى(١٩٣٥-١٩٣٦)، بغداد، مطبعة دنكور، ١٩٣٦.

٢٥) جعفر الخليلي، التمور قديماً وحديثا، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٥٦.

٢٦) جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر ١٩٤١-١٩٦٨ ، ط٢ ، بغداد، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٥ ,

٢٧) ---------، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣– ١٩٥٨، بغداد، جامعة بغداد،١٩٨٠،

٢٨) جمال بابان، اعلام كرد العراق، السليمانية، مطبعة شقان،٢٠٠٦.,

٢٩) حزب الاتحاد الدستوري المركز العام المنهاج الأساسي والنظام الداخلي، بغداد، شركة التجارة والطباعة المحدودة، ١٩٤٩.

٣٠) حسن الاسدي، ثورة النجف على الانكليز او الشرارة الأولى لثورة العشرين، بغداد، دار الحرية، ١٩٧٥.

٣١) حسن شبر، العمل الحزبي في العراق١٩٠٨-١٩٥٨، بيروت، دار التراث العربي، ١٩٨٩.

٣٢) حيدر علي طوبان، اسرة عمر نظمي- دورها السياسي واتجاهاتها الفكرية في العراق المعاصر، بغداد، مكتبة عدنان، ٢٠١٢.

٣٣) -------، اسرة عمر نظمي- دورها السياسي واتجاهاتها الفكرية في العراق المعاصر، بغداد، مكتبة عدنان، ٢٠١٢.

٣٤) خالد التميمي ، محمد جعفر ابو التمن دراسة في الزعامات السياسية العراقية، دمشق، دار الوراق للدراسات والنشر، ١٩٩٦.

٣٥) خليل سعيد، تاريخ حرب الجيش العراقي في فلسطين ١٩٤٨-١٩٤٩، ج١، (د. مط)، ١٩٦٦، ص٢٥-١٦٧.

٣٦) خيري امين العمري، الشهيد محمد يونس السبعاوي احد قادة حركة مايس ١٩٤١(حياته، محاكمته، اعدامه)، بيروت، الدار العربية الموسوعات، ٢٠٠٨.

٣٧) رافائيل بطي، الصحافة في العراق، المملكة المتحدة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، ٢٠١٧.

٣٨) رجاء حسين حسني خطاب ، عبد الرحمن النقيب حياته الخاصة واراؤه الخاصة واراؤه السياسية وعلاقته بمعاصريه ، بغداد، منشورا ت المكتبة العالمية ، ١٩٨٥.

٣٩) ---------، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من ١٩٢١-١٩٤١، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٩، ص ١٩٧-٢٠٧.

٤٠) رعد مسلم اسماعيل، النخيل والتمور في العراق وسبل التطوير، بغداد، وزارة الزراعة، ٢٠١٠.

٤١) روفائيل بطي، روفائيل بطي ذاكرة عراقية ١٩٠٠-١٩٥٦،ج١، بيروت، دار المدى للثقافة والنشر، ٢٠٠٠.

٤٢) --------، صحافة العراق، ج١، بغداد، ١٩٨٥.

٤٣) سالم عبيد النعمان، نصف قرن من تاريخ وطن) موجز لتاريخ الحركة الوطنية العراقية ط١، دار المدى للطباعة والنشر،٢٠١٢.

٤٤) سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي ودوره في الحياة السياسية العراقية بين عامي ١٩٢٢-١٩٣٦،ج١، البصرة، مطبعة حداد ، ١٩٧٥.

٤٥) -------، ياسين الهاشمي ودوره في الحياة السياسية العراقية بين عامي ١٩٢٢-١٩٣٦،ج٢، بغداد مطبعة العاني، ١٩٧٥.

٤٦) سعيد عبود السامرائي، اقتصاديات التمور العراقية،ط١، بغداد، مطبعة الارشاد،١٩٧٠.

٤٧) --------، السياسة المالية في العراق، النجف، مطبعة القضاء،١٩٧٦.

٤٨) --------، سياسة التصنيع والتقدم الاقتصادي في العراق، النجف الاشرف، مطبعه القضاء، ١٩٧٣.

٤٩) سلمان التكريتي، الوصي عبد الله بن علي يبحث عن عرش ١٩٣٩-١٩٥٢ ، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٩.

٥٠) سليم الحسني، رؤساء العراق ١٩٢٠- ١٩٥٨ "دراسة في اتجاهات الحكم"، بغداد، دار الحكمة للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٩٢.

٥١) سهيل صبحي سلمان ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨، المكتبة الوطنية، بغداد، ٢٠٠٩.

٥٢) سيار الجميل، الملك فيصل الأول ١٨٨٣-١٩٣٣ أدواره التاريخية ومشروعاته النهضوية، بيروت، مركز دراسات جدة العربية، ٢٠٢١؛

٥٣) صادق حسن السوداني، النشاط الصهيوني في العراق ١٩١٤-١٩٥٢، بغداد، مؤسسة ثائر العصامي، ٢٠١٥.

٥٤) صالح عبد العالي خليف، اثر معاهدة بورتسموث ١٩٤٨ في اثارة العنف السياسي، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية، المجلد ٤٤، العدد ٤، كانون الأول ٢٠١٩.

٥٥) صباح كجة جي، التخطيط الصناعي في العراق أساليبه وأجهزته ١٩٢١-١٩٨٠، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢.

٥٦) صلاح الدين الناهي، مقدمة في الأقطاع ونظام الأراضي في العراق، مطبعة دار المعرفة، بغداد، ١٩٥٥.

٥٧) طارق الناصري، عبد الاله الوصي على عرش العراق (١٩٣٩-١٩٨٥) حياته ودوره السياسي، بيروت، الدار العربية للموسوعات،١٩٩٠.

٥٨) عادل تقي عبد البلداوي وكمال مظهر احمد، التكوين الاجتماعي للاحزاب والجمعيات السياسية في العراق، بغداد، ٢٠٠٣.

٥٩) عادل غفوري خليل، احزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦-١٩٥٤، بغداد ، مطبعة اوفست الانتصار،١٩٨٤.

٦٠) عامر جابر تاج الدين، الاحزاب والجمعيات السياسية في الحلة ١٩٠٨-١٩٥٨، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة،٢٠٠٧.

٦١) عبد الامير العلوجي وخضير عباس اللامي ، الاصول التاريخية لنفط العراق،ج١، بغداد، دار الحرية للطباعة،١٩٧٣

٦٢) عبد الجبار حسن الجبوري، الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨-١٩٥٨، بغداد، دار الحرية، ١٩٧٧.

٦٣) عبد الحميد العنيزي، العراق في عهد الفيصلين، ج١، بغداد، ١٩٥٥.

٦٤) عبد الرحمن الجليلي، النظام النقدي في العراق، القاهرة، مطبعة نهضة مصر،١٩٤٦.

٦٥) عبد الرزاق احمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢، بيروت، منشورات اليقضة العربية، ١٩٨٧.

٦٦) --------، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية، حتى عام١٩٣٢، ط٢، بغداد، اليقضة العربية للنشر، ١٩٨٨.

٦٧) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الاحزاب السياسية ١٩١٨-١٩٥٨، بيروت، ١٩٨٠،

٦٨) عبد الرزاق الهلالي، الشاعر الثائر الشيخ محمد رضا الشبيبي١٨٨٩-١٩٦٠، بغداد، مكتبة النهضة، ١٩٦٥.

٦٩) عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق، ط٢، بغداد، دار ومكتبة البيارق للنشر والتوزيع ، ٢٠١٢ .

٧٠) عبد الستار شنين الجنابي، النجف وانتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ دراسة وثائقية في ضوء وثائق مديرية المخابرات السرية والسياسية في وزارة الداخلية العراقية، قم المقدسة، مطبعة اعتصام للطباعة والنشر، ٢٠١٥.

٧١) عبد الكريم الازري، تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠-١٩٥٨،ج١، لبنان، مركز الابجدية للصف التصويري، ١٩٨٣.

٧٢) عبد الكريم حسان خضير، رؤساء الوزارات العراقية، بغداد، (د.مط)، ٢٠٠٣.

٧٣) عبد الله شاتي عبهول، دراسات تحليلية في تاريخ العراق المعاصر، بغداد، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، ٢٠٠٩.

٧٤) عبد المجيد كامل لطيف، دور فيصل الأول في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١-١٩٣٣، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ١٩٩١.

٧٥) عبد المنعم الدسوقي الجميعي، الاسلحة الفاسدة ودورها في حرب فلسطين ١٩٤٨، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠.

٧٦) عبد الهادي الخماسي، الامير عبد الاله (١٩٣٩-١٩٥٨) دراسة تاريخية سياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠١.

٧٧) عبدالوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ط٣، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د.ت)

٧٨) عصام جمعة احمد المعاضيدي، الصحافة اليهودية في العراق، القاهرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ٢٠٠١.

٧٩) علي عبد شناوة، الشبيبي في شبابه محمد رضا الشبيبي ودوره الفكري والسياسي حتى عام ١٩٣٢، النجف الاشرف، دار كوفان للنشر، ١٩٩٥.

٨٠) عماد عبد السلام رؤوف، صحيفة الزوراء دراسة وفهرسة للسنة الأولى، العراق – السليمانية، مركز زين للتوثيق والدراسات، ٢٠٢٢.

٨١) عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي ١٥١٦-١٩٢٢،بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،(د. ت).

٨٢) عمر محمد الطالب ، جميل المدفعي ١٨٩٠-١٩٥٨ ودوره في الحياة السياسية العراقية، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ١٦، ٢٠٠٧.

٨٣) غانم محمد الحفو و عبد الفتاح على البوتاني ، الكورد والاحداث الوطنية خلال العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨ ، دهوك ، دار سبيريز للطباعة والنشر، ٢٠٠٥.

٨٤) غزوان محمود عتاوي، الامير عبد الاله بن علي الهاشمي (الوصي على عرش العراق) حياته ودوره السياسي حقائق تنشر لاول مرة، الاردن، دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١٧.

٨٥) غسان غازي يوسف الجشعمي، امتيازات شركات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢ دراسة تاريخية، مجلة الباحث، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني ١٠ أيار ٢٠٢٢

٨٦) غضبان مبروك، التنظيم الدولي والمنضمات الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٤.

٨٧) فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية البريطانية واثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨، بغداد، منشورات وزارة الاعلام، ١٩٧٧.

٨٨) فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا عام ١٩٤١ دراسة تحليلية نقدية مقارنة، ط٢، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٧.

٨٩) فاضل حسين ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦- ١٩٥٨، بغداد مطبعة الشعب، ١٩٦٣.

٩٠) فاطمة صادق عباس السعدي، صالح جبر ودوره في العراق حتى عام ١٩٥٧، بغداد، دار الشؤون العامة، ٢٠٠٨.

٩١) فائق بطي، صحافة الاحزاب وتاريخ الحركة الوطنية، بغداد، الاديب البغدادية، ١٩٦٩.

٩٢) -------، الموسوعة الصحفية العراقية، دمشق، دار المدى للثقافة والنشر، ٢٠١٠.

٩٣) فؤاد حسين الوكيل، جماعة الاهالي في العراق ١٩٣٢-١٩٣٧، بغداد، دار الرشيد ، ١٩٧٩.

٩٤) فؤاد قزانجي، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٠٥-١٩٣٠، بغداد، دار المامون للترجمة والنشر، ١٩٨٩.

٩٥) قدري قلعجي، مدحت باشا ابو الدستور العثماني وخالع السلاطين، ط٢، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٥١ .

٩٦) لجنة في وزارة المعارف، احوال العراق الاجتماعية والاقتصادية، ط٣، بغداد، مطبعة الزهراء، ١٩٥٣.

٩٧) لطيف جعفر فرج، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي١٩٣٣-١٩٣٩، بغداد، منشورات مكتبة اليقضة العربية، ١٩٨٧.

٩٨) ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، ثورة ١٤ تموز في العراق، بغداد، وزارة الثقافة والاعلام، ١٩٧٩.

٩٩) مازن مهدي عبد الرحمن الشمري، اسهامات الطلبة العرقيين في وثبة عام ١٩٤٨، مجلة الاستاذ، المجلد الأول ، العدد ٢١٤، ٢٠١٥.

١٠٠) مأمون امين زكي، ازدهار العراق تحت الحكم الملكي ١٩٢١-١٩٥٨ دراسة تاريخية سياسية - اجتماعية مقارنة، لندن، دار الحكمة، ٢٠١١.

١٠١) مجموعة باحثين ، العراق في التاريخ ، بغداد ، دار الحرية للطباعة والنشر ، ١٩٨٣.

١٠٢) محسن الموسوي، نفط العراق، بغداد، مطبعة الحرية، ١٩٧٣.

١٠٣) محمد ابراهيم القريشي، المس بيل واثارها في السياسة العراقية، بغداد، دار اليقظة، ٢٠٠٠.

١٠٤) محمد حسين الزبيدي، السياسيون العراقيون المنفيون إلى جزيرة هنجام سنه ١٩٢٢، بغداد، منشورات وزارة الثقافة، ١٩٨٥.

١٠٥) محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠١.

١٠٦) -------، انقلاب الوصي في العراق، القاهرة، مكتبة مدبولي،٢٠٠٠.

١٠٧) -------، نوري السعيد وبريطانيا خلاف ام وفاق، دمشق، الاوائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

١٠٨) محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، ج١، بيروت ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٩٦٥.

١٠٩) محمد سهيل طقوش، الاحداث السياسية في العراق وانعكاساتها على الوعي الاجتماعي ابان العهد الملكي في العراق (١٩٢١ - ١٩٥٨)، بغداد ، ٢٠١٣.

١١٠) محمد عزيز، النظام السياسي في العراق، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٥٤.

١١١) محمد علي كمال الدين ، ثورة العشرين في ذكراها الخمسين – معلومات ومشاهدات من الثورة العراقية لسنه ١٩٢٠، النجف الاشرف ، مطبعة التضامن ،١٩٧١.

١١٢) محمد عويد الدليمي، كامل الجادرجي ودوره في الساحة العراقية ١٨٩٧-١٩٦٨، بغداد، مطبعة الاديب، ١٩٨٢.

١١٣) ----------، الديمقراطية في مذكرات كامل الجادرجي، بغداد، دار الحكمة، ٢٠٠١.

١١٤) محمد فاضل الجمالي، فلتشرق الشمس من جديد على الامة العربية، لندن، دار الحكمة، ١٩٩٦.

١١٥) محمد هادي الاميني، معجم رجال الفكر والادب خلال الف عام، ج٣، النجف الاشرف، مطبعة الاداب، ١٩٦٤.

١١٦) محمود الدرة ، الحرب العراقية البريطانية ١٩٤١، بيروت، دار الطليعة ، ١٩٦٦.

١١٧) محمود رامز، الصحيفة السوداء في تفنيد المعاهدة العراقية – البريطانية لسنة ١٩٣٠، بغداد، مطبعة دار السلام، (د٠ت).

١١٨) محمود شبيب، قضايا ملتهبة في السياسة العراقية ١٩٥٠-١٩٥٨، بغداد، منشورات وتوزيع المكتبة العالمية، ١٩٨٤.

١١٩) المركز العراقي للمعلومات والدراسات، دليل الوزارات العراقية ١٩٢٠-٢٠٠٣، بغداد، دار نور الشروق للطباعة والنشر، ٢٠٠٧.

١٢٠) مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية، القاهرة، مطبعة نهضة مصر، ١٩٤٩.

١٢١) مناف جاسب محمد علي الخزعلي، الحزب الشيوعي العراقي(١٩٥٨-١٩٦٣)، دراسة تاريخية، كلية الاداب، جامعة ذي قار، ٢٠١١.

١٢٢) منير بكر التكريتي، الصحافة العراقية واتجاهاتها السياسية والاجتماعية والثقافية من ١٨٦٩-١٩٢١، بغداد، مطبعة الرشاد، ١٩٧٩.

١٢٣) مهند عبد الكريم ابو رغيف، الاحداث السياسية في العراق وانعكاسها على الوعي الاجتماعي ابان الحكم الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، ط٢، بغداد، إصدار ات مشروع بغداد عاصمة الثقافة، ٢٠١٢.

١٢٤) مؤيد ابراهيم الوندواوي، الراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤-١٩٥٨، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٢.

١٢٥) مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج ٢ ، لندن ، دار الحكمه ٢٠٠٤.

١٢٦) ------- ، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج١، لندن، دار الحكمة، ٢٠٠٥.

١٢٧) نجدة فتحي صفوة، صالح جبر- سيرة سياسية، بيروت، دار الساقي، ٢٠١٦.

١٢٨) نضر علي امين الشريف، محمد فهمي سعيد الدور السياسي والعسكري في تاريخ العراق المعاصر، بغداد، دار الحكمة، ٢٠٠٣.

١٢٩) يحيى كاظم المعموري، تطور الري في العراق واثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار الفرات للثقافة والاعلام، ٢٠١١.

١٣٠) رحيم كاظم محمد الهاشمي، محمد فاضل الجمالي ودوره السياسي ونهجه التربوي حتى عام ١٩٥٨، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠١٢.

١٣١) صالح محمد حاتم، صحيفة الاستقلال في سنوات الانتداب البريطاني ١٩٢٠-١٩٣٢، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٥.

- **رابعاً: الكتب المعربة**

١) :تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة : زينة جابر اوريس، بيروت، الدار العربي للعلوم، ٢٠٠٦.

٢) ا.م. منتشا شيفلي، العراق في سنوت الانتداب البريطاني، ترجمة: هاشم التكريتي، بغداد، مديرية مطبعة الجامعة.

٣) ارتوكوستلر وآخرون، المعبود الذي هوى دراسات في الشيوعية، ترجمة: عباس حافظ بك، القاهرة، دار النيل للطباعة، ١٩٥١.

٤) أريك شوراي، الكساد الكبير والصفقة الجديدة، ترجمة: ضياء وارد ، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٥.

٥) بونا ماريوف، القاموس السياسي، ترجمة: عبد الرزاق الصافي، بيروت، دار الفارابي، (د.ت).

٦) توماس بالوك، سياسة الاعمار الاقتصادي في العراق، ترجمة: محمد سلمان حسن، بغداد، مطبعة العاني ، ١٩٥٨.

٧) ستيفن همسلي لونكريك و فرانك ستوكس، العراق منذ فجر التاريخ حتى تموز ١٩٥٨، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، بغداد، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٢١.

٨) ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث ١٩٠٠– ١٩٥٠، ج٢، ترجمة: سليم طه التكريتي، بغداد، الفجر للنشر والتوزيع، ١٩٨٨.

٩) صلاح بالوك، سياسة الاعمار الاقتصادي في العراق، ترجمة: محمد سلمان حسن، بغداد، مطبعة العاني ، ١٩٥٨.

١٠) طاهر خلف البكاء، التطورات الداخلية في ايران ١٩٤١– ١٩٧٣، ترجمة: علي حسين فياض وعبدالحميد حميد جودي، البصرة ، ١٩٨٤.

١١) عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل ١٩٥٠–٢٠١٠، ترجمة: محمد سعيد عبد العزيز، بيروت، دار الكنوز الادبية،١٩٩٥، .

١٢) فردريك انجلز، الشيوعية الطوباوية والعلم، ترجمة: سلامة كيلة، بيروت، دار الفارابي، ٢٠١٣؛

١٣) فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر ، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، المكتبة العصرية، بغداد، ٢٠٠٦.

١٤) فيليب ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي كتاب يبحث في نشوء الدولة العراقية وتقدمها، ترجمة: جعفر الخياط، بغداد، دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢ .

١٥) فيليب ويلارد ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة: جعفر خياط، بيروت ، دار الكشاف ، ١٩٩٥.

١٦) كاثلين م لانكلي، تصنيع العراق، ترجمة: خطاب صكار العاني، بغداد، دار المتنبي، ١٩٦٣.

١٧) ل.ن كوتلوف ، ثورة العشرين الوطنية التحريرية في العراق ، ترجمة: عبد الواحد كرم ، بيروت، مكتبة الفارابي،١٩٧٥.

١٨) ماريون فاروق سلوغت و بيتر سلوغت، العراق منذ عام ١٩٥٨ من الثورة إلى الدكتاتورية، ترجمة: مالك النبراسي، بغداد، منشورات الجمل، ٢٠٠٣.

١٩) المس بيل، العراق في رسائل المس بيل١٩١٤-١٩٢٦، ترجمة: جعفر الخياط، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٣.

٢٠) نقولا برديائف من الفكر السياسي الشيوعي الاشتراكي اصل الشيوعية الروسية، ترجمة : فؤاد كامل، القاهرة ،الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦.

خامساً: الكتب الاجنبية

1. INTERNATIONAL BANK FOR RECONSTRUCTION AND DEVELOPMENT, The Economic Development of Iraq, London, The Johns Hopkins press, 1952.
2. INTERNATIONAL BANK FOR RECONSTRUCTION AND DEVELOPMENT, The Economic Development of Iraq, Lodon,The Johns Hopkins Press ,1952.
3. Jonathan E. Sanford, Iraq's Economy: Past – Present – Future ,Foreign Affairs, Published research ,Defense and Trade Division, The Library of Congress, 3 June 2003, p.6.
4. Kathleen M. Langley, The Industrialization of Iraq, Massachusetts, Harvard University Press,1962.

سادساً: البحوث العلمية

١) اباذر اراضي كريدي العامري، موقف الاحزاب السياسية من القضايا الدولية في العهد الملكي، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ذي قار، المجلد ١٢، العدد ٢، ٢٠٢٢.

٢) احمد عبد الواحد عبد النبي ، موقف صحيفة اليقضة من الاصلاحات العامة في بغداد١٩٤٦ – ١٩٥٢ ، مجلة الاداب ، كلية الاداب ، العدد١٢٠ ، ٢٠١٧.

٣) إخلاص لفتة حريز الكعبي، وزراء الصحة في العراق ١٩٥٢-١٩٥٨، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد الأول ، آذار ٢٠٢٢.

٤) اسامة صاحب منعم، نشاط الاحزاب العراقية بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٦-١٩٥٨، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، مجلد٥، عدد٢، ٢٠١٥.

٥) ايمن علي صالح الراوي ، نشأة الصحافة العراقية المطبوعة وتطورها ، مجلة بحوث الشرق الاوسط ، جامعة عين شمس، العدد ٧٦، حزيران ٢٠٢٢.

٦) تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة : زينة جابر اوريس، بيروت، الدار العربي للعلوم، ٢٠٠٦.

٧) ثامر مكي علي الشمري، محمد مصدق حياته ودوره السياسي في ايران، كربلاء، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، ٢٠٢١.

٨) جبران اسكندر رفيق محمد، الصحافة العراقية منذ الاحتلال البريطاني حتى قيام الحكم الوطني ١٩١٤-١٩٢٠، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد ٢، العدد ٤، السنة الثانية، كانون الأول ٢٠١٥.

٩) جودت جلال كامل، كيف نشأت جماعة الاهالي في العراق وكيف انتهت ١٩٣٠-١٩٤٦، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد١٤، العدد٧، اب ٢٠٠٧.

١٠) حسن علي عبد الله السماك وصلاح هادي تومان المخاضري، الأوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٤١-١٩٥٠، مجلة اوروك، المجلد١٢، العدد١، ٢٠١٩.

١١) حسن علي عبد الله السماك، الأوضاع الاقتصادية في العراق، مجلة اوروك للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، ٢٠١٨.

١٢) حميد مهدي راضي البصري، العلاقات العراقية- الايرانية في ظل وزارة حكمت سليمان، مجلة دراسات تربوية، المديرية العامة لتربية القادسية، العدد ٣١، تموز ٢٠١٥.

١٣) حيدر صبري شاكر الخيقاني، اثر التغيرات السياسية على الأوضاع الاقتصادية في تركيا(١٩١٤-١٩٤٠)، مجلة دراسات في التاريخ والاثار ، كلية الاداب، جامعة بغداد، العدد١٤، ٢٠٠٩.

١٤) حيدر عطية كاظم، الجرأة البرلمانية في مجلس النواب العراقي ١٩٤٧- ١٩٥٤ النائب عبد الرزاق الشيخلي انموذجا، مجلة مداد الأدب ، كلية الاداب ، الجامعة المستنصرية، المجلد ١٠، العدد ٢٠، ٢٠٢٠.

١٥) رحيم فرج داود، موقف الأحزاب العراقية من اتفاقية مناصفة الأرباح عام ١٩٥٢، مجلة آداب الفراهيدي ،جامعة تكريت ،المجلد ٦ ،العدد ١٨، كانون الثاني ٢٠١٤.

١٦) رشا هشام جميل، محمد حديد ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر ١٩٤٥- ١٩٦٣، مجلة الآداب ، جامعة بغداد، العدد ١٤٤، آذار، ٢٠٢٣.

١٧) زهراء رياض ناصر ، اثر الحوزة العلمية على الراي العام العراقي في حركة مايس ١٩٤١ ، مجلة كلية التربية، جامعة واسط ، العدد ٣٦ ، ج١، آب٢٠١٩.

١٨) ستار علك الطفيلي، موقف نواب الحلة من انبثاق الحياة الحزبية في العراق ١٩٤٦-١٩٥٣، مجلة كلية التربية الاساسية، جامعة بابل، العدد ٤، ٢٠١٠.

١٩) ستار نوري العبودي، دور المحليين في الثورة العراقية سنه ١٩٢٠، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ،المجلد ٤ العدد ٣ .

٢٠) سعد سلمان عبد الله، الرقابة على الصحف الحزبية في العراق الملكي، مجلة اداب الفراهيدي، المجلد الأول ، العدد ١١،حزيران ٢٠١٢.

٢١) صادق حسن السوداني، الخلفية التاريخية لفكرة عصبة الامم، مجلة الاداب، كلية الاداب، جامعة بغداد، العدد ٥٢، ٢٠٠١.

٢٢) صباح كريم رياح ، حركة مايس ١٩٤١ في العراق ضد بريطانيا ودور النجف الاشرف فيها : دراسة تاريخية ، مجلة اوروك للعلوم الانسانية، مجلد ١٥ ، العدد١، ٢٠٢٢.

٢٣) صلاح عريبي عباس، الاوراق النقدية ظهورها وتطورها واستخدامها في العراق حتى نهاية العهد الملكي، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، المجلد٧، العدد٣، ٢٠١٧.

٢٤) عبد الامير هادي العكام، موقف وزارة ياسين الهاشمي الثانية (١٧ اذار ١٩٣٥-٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦) من مطالب الشيعة، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد الثاني، تشرين الثاني ٢٠٠٧.

٢٥) عبد الرسول عبد جاسم، نحو تقويم الاقتصاد العراقي- الحلول والمعالجات، مجلة المنصور، مجلد ١، العدد ١٤، ٢٠١٠.

٢٦) عبد الستار شنين الجنابي ورغد حميد محمد ، السياسة النفطية في العراق ١٩٦٨_١٩٧٩، مجلة كلية التربية بنات للعلوم الانسانية ، المجلد ٣١، ٢٠٢٢.

٢٧) غيلان سمير طه، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٣٣-١٩٤٥، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد٢٠، العدد١١، تشرين الثاني ٢٠١٣.

٢٨) فهد امسلم زغير، موقف الاحزاب السياسية العراقية من اتفاقية تعديل الامتيازات ومناصفة الأرباح عام ١٩٥٢، مجلة كلية الآداب ،الجامعة المستنصرية ،المجلد ٣٨، العدد ١٦٨، ٢٠١٥.

٢٩) فيان حسين احمد، صحافة المعارضة منذ وزارة ياسين الهاشمي الثانية لغاية مقتل الملك غازي، مجلة كلية التربية بنات، جامعة بغداد، المجلد ٢٩، العدد٣، ٢٠١٨.

٣٠) فيصل عبد الرؤوف فياض، قدرة جامعة الدول العربية في حل النزاعات العربية- العربية مواطن النجاح والفشل، مجلة ابن خلدون للدراسات والابحاث، السنة الثانية، العدد ١٥، ٢٠٢٢.

٣١) فيصل عفاس، الاب انستاس ماري الكرملي، مجلة الفكر المسيحي، الموصل، العدد ١٢٧، ١٩٧٧.

٣٢) قاسم عبد الهادي، الجمعيات الصحفية في العراق خلال العهد الملكي ١٩٤٥-١٩٥٢ قراءة ورؤيه جديدة، مجلة الجامعة العراقية، المجلد ٦٥، العدد ٢، شباط ٢٠٢٤.

٣٣) قمرية علي امين الحرب في شبه الجزيرة الكورية ١٩٥٠ - ١٩٥٣، مجله دي إلى ، العدد الثامن والثلاثون، ٢٠٠٩.

٣٤) محمد حاتم خلف الشرع، موقف القوى الكبرى تجاه حكومة محمد مصدق ١٩٥١-١٩٥٣، مجلة كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، المجلد ٣٠، العدد١٢٧، تشرين الأول ٢٠٢٤.

٣٥) محمد نعمان جلال وعلاء عارض فاعور، جامعة الدول العربية وحقوق الانسان مجلة شؤون عربية، العدد ٨٣، ايلول ١٩٩٥.

٣٦) مفيد الزيدي ، البعد العربي في الاحزاب السياسية العراقية " الاستقلال الوطني الديمقراطي انموذجاً" ، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الاسترتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد٦٠.

٣٧) نادية جاسم كاظم الشمري، التجارة العراقية ١٩٢١- ١٩٥٨ دراسة تاريخية، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد ٦ ، العدد ٢ ، ٢٠١٦.

٣٨) نضر علي امين الشريف، الأوضاع الاجتماعية في العراق في سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، مجلة كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، العدد٤٣، ٢٠٠٥.

٣٩) وجدان كارون فريح التميمي، يهود العراق بين الهجرة والتهجير في العهد الملكي، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد ١١، العدد ٣٨، كانون الثاني ٢٠١٩،

٤٠) وئام شاكر علي عطره، موقف الملك غازي من سياسة بريطانيا اتجاه العراق ١٩٣٣-١٩٣٩، مجلة كلية التربية بنات، جامعة بغداد، المجلد٢٦، العدد ١، ٢٠١٥.

٤١) ياسين طه ياسين، قوات الليفي عهد الانتداب البريطاني على العراق بين عامي ١٩٢١-١٩٣٢، مجلة كلية الاداب، جامعة البصرة، العدد ١١٨، حزيران ٢٠١٥،.

سابعاً: الصحف العربية

١) صحيفة الجبهة الشعبية، العدد٢٦، ٢٧ اب،١٩٥١.

٢) صحيفة الاتحاد الدستوري ،العدد ٢٨٣، ١٤ اذار ١٩٥١.

٣) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ١، ٤ نيسان ١٩٥٠.

٤) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد٣٥٨، ١٣ حزيران ١٩٥١.

٥) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ١٠، ١٦نيسان ١٩٥٠.

٦) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ١٠٣، ٩ اب ١٩٥٠.

٧) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ١٠٥، ١١ اب ١٩٥٠.

٨) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ١٠٧، ١٤ اب ١٩٥٠.

٩) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ١٣، ١٩ نيسان ١٩٥٠.

١٠) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ١٦، ٢٣ نيسان ١٩٥٠.

١١) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ١٨٨، ٢٣تشرين الثاني ١٩٥٠ .

١٢) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٢، ٥ نيسان، ١٩٥٠.

١٣) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٢٦٤، ٢١ شباط ١٩٥١.

١٤) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٢٧١، ٢ اذار ١٩٥١.

١٥) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٢٧٣، ٥ اذار ١٩٥١.

١٦) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٢٧٤، ١٦ اذار ١٩٥١.

١٧) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٢٧٥، ٧ اذار ١٩٥١.

١٨) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٢٧٦، ٨ اذار ١٩٥١.

١٩) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٢٨٤، ١٥ اذار ١٩٥١.

٢٠) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٢٩٠، ٢٢ اذار ١٩٥١.

٢١) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٢٩٢، ٢٥ اذار ١٩٥١

٢٢) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٢٩٨، ١ نيسان ١٩٥١.

٢٣) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٣، ٧ نيسان ١٩٥٠.

٢٤) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٣٠٠، ٣ نيسان ١٩٥١.

٢٥) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٣١٥، ٢٢ نيسان ١٩٥١.

٢٦) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٣٢٣، ١ أيار ١٩٥١.

٢٧) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٣٢٥، ٤ايار ١٩٥١.

٢٨) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٣٧١، ٢٨ حزيران ١٩٥١.

٢٩) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٣٩٥، ٢٩ تموز ١٩٥١.

٣٠) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٤٠٤، ٨ اب ١٩٥١.

٣١) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٤٠٩، ١٤ اب ١٩٥١.

٣٢) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٤٢٥، ٢ ايلول ١٩٥١.

٣٣) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٤٢٧، ٤ ايلول ١٩٥١.

٣٤) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٤٥٧، ١٢ تشرين الأول ١٩٥١.

٣٥) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٤٧٧، ٥ تشرين الثاني ١٩٥١.

٣٦) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٤٨٣، ١٢ تشرين الثاني ١٩٥١.

٣٧) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٥١١، ١٧ كانون الأول ١٩٥١.

٣٨) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٥١٩، ٢٦ كانون الأول ١٩٥١.

٣٩) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٥٦١ ،١٣ شباط ١٩٥٢.

٤٠) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٥٦١ ،١٣ شباط ١٩٥٢.

٤١) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٥٦٢، ١٤ شباط ١٩٥٢.

٤٢) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٥٦٥، ١٨ شباط ١٩٥٢.

٤٣) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٥٦٨، ٢١ شباط ١٩٥٢.

٤٤) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٦٠٥، ٤ نيسان ١٩٥٢.

٤٥) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٦٢٣، ٢٥ اذار ١٩٥٢.

٤٦) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٦٣٢، ٧ اذار ١٩٥٢.

٤٧) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٦٣٧، ١٣ اذار ١٩٥٢.

٤٨) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٦٣٩، ١٥ أيار ١٩٥٢.

٤٩) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٧، ١٢ نيسان ١٩٥٠.

٥٠) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٧١، ٢٨ حزيران ١٩٥٠.

٥١) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٧١٤ ١٤ اب ١٩٥٢.

٥٢) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٧١٧ ١٨ اب ١٩٥٢.

٥٣) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٧٤٠، ١٨ ايلول ١٩٥٢.

٥٤) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٧٤٠، ١٨ ايلول ١٩٥٢.

٥٥) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٧٤١، ١٩ ايلول ١٩٥٢.

٥٦) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٧٤٣، ٣ ايلول ١٩٥٢.

٥٧) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٧٦، ٤ تموز ١٩٥٠.

٥٨) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٧٦٢، ١٥ تشرين الأول ١٩٥٢.

٥٩) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٧٧٥، ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥٢.

٦٠) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٨١، ١١ تموز ١٩٥٠.

٦١) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٩٢، ٢٧ تموز ١٩٥٠.

٦٢) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد١٠١، ١٧ تموز ١٩٥٠.

٦٣) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد١٥، ٢١ نيسان، ١٩٥٠.

٦٤) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد٢٨٢، ١٣ اذار ١٩٥١.

٦٥) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد٣، ٧ نيسان ١٩٥٠.

٦٦) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد٣١٣، ١٩ نيسان ١٩٥١.

٦٧) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد٣١٧، ٢٤ نيسان ١٩٥١.

٦٨) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد٣١٨، ٢٥ نيسان ١٩٥١.

٦٩) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد٣٢٣ ، ١ أيار ١٩٥١.

٧٠) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد٣٣٧، ٢٠ أيار ١٩٥١.

٧١) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد٣٦٢، ١٨ حزيران ١٩٥١.

٧٢) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد٤٤٠، ٢٣ ايلول ١٩٥١.

٧٣) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد٤٦١، ١٧ تشرين الأول ١٩٥١.

٧٤) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد٥٥٤، ٥ شباط ١٩٥٢.

٧٥) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد٦١٤، ١٥ نيسان ١٩٥٢.

٧٦) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد٦٤٢، ١٩ايار ١٩٥٢.

٧٧) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد٨٣، ١٣ تموز ١٩٥٠.

٧٨) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ١، ٤ نيسان ١٩٥٠ .

٧٩) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٢٦٧، ٢٥ شباط ١٩٥١.

٨٠) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٢٧٠، ٢٨ شباط ١٩٥١.

٨١) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٣، ٧نيسان١٩٥٠.

٨٢) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٤٣، ٢٥ مايس١٩٥٠.

٨٣) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٥٧١، ٢٢ شباط ١٩٥٢.

٨٤) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٢٦٧، ٢٥شباط ١٩٥١.

٨٥) صحيفة الاحرار، العدد، ٢٦نيسان١٩٤٦.

٨٦) صحيفة الاستقلال، العدد ٤٦، ٩ شباط ١٩٢١.

٨٧) صحيفة الحوادث، العدد ٣٣٤٨، ٩ آذار ١٩٥٤.

٨٨) صحيفة المثال، العدد٥٩,٥ ايلول ١٩٥٢.

٨٩) صحيفة المدى الثقافية، العدد ١٣٦٩،السنة السادسة، ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٨.

٩٠) صحيفة الوقائع العراقية، العدد١، ٨ كانون الثاني ١٩٢٢.

٩١) صحيفة الوقائع العراقية، العدد ٣١٩٠ ، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٢.

٩٢) صحيفة وحي القلم، العدد٢، ١٨ اذار ١٩٥٤.

٩٣) صحيفة الدفاع، العدد ٦٠، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٢.

ثامناً: المذكرات

١) خيرية قاسمية، مذكرات فوزي قاوقجي، دمشق، دار النمير،١٩٧٥.

٢) سيار جميل ،مذكرات تحسين قدري ١٨٩٢-١٩٨٦ المرافق العسكري الاقدم للملك فيصل الأول ، عمان – الاردن ، الاهلية للنشر والتوزيع.

٣) فوزي القاوقجي، فلسطين في مذكرات القاوقجي الجزء الثاني(١٩٣٦-١٩٤٨)، بيروت، مركز الابحاث ودار القدس، ١٩٧٥.

٤) كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٠.

٥) محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨-١٩٥٨، ط١، منشورات دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٥.

تاسعاً : الموسوعات

١) حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية الاحزاب والجمعيات والحركات والشخصيات السياسية والقومية والدينية في العراق، بيروت، مؤسسة العارف للمطبوعات، ٢٠٠٧.

٢) حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق، ج١، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٥.

٣) خالد احمد الجوال، موسوعة اعلام كبار ساسة العراق الملكي(١٩٢٠-١٩٥٨)، ج١، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ٢٠١٣.

٤) عبد الرزاق محمد اسود، موسوعة العراقية السياسية، ج٦، بيروت، دار العربية للموسوعات، ١٩٨٦.

٥) فائق بطي، الموسوعة الصحفية الكردية في العراق تاريخها وتطورها، دار المدى، دمشق، ط١، ٢٠١١.

عاشراً: الصحف الاجنبية

1) Chicago Daily Tribune (1923-1963) ،10 Apr 1950.
2) New Youk Times ،23 February 1951؛ The Washington Post (1923-1954) ، 23 February 1952.
3) New Yourk Times (1923-) 12 October 1951.
4) New Yourk Times (1923-) ،31 Janu 1951.
5) New Yourk Times (1923-) ،25 November 1951
6) New Yourk Times (1932-) ،11 February 1952.
7) New Yourk Times (1932-) ،13 February 1952.
8) New Yourk Times(1923-) ،14 August 1951.
9) New Yourk Times(1923-) ،17 November 1952.
10) New yourk Times, 11 February 1952.

11) New Yourk Times ،14 Jenury 1950.

12) New Yourk Times ،16 March 1952.

13) The Washington Past(1923-) ،20 April 1951.

14) The Washington Past(1923-1954) ،25 November 1952.

احدى عشر: المواقع الالكترونية

1) : https://rakhaa.org/ar/

Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Maysan
College of Education
Department of History

The Constitutional Union newspaper's position on the political and economic situation in Iraq 1950-1952

A thesis submitted by Noor Ali Hafez to the Council of the College of Education/University of Maysan as part of the requirements for obtaining a Master's degree in Modern and Contemporary History

Supervised by

Prof. Dr. Youssef Taha Hussein

1446 AH **2025 A**

Abstract

The press is one of the most important tools that helps shape public opinion, convey facts, and shed light on various issues. It is one of the fundamental pillars of society. Its history and development among peoples are linked to numerous factors that have influenced it and been influenced by it. The press has been in constant interaction with events on an almost daily basis, conveying political events through its pages and communicating them to the people. The press witnessed remarkable development in the 1950s, as this period was considered an important transitional stage in the history of journalism, characterized by political and economic transformations that affected the nature and content of journalism after the end of World War II (1939-1945). The shift in the international balance of power prompted the press to play a vital role in documenting events and influencing public opinion as a primary source of information, conveying political and economic news, both local and international, and a means of expressing free opinion. However, it faced pressure and government censorship as a result of the prevailing political climate. However, newspapers were able to maintain their position as a means of conveying political ideas and positions, and as a tool for expressing the aspirations of the Iraqi people. During the royal era (1921-1958), Iraq went through many political developments characterized by multiple ministries, and the short duration of most of them. Nuri al-Said's eleventh ministry (September 15, 1950 - July 10, 1952) is considered to be the longest-lasting ministry among those ministries. It was preceded by Nuri al-Said's efforts to form the Constitutional Union Party, which held its first conference on December 23, 1949, and issued its newspaper on April 4, 1950. Hence, the choice of the title of the thesis (The Position of the Constitutional Union Newspaper on the Political and Economic Conditions in Iraq during 1950-1952) as a media platform that reflected political and economic viewpoints during the study period, as the newspaper was a tool for expressing the party's positions and orientations, which makes it a rich source for understanding how the party dealt with political and economic developments in

Iraq, and knowing the dimensions that the government's policy left on the features of modern Iraqi history. The study began from the founding of the newspaper until the issuance of martial law orders issued by the government of Nur al-Din Mahmoud on November 25, 1952, to suspend the work of 27 newspapers and magazines that were The Constitutional Union newspaper was among them, and it took many different stances on the events, supporting some and opposing others.

During the royal era (1921-1958), Iraq went through many political developments characterized by multiple ministries, and the short duration of most of them. Nuri al-Said's eleventh ministry (September 15, 1950 - July 10, 1952) is considered to be the longest-lasting ministry among those ministries. It was preceded by Nuri al-Said's efforts to form the Constitutional Union Party, which held its first conference on December 23, 1949, and issued its newspaper on April 4, 1950. Hence, the choice of the title of the thesis (The Position of the Constitutional Union Newspaper on the Political and Economic Conditions in Iraq during 1950-1952) as a media platform that reflected political and economic viewpoints during the study period, as the newspaper was a tool for expressing the party's positions and orientations, which makes it a rich source for understanding how the party dealt with political and economic developments in Iraq, and knowing the dimensions that the government's policy left on the features of modern Iraqi history. The study began from the founding of the newspaper until the issuance of martial law orders issued by the government of Nur al-Din Mahmoud on November 25, 1952, to suspend the work of 27 newspapers and magazines that were The Constitutional Union newspaper was among them, and it took many different positions on the events, as it supported some and opposed others.

The thesis's problems revolve around several questions that will be explained throughout the chapters. These questions include: How was the Iraqi press affected by the political events represented by the British occupation of Iraq?

What is the role of the press in spreading national awareness among the Iraqi people, through the political events that Iraq experienced, such as the 1920 Revolution? The May Movement? The Portsmouth Treaty, and others? How was the Constitutional Union newspaper established? What are its goals? What is its position? What is its position on the political efforts to nationalize oil in Iraq? What is its position on the formation of Nuri al-Said's eleventh government (September 15, 1950 - July 10, 1952), as it is the mouthpiece of the Constitutional Union Party? What is the newspaper's position on the press of other parties, such as the Umma Party and the Iraqi Communist Party? What is its role in international events, such as the Palestinian issue? And internal events, such as the displacement of Jews and the revocation of their citizenship? And its position on urban projects and the economic situation in Iraq during the research period, as the thesis aimed to clarify and explain its details, and the researcher relied on the chronological sequence of events and the unity of the topic in each chapter of the thesis in order to give each topic its due in research and analysis.

In order to organize and coordinate the message to reach the desired results, the message was divided into an introduction, three chapters, a conclusion, and a group of appendices. The first chapter, entitled "The Emergence of the Iraqi Press until the Issuance of the Constitutional Union Newspaper in 1950," included three topics. The first topic spoke about a historical overview of the emergence of the Iraqi press (1869-1948), as a means of transmitting news and information throughout history, and the role of the press as one of the basic pillars of society, its development, and its keeping pace with events in Iraq until 1948. The second topic included the political and economic conditions in Iraq (1914-1948), as Iraq was under British occupation until the advent of the royal rule in 1921. During this period, the political arena witnessed the emergence of new parties, and it also shed light on the economic aspect and the role of oil in improving revenues. The second topic studied the emergence of the Constitutional Union Party and the issuance of the Constitutional Union

Newspaper, and Nuri al-Said's efforts to establish it and explain its political body, central committees, and members, since it held its first conference on the twenty-third of December 1949, and addressed the party's goals and political program, and identified its branches in Iraq, in Hillah, Basra, and elsewhere. He also reviewed the newspaper's work as a platform for promoting the party's ideas and policies and conveying its messages to the public.

The second chapter is entitled "The Newspaper's Position on the Political Situation in Iraq (1950-1952)" and is divided into three sections. The first section reviews the newspaper's position on the internal situation in Iraq (1950-1952), as British influence was still influential on Iraqi politics and political decision-making, the developments that occurred during that period, and the effects of the Anglo-Iraqi Treaty. The second section discusses the newspaper's position on the issue of nationalizing Iraqi oil and the profit-sharing agreement. The researcher reviews the newspaper's position on the repercussions of oil nationalization and the efforts of Nuri al-Said's government to sign a profit-sharing agreement with Iraqi oil companies. The third section studies the newspaper's position on the Palestinian issue (1950-1952) and the attention that the Iraqi government paid to the issue of the Palestinian people's right to freedom and self-determination.

The third chapter, entitled "The Position of the Constitutional Union Newspaper on the Economic Conditions in Iraq (1950-1952)", was divided into three sections. The first section reviewed the newspaper's position on agricultural and irrigation projects, the interest the government gave to those projects, and the newspaper's position on them. The second section was devoted to studying the newspaper's position on industrial and oil projects during the research period, and the steps taken by the government to advance the industrial situation in Iraq. It showed the importance of oil in the Iraqi economy during the period. The third section dealt with the newspaper's position on trade in Iraq (1950-1952). The researcher reviewed the most important procedures

and agreements concluded by the government, and Iraq's cooperation with other countries to advance the commercial situation during that period.